الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

الفرع: علوم التسيير

التخصص: إدارة مالية

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر بعنوان:

التحليل المالي للقوائم المالية ودوره في تحسين أداء البنوك التجارية
دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري - وكالة ميلة -

إعداد الطلبة		المشرف
1	خديجة شوية	د. سميرة خندق
2	مسلم خربوش	

لجنة المناقشة:

اسم ولقب الأستاذ(ة)	الجامعة	الصفة
لفيلف عبد الحق	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	رئيسا
د. سميرة خندق	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مشرفا ومقررا
طباخي سناء	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	ممتحنا

السنة الجامعية 2023/2022

بسم الله الرحمن الرحيم

وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين

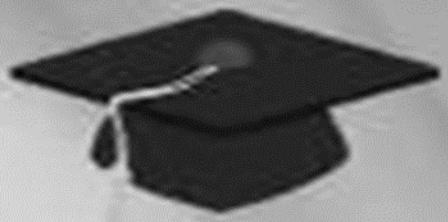

سلام و قبلة على جبين حلمي

الذي وقف قارعة الطريق منتظرا

هـا نحـن الآن نـلتقـي

الشكر والعرفان

لابد لنا ونحنو نخطو خطواتنا الأخيرة في الحياة الجامعية مع وقفة نعود إلى أعوام قضيناها في رحاب الجامعة مع أساتذتنا الكرام الذين قدموا لنا الكثير، باذلين بذلك جهودا كبيرة في بناء جيل الغد.

فالحمد لله حمدا يليق بكماله وثناء يليق بعظمته وأصلي وأسلم على خير خلقه محمد عليه أفضل الصلاة وأزكى السلام.

نشكر الله على نعمه التي لا تعد ولا تحصى ومنها توفيقه تعالى على هذا العمل، ونتقدم بجزيل الشكر والامتنان وخالص العرفان والتقدير إلى الدكتورة "خندق سميرة"، التي شرفتنا بقبولها الإشراف على هذه المذكرة وعلى دعمها وتوجيهها جزاها الله خير الجزاء.

كما أتقدم بالشكر إلى عمال بنك القرض الشعبي الجزائري –وكالة ميلة–، على تقديمهم يد المساعدة وخاصة المشرف "مصعب"، الذي ساعدنا طوال فترة التربص

نختص بالذكر لبعض الأساتذة الذين لم يبخلوا علينا بشيء وكانوا سندا لنا

****الأستاذ مشري فريد والأستاذ هولي رشيد .....****

وقبل وبعد فالشكر لله والله له الحمد والشكر في الأولى والأخيرة.

الإهداء

الحمد لله وكفى والصلاة على الحبيب المصطفى وأهله ومن وفى، أما بعد:

الحمد لله الذي وفقنا لتثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية بمذكرتنا هذه ثمرة الجهد والنجاح بفضله تعالى، مهداة إلى من قال فيهما الله تعالى: {وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا}

إلى من علمني أن الدنيا كفاح وسلاحها العلم والمعرفة.

إلى الذي لم يبخل علي بأي شيء، إلى من سعى لأجل راحتي ونجاحي، إلى الذي أعطاني وأرخص لي كل غال وفداني.

إلى أعظم وأعز رجل في الكون: أبي العزيز.

إلى من ساندتني في صلاتها ودعائها، إلى نبع العطف والحنان

إلى من بسمتها غايتي وما تحت أقدامها جنتي، إلى زهرة أيامي ونور إلهامي وعطر أحلامي.

إلى أروع امرأة في الوجود: أمي الغالية.

إلى الذين ظفرت بهم هدية من الأقدار إخوتي.

إلى كل روح غالية تحت الثرى.

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع.

مسلم

الإهداء

لم تكن الرحلة قصيرة ولا ينبغي لها أن تكون لم يكن الحلم قريبا ولا الطريق كان محفوفا بالتسهيلات لكني فعلتها

أهدي تخرجي إلى من أحمل اسمه بكل فخر إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم إلى *أبي الغالي علي كوكبي*

بعد فضل الله، ما أنا يعود إلى أبي، الرجل الذي لم ينل ولو جزء بسيط مما حصلنا عليه، والرجل الذي سعى طوال حياته لكي نكون أفضل منه.

إلى اليد الخفية التي أزالت عن طريقي الأشواك، ومن تحملت كل لحظة ألم مررت بها وساندتني عند ضعفي وهزلي *أمي دنيتي*

إلى من شددت عضدي بهم فكانوا لي ينابيع وكنت من كل ينبوع استقي لأرتقي إخوتي*ياسين، فاتح، عبد المالك، عماد، مختار، هشام*

إلى آخر عنقود البيت، ووحيدتي المقام الأقرب لقلبي *فايزة*

إلى براعم المنزل أولاد إخوتي

إلى كل من صادفني في هذه الرحلة سواء بالأثر الجميل أو بالمسيء

إلى كل الصديقات

إلى العوض الجميل، الصداقة المختلفة *رانيا، رومايسة، أفراح*

إلى كل أحبتي .....شكرا

خديجة

فهرس المحتويات

الفهرس

العنوان	الصفحة
البسملة	–
شكر وتقدير	–
الإهداء	–
الفهرس	II
قائمة الجداول	V
قائمة الأشكال والملاحق	VII
ملخص الدراسة	IX
مقدمة	ب–هـ
الفصل الأول: الإطار النظري للتحليل المالي للقوائم المالية في البنوك التجارية	**2–42**
تمهيد	**2**
المبحث الأول: مفاهيم شاملة حول التحليل المالي والقوائم المالية	**3**
المطلب الأول: نشأة وتعريف التحليل المالي وأهميته	**3**
المطلب الثاني: أساليب التحليل المالي والجهات المستفيدة منه	**5**
المطلب الثالث: تحليل القوائم المالية وأهدافه	**12**
المطلب الرابع: مستويات تحليل القوائم المالية	**13**
المبحث الثاني: مدخل إلى البنوك التجارية	**15**
المطلب الأول: تعريف ونشأة البنوك التجارية	**15**
المطلب الثاني: أهمية البنوك التجارية	**16**
المطلب الثالث: وظائف البنوك التجارية	**17**
المطلب الرابع: أداء البنوك التجارية	**18**
المبحث الثالث: دور التحليل المالي للقوائم المالية في تحسين أداء البنوك التجارية	**22**
المطلب الأول: التحليل المالي للميزانية	**22**
المطلب الثاني: التحليل المالي لجدول تدفقات الخزينة	**33**
المطلب الثالث: التحليل المالي لجدول حسابات النتائج	**37**
المطلب الرابع : التحليل المالي لنسبة الرافعة المالية	**41**
الخلاصة	**42**

الفصل الثاني: الجانب التطبيقي للتحليل المالي للقوائم المالية ودورها في تحسين أداء البنوك التجارية	**44-66**
تمهيد:	**44**
المبحث الأول: الإطار التنظيمي لبنك القرض الشعبي الجزائري – وكالة ميلة –	**45**
المطلب الأول: نشأة بنك القرض الشعبي الجزائري – وكالة ميلة –	**45**
المطلب الثاني: التعريف ببنك القرض الشعبي الجزائري – وكالة ميلة – ومهامه	**46**
المطلب الثالث: أهداف القرض الشعبي الجزائري – وكالة ميلة – وواقع تطبيق النسب المالية داخله	**47**
المطلب الرابع: الهيكل التنظيمي لمؤسسة القرض الشعبي الجزائري – وكالة ميلة –	**50**
المبحث الثاني: دراسة ملف زبون ببنك القرض الشعبي الجزائري – وكالة ميلة –	**52**
المطلب الأول: إعداد وتقديم ملف القرض الاستثماري للعميل	**52**
المطلب الثاني: تحليل ملف طلب القرض الاستثماري من بنك القرض الشعبي الجزائري – وكالة ميلة–	**53**
المبحث الثالث: التقييم باستخدام التحليل المالي لجدول الميزانية وجدول حسابات النتائج	**57**
المطلب الأول: التقييم باستخدام مؤشرات التوازن المالي	**57**
المطلب الثاني: التقييم باستخدام مؤشرات الأداء المالي	**59**
المطلب الثالث: التقييم باستخدام درجة التكامل العمودي والمردودية المالية	**63**
المطلب الرابع: التقييم باستخدام نسب الرافعة المالية	**64**
الخلاصة	**66**
الخاتمة	**68**
قائمة المراجع	**72**
الملاحق	**78**

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجداول	الصفحة
(1-1)	جدول الميزانية – جانب الأصول –	24
(2-1)	جدول الميزانية – جانب الخصوم –	25
(3-1)	جدول تدفقات الخزينة – الطريقة المباشرة –	34
(4-1)	جدول تدفقات الخزينة – الطريقة غير المباشرة –	35
(5-1)	جدول حسابات النتائج – حسب الطبيعة –	39
(1-2)	جدول رأس المال العامل للسنوات من 2018 -2020	53
(2-2)	جدول الاحتياج لرأس المال العامل للسنوات من 2018-2020	54
(3-2)	جدول الخزينة الصافية للسنوات من 2018 - 2020	57
(4-2)	جدول نسبة العائد على حقوق الملكية للسنوات من 2018- 2020	58
(5-2)	جدول نسبة العائد على الأصول للفترة من 2018 - 2020	58
(6-2)	جدول السيولة العامة للفترة من 2018 -2020	59
(7-2)	جدول الرصيد النقدي للفترة من 2018 - 2020	60
(8-2)	جدول المردودية المالية للفترة من 2018 - 2020	61
(9-2)	جدول درجة التكامل العمودي للفترة من 2018- 2020	61
(10-2)	جدول المردودية التجارية للسنوات من 2018 -2020	62
(11-2)	جدول نسب مجموع القروض إلى الأموال الخاصة للفترة من 2018- 2020	63
(12-2)	جدول نسب إجمالي الديون طويلة الأجل إلى إجمالي الأصول للفترة من 2018-2020	64
(13-2)	جدول مؤشرات الأداء المالي للسنتين 2018 - 2019	64
(14-2)	جدول النسب المالية للسنتين 2018 -2019	65

قائمة الأشكال والملاحق

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(1-1)	وضع المحلل المالي بالنسبة للتنظيم والأطراف التي يخدمها	**09**
(1-2)	الهيكل التنظيمي لمؤسسة القرض الشعبي الجزائري – وكالة ميلة –	**50**
(2-2)	هيكل المديرية لمؤسسة القرض الشعبي الجزائري – وكالة ميلة –	**51**

قائمة الملاحق.

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	الميزانية المالية لبنك القرض الشعبي الجزائري لسنة 2018	**78**
02	جدول حسابات النتائج وجدول تدفقات الخزينة لسنة 2018	**79**
03	الميزانية المالية لبنك القرض الشعبي الجزائري لسنة 2019	**80**
04	جدول حسابات النتائج وجدول تدفقات الخزينة لسنة 2019	**81**
05	الميزانية المالية لبنك القرض الشعبي الجزائري لسنة 2020	**82**
06	جدول حسابات النتائج وجدول تدفقات الخزينة لسنة 2020	**83**
07	ملف القرض المتعلق بالعميل المتعامل مع بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة ميلة	**84**

ملخص الدراسة

ملخص الدراسة:

هدفت الدراسة الميدانية في بنك القرض الشعبي الجزائري – وكالة ميلة – إلى إبراز دور التحليل المالي للقوائم المالية في تحسين أداء البنوك التجارية، وقد توصلنا إلى أن معظم القرارات في الوكالة تستند على أسس وقواعد علمية مرتكزة على التحليل المالي، حيث تعتمد الوكالة على الاقتراضات طويلة وقصيرة الأجل كما تستخدم خزينتها كهامش أمان. حيث تم التأكد أن النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي تلعب دور مهم جدا في تحسين أدائها المالي من خلال معرفة نقاط القوة التي ترفع من أموالها والتدقيق في الأخطاء التي تقع فيها وتصحيحها بدقة للتوصل إلى الأداء الأمثل.

الكلمات المفتاحية:

تحليل المالي، قوائم المالية، تحسين الأداء، بنك القرض الشعبي الجزائري.

Résumé de l’étude:

L'étude de terrain visait la Banque Algérienne d'Emprunt du Peuple, Agence Mila, pour mettre en évidence le rôle de l'analyse financière des états financiers dans l'amélioration de la performance des banques commerciales .Elle utilise son coffre-fort comme une marge de sécurité. Où il a été confirmé que les ratios financiers et les indicateurs d'équilibre financier jouent un rôle très important dans l'amélioration de ses performances financières en connaissant les forces qui lèvent ses fonds et en scrutant les erreurs qui y tombent et en les corrigeant avec précision pour atteindre la performance optimale.

Mots clés:

analyse financière, états financiers, amélioration de la performance , Banque Algérienne d'emprunt du peuple – Agence Mila - ;

مقدمة عامة

مقدمة عامة:

يعتبر التحليل المالي للقوائم المالية من أهم الأدوات المالية التي تعطي حلول لمختلف المشاكل التي تواجه المركز المالي للمؤسسات. فهو يساعدها في تحسين أدائها المالي وبلوغ المستويات المرغوبة وذلك لا يكون إلا على يد محلل متمكن، حيث أن استخدام أدوات التحليل المالي لا يتطلب إلا قدرا كافيا من الخبرة والمعرفة بالنتائج المتحصل عليها،لكن تفسير هذه النتائج ومقارنتها بما ترغب المؤسسة الوصول إليه ليس بالأمر الهين لذا يجب على المدير المالي الإلمام بجميع جوانب التحليل وأدواته وربطه بالأهداف المسطرة.

تستخدم البنوك التجارية التحليل المالي في مراقبة وقياس أدائها المالي، شأنها شأن البنوك بمختلف أنواعها كونها مؤسسات مالية متخصصة، مع وجود بعض الاختلافات نظرا لطبيعة عمل هذه الأخيرة.

يعتبر التحليل المالي للقوائم المالية الركيزة الأساسية للبنوك في سعيها نحو تحقيق أهدافها والوصول إلى نتائج تعطي إجابات للعديد من التساؤلات المتعلقة بالمركز المالي، والأهم من ذلك أنه وسيلة فعالة لتحسين وتقييم أدائها وذلك لا يكون إلا إذا تم استخدامه بالطريقة الصحيحة والأسلوب الفعال.

تعتمد البنوك في عملها على تقنيات التحليل المالي باعتباره أداة تساعدها على تقييم وتحسين أدائها، وتقوم بتطبيق هذه التقنيات على قوائمها المالية حتى تتمكن من معرفة قدراتها المالية وتحسين أدائها المالي، كما تقوم كذلك بتطبيق هذه التقنيات على القوائم المالية لعملائها.

إشكالية الدراسة:

تعتمد البنوك على تقنيات التحليل المالي باعتبارها أداة تسمح بمعرفة الصحة المالية للمؤسسة، وتعتمد أو ترتكز هذه التقنيات على القوائم المالية التي توفر المعلومات والبيانات لحساب المؤشرات المالية للوقوف على مدى قدرتها على التوفيق بين التزاماتها وحقوقها واعتمدنا على القوائم المالية لبنك القرض الشعبي الجزائري– وكالة ميلة–، وعلى ضوء ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

كيف يساهم تحليل القوائم المالية في تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية؟

استنادا إلى الإشكالية المطروحة يمكن استنتاج بعض التساؤلات الفرعية كما يلي:

1–ما هي أدوات التحليل المالي التي يتم الاستعانة بها في تقييم أداء البنوك التجارية؟

2–هل يستند بنك القرض الشعبي الجزائري – وكالة ميلة – فعلا على التحليل المالي في تقييم أدائه؟

3–كيف يساهم تحليل القوائم المالية (الميزانية، حسابات النتائج وجدول تدفقات الخزينة) في تقييم الوضعية المالية لبنك CPA؟

الفرضيات

يمكن بناء فرضيات الدراسة استنادا إلى التساؤلات الفرعية سابقة الذكر كما يلي:

1-يتم الاستعانة بنسب الربحية، السيولة، ونسب المردودية في تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية.

2-يستند بنك القرض الشعبي الجزائري – وكالة ميلة –على التحليل المالي في تقييم أدائه، وذلك من خلال تحليل النسب المالية بالاعتماد على المعلومات الخاصة بهذه القوائم.

3-يساهم تحليل القوائم المالية في تقييم الوضعية المالية لبنك CPA من خلال التطرق إلى حساب المؤشرات المالية والنسب المالية لمعرفة موارد واستخدامات البنك لاستخراج نقاط القوة التي تحسن من أدائه والتخلص من نقاط الضعف.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في كونها موضوع مالي متشعب يمس العديد من القطاعات أبرزها القطاع البنكي، فهو من أكبر القطاعات الاقتصادية الحيوية التي تنشط في مجال جمع المدخرات وإعادة توزيعها على القطاعات التي تعاني من عجز مالي، وهو ما يدعوا إلى إدراك أهمية تقييم الأداء وتأثرها على البنوك في المجال الذي سبق ذكره، ومحاولة الإجابة على بعض التساؤلات ذات الصلة بهذا الموضوع.

أهداف الدراسة:

توحد العديد من الأهداف المسطرة لهذا البحث نذكر منها:

*التعرف على أهمية الأداء المالي وتقييمه.

*التعرف على أهم محددات تقييم الأداء الأمثل خاصة في قطاع البنوك.

*التعرف على العلاقة بين التحليل المالي للقوائم المالي وتقييم الأداء الأمثل لبنك القرض الشعبي الجزائري – وكالة ميلة–.

*محاولة معرفة مدى تطابق الجانب النظري للموضوع مع الجانب التطبيقي.

أسباب اختيار موضوع الدراسة:

من الأسباب التي أدت إلى اختيارنا لهذا الموضوع بالذات لدراسته:

*الرغبة الشخصية في دراسة هذا النوع من المواضيع.

*وفرة المراجع في هذا النوع من المواضيع.

*إمكانية إجراء الدراسة الميدانية.

*الرغبة في معرفة دور التحليل المالي لقوائم البنوك التجارية لأي درجة مهم بالنسبة لتحسين أدائها.

*اختبار مدى اعتماد بنك القرض الشعبي الجزائري – وكالة ميلة – على التحليل المالي في تقييم الأداء المالي لها.

منهج الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة، اعتمد الباحثان على المنهج الوصفي التحليلي في الفصل الأول باعتباره الفصل النظري، هذا المنهج قائم على جمع المعلومات المرتبطة بالموضوع محل الدراسة، بينما تم اعتماد منهج دراسة الحالة في الفصل الثاني باعتباره فصل تطبيقي متمثل في تربص ميداني على مستوى القرض الشعبي الجزائري – وكالة ميلة –، ولدراسة هذا الموضوع، اعتمدنا على مجموعة من الأدوات المتمثلة في المسح المكتبي عن طريق الاطلاع على كم لا بأس به من المراجع باللغة العربية والأجنبية، هذه المراجع عبارة عن كتب، مذكرات، مجلات ....الخ. و كأداة أخرى، اعتمدنا كذلك على المقابلة حيث قمنا بإجراء مقابلات مع بعض الموظفين في بنك القرض الشعبي الجزائري _ وكالة ميلة_، وتمكنا من خلال ذلك من الإطلاع على بعض الوثائق الداخلية للوكالة ذات الصلة بموضوع الدراسة وجمع معلومات شفهية تفضل بها علينا بعض من الموظفين، كما اعتمدنا في حساب النسب الخاصة بالبنك على ميزانيات بنك القرض الشعبي الجزائري عامة وليس وكالة ميلة بالأخص.

صعوبات الدراسة:

من أهم الصعوبات التي واجهت هذا البحث نذكر:

*عدم أمكانية الحصول على جميع الوثائق المطلوبة.

*ضيق الوقت مقارنة بعمق وتوسع الموضوع.

*التستر على المعلومات من بعض موظفين البنك.

*استخدام البنك للغة الفرنسية والبحث باللغة العربية.

*عدم الحصول على الميزانيات الخاصة ببنك القرض الشعبي الجزائري – وكالة ميلة – والعمل بالميزانيات الخاصة ببك القرض الشعبي الجزائري عامة.

هيكل الدراسة

بغية التحقق من الفرضيات قسمت الدراسة إلى فصلين كالآتي:

بالنسبة للفصل الأول: يتضمن الإطار النظري للتحليل المالي الملم بجوانبه الأساسية، إضافة إلى الإطار العام للبنوك التجارية و ما تحتويه من خصوصيات تميزها عن باقي المنشآت، و سيتم التطرق في نهاية الفصل إلى الطرق و الأساليب المعتمدة في التحليل المالي لمثل هذا النوع من المنشآت.

بالنسبة للفصل الثاني: فهو عبارة عن دراسة ميدانية على مستوى بنك القرض الشعبي الجزائري _ وكالة ميلة_ ، لمعرفة مدى تطبيق التحليل المالي للقوائم المالية و كيف يحسن من أدائها في أرض الواقع، و هذا الجزء من الدراسة يضم لمحة تقديمية لبنك القرض الشعبي الجزائري _ وكالة ميلة _، و القرارات التي يتم اتخاذها على مستوى هذه الوكالة، كما حصلنا من خلال الدراسة الميدانية على مثال تطبيقي عن الإجراءات العملية في إطار ترشيد قرار منح الائتمان الخاص بأحد العملاء، و عليه نستطيع مطابقة ما هو نظري في المراجع المكتبية مع ما هو عملي على أرض الواقع و استخلاص النتائج.

الفصل الأول:

الإطار النظري للتحليل البنوك التجارية

تمهيد:

التحليل المالي فرع من فروع التسيير المالي، ظهرت أهميته مع بداية الثلاثينات، ويعتبر ذا أهمية بالغة في تحليل الوضعية المالية للمنشآت ومعرفة مساراتها المستقبلية وترشيد قراراتها، وهذا ما يجعله وجهة بعض الأطراف المهتمة بالمعرفة المالية للمنشآت بالاعتماد على المحلل المالي الذي بدوره يعتمد على خطوات وأساليب التحليل المالي، بالإضافة إلى معلومات وأدوات خاصة للوصول إلى تحقيق أهداف الأطراف المعنية.

يتضمن هذا الفصل ثلاثة مباحث كالآتي:

المبحث الأول: مفاهيم شاملة حول التحليل المالي والقوائم المالية.

المبحث الثاني: مدخل إلى البنوك التجارية.

المبحث الثالث: دور التحليل المالي للقوائم المالية في تحسين أداء البنوك التجارية.

المبحث الأول: مفاهيم شاملة حول التحليل المالي والقوائم المالية

يعتبر التحليل المالي من الموضوعات البالغة الأهمية في مجال الإدارة المالية والإدارة المصرفية، حيث من خلاله يمكن لإدارة البنك التجاري اتخاذ قراراتها المالية سواء التي تتعلق بالاستثمار أو بالتمويل وتقييمها وهذا ما سنبرزه في هذا المبحث.

المطلب الأول: نشأة و تعريف التحليل المالي و أهميته

يستخدم التحليل وأساليبه المختلفة لتقييم الأداء المالي و التنبؤ بالفشل ويتم في هذا المطلب التطرق إلى نشأة وتعريف التحليل المالي.

أولا: نشأة التحليل المالي

أظهرت الثورة الصناعية في أوروبا الحاجة إلى رأس مال ضخم لإنشاء المصانع وتجهيزها وتمويل العملية الإنتاجية سعيا وراء الأرباح وموفورات الإنتاج الكبير، وبذلك تطور حجم المشروع الاقتصادي من مؤسسة فردية صغيرة إلى شركة مساهمة كبيرة تجمع مدخرات ألاف المساهمين لاستثمارها على نطاق واسع،وقد اضطر هؤلاء المساهمين نظرا لنقص خبرتهم إلى تفويض سلطة إدارة المؤسسة إلى مجلس إدارة مستقل وأصبحت القوائم المالية وسيلتهم الأساسية في متابعة أحوال المؤسسة ومدى نجاح الإدارة في أداء مهمتها وبالتالي ظهرت الحاجة إلى تحليل هذه القوائم وتفسير النتائج، لتحديد مجالات قوة المؤسسة أو نقاط ضعفها أو قوة مركزها المالي ونتيجة أعمالها. وكان نجاح واستمرار وجود شركات المساهمة مرهون بثقة المساهمين لذلك فقد تدخلت الحكومات من خلال إصدار التشريعات الخاصة بضرورة مراجعة حسابات هذه الشركات بواسطة مراقب خارجي لكي تضمن حماية جميع المستثمرين، كما نصت هذه التشريعات أيضا بتحديد كيفية عرض البيانات بالقوائم المالية ومدى التفصيل المطلوب فيها لضمان إعطاء صورة للمساهمين عن المركز المالي للشركة ونتائج أعمالها، مما ساعد ذلك في الحاجة إلى تحليل تلك القوائم المالية.(الزبيدي، 2011، صفحة 25)

ثانيا: تعريف التحليل المالي

يقوم موضوع التحليل المالي على دراسة القوائم المالية والتي تمثل مخرجات النظام المحاسبي، وما يتوفر من بيانات إضافية لغرض الحصول على معلومات غير متاحة بشكل مباشر بالقوائم المالية، ومن بين تعاريف التحليل المالي لدينا ما يلي:

-هو معالجة منظمة للبيانات المالية المتاحة لتقييم المشروع القائم أو المراد تطويره وتوسيعه وتشخيص المشاكل لاتخاذ القرارات المستقبلية والتخطيط لها في ظل ظروف عدم التأكد.(الشعري، 2010، صفحة 54).

-التحليل المالي هو عملية التحكيم التي تهدف إلى تقييم الوضع المالي ونتائج الأعمال لشركة ما عن الفترة الحالية والماضية بهدف أولي هو تحديد أفضل التقديرات والتنبؤات الممكنة عن الظروف الإدارية المستقبلية. (زيد، 2009، صفحة 21).

-أما محمود السبع (دكتور محمد المبروك أبو زيد، 1986) فقد عرف التحليل المالي بأنه دراسة القوائم المالية، الميزانية وحسابات النتائج ....الخ، بعد إعادة تبويبها التبويب الملائم واستخدام الأساليب الرياضية والإحصائية والنسب والمتوسطات والاتجاهات والمعايير، لغرض لإبراز الارتباطات التي تربط بين عناصرها والتغيرات التي تطرأ على هذه العناصر على مدى فترة أو فترات زمنية وأثر هذه التغيرات على الهيكل المالي للوحدة الاقتصادية بما يمكن من الحصول على إجابات للتساؤلات التي يطرحها مستخدمو القوائم المالية.(زيد، 2009، صفحة 21).

-عرف التحليل المالي بأنه عملية يتم من خلالها استكشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط الوحدة الاقتصادية، تساهم في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية للوحدة، وذلك من خلال معلومات تستخدم من القوائم المالية ومصادر أخرى، لكي يتم استخدام هذه المؤشرات في تقييم أداء الوحدة وبقصد اتخاذ القرار المناسب.(الرزاق، 2015، صفحة 111)

-عبارة عن عملية معالجة منظمة للبيانات المالية المتاحة عن مؤسسة ما للحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات وتقييم أداء المؤسسات التجارية.(السبعاوي، 2011، صفحة 155)

بشكل عام ومن خلال التعارف السابقة، يمكن أن نعرف التحليل المالي بأنه عملية دراسة وتحليل منظمة للبيانات والمعلومات المتاحة الحالية والتاريخية حول المشروع من خلال القوائم المالية والمصادر الأخرى، باستخدام أساليب وأدوات رياضية وإحصائية للحصول على دلالات ومؤشرات إضافية، تساعد في تقييم الأداء الحالي للمشروع واستشراف الوضع المستقبلي له.

ثالثا: أهمية التحليل المالي

تنبع أهمية التحليل المالي باعتباره أحد مجالات المعرفة الاجتماعية، التي تهتم بدراسة البيانات ذات العلاقة بموضوع التحليل لتحقيق المراقبة الجيدة على استخدام الموارد المالية المتاحة في المشروع، وهو بالتالي يعتبر أحد الأدوات العلمية من قبل إدارة الشركة لمراقبة أنشطة الشركة. من خلال توضيح العلاقات بين البيانات المالية، والتغيرات التي تطرأ عليها خلال فترة زمنية محددة، أو فترات زمنية متعددة إضافة إلى بيان حجم هذا التغير على أداء المشروع والهيكل المالي العام للمشروع، وبالتالي يساعد التحليل المالي في الإجابة على التساؤلات المختلفة التي تطرحها جهات معينة مثل المستثمرون، ويمكن القول أن أهمية التحليل المالي حسب استخلاصنا تكمن فيما يلي:(الحيالي، 2009، الصفحات 15-16)

-يتناول التحليل المالي بيانات النظام المحاسبي للمشاريع المختلفة، وبغض النظر عن طبيعة عملها فإن متخذي القرارات في المجتمع لهم مؤشرات مرشدة لسلوكياتهم في اتخاذ القرارات الرشيدة.

-يساعد التحليل المالي في تقييم الجدوى الاقتصادية لإقامة المشاريع ولتقييم الأداء بعد إنشاء المشاريع، كما يساعد في التخطيط المستقبلي لأنشطة المشروع، إضافة إلى إخضاع ظروف عدم التأكد للرقابة والسيطرة وحماية المؤسسة من الانحرافات المحتملة.

-يساعد التحليل المالي في توقع المستقبل للوحدات الاقتصادية، من حيث معرفة مؤشرات نتائج الأعمال، وبالتالي اتخاذ الإجراءات المناسبة لمواجهة الاحتمالات المختلفة.

المطلب الثاني: أساليب التحليل المالي والجهات المستفيدة منه

سنتطرق في هذا المطلب إلى التعرف على أساليب التحليل المالي والجهات المستفيدة منه كالآتي:

أولا: أساليب التحليل المالي

سبق القول أن التحليل المالي للبيانات المحاسبية المنشورة في الميزانية العمومية وقائمة الدخل، سوف تمد الإدارة بمعلومات وبيانات مهمة حول طبيعة المركز المالي والنقدي للمؤسسة ومركز عملياتها، واكتشاف وتحديد جوانب القوة ونقاط الضعف في شكل الأداء، ولهذا تعتبر هذه المعلومات والبيانات الأساس في اتخاذ القرارات المالية، وفي رسم السياسات التشغيلية المختلفة.

وقد تم التأكيد أيضا أن تحليل هذه البيانات سوف يختلف باختلاف الجهات التي يوجه إليها وباختلاف الغرض منه، وفي ضوء هذه الصورة لا بد وأن تختلف صور التحليل المالي للحسابات الختامية داخل مؤسسة الأعمال بما يتناسب والغرض الذي يسعى إلى بيانه المحلل المالي، وحسب الاتجاه الذي حدده وطبيعة ومجال المقارنة، وتتوفر أمام المحلل المالي داخل المؤسسة أنواع مختلفة من أساليب التحليل المالي ولكل أسلوب غرضه وفق منهجية وطريقة ومن هذه الأساليب ما سنتطرف إليه في التالي: (دراجي، 2020، الصفحات 177- 179)

1. أسلوب التحليل المالي الرأسي (العمودي، الساكن، المطلق):

ويرتكز على دراسة القوائم المالية من خلال ربط علاقات بين عناصرها في شكل نسب يمكن من خلالها الحكم على التوازن المالي والوضعية المالية للمؤسسة، وتتمثل هذه الأدوات في مجموعة من مؤشرات التوازن المالي ويندرج ضمن هذا النوع من التحليل نوعان آخران من التحليل هما كالتالي:

-التحليل المالي التقليدي AFC:

وهو طريقة تحليل تقليدية تركز على مخطر العسر المالي ومخطر الإفلاس، ويعتمد على مفهوم الذمة المالية للمؤسسة، حيث تعتبر حسب هذا المنظور وحدة قانونية اقتصادية ذات ذمة مالية (التزامات وممتلكات مالية)، ويتم تحديد هذه الذمة من خلال جرد عناصر الأصول والخصوم، وتتحدد الوضعية الصافية من

خلال الفرق بين عناصر الأصول والعناصر الخارجية للخصوم، حيث تعتبر الوضعية الصافية أبسط تعبير عن قيمة الذمة المالية للمؤسسة والتي تحدد مخاطر الوقوع في حالة العسر أو الإفلاس. كما أنه يركز على معايير تصنيف مراكز الميزانية حسب مفهومي السيولة والاستحقاق لذلك والتحليل البنية المالية للمؤسسة، فإن ميزانية نهاية السنة وملحقاتها هي الوثائق الأساسية للمعلومات فهذا التحليل يسمح بالحكم على التوازنات المالية الرئيسية، غير أن الوصول إلى نتائج التحليل المختلفة يتطلب القيام ببعض التحولات التي يمكن أنتكون بسيطة أو معقدة حسب نوع التحليل، ويتم التحويل من ميزانية نهاية السنة إلى الميزانية المالية حسب هذا المنظور بالاعتماد على درجة السيولة المتصاعدة بالنسبة للأصول، ودرجة الاستحقاق المتصاعدة بالنسبة للخصوم، هذا بالإضافة إلى مبدأ السنوية، كما أنه هناك تحويلات ضرورية إضافية تتمثل في إعادة تقدير القيم المحاسبية سواء باستبدالها بقيم اقتصادية أو إلغائها تماما كالأصول الوهمية، إن التحليل سيولة أو استحقاق يقارن بين درجة سيولة الأصول و درجة استحقاق الخصوم قصد تجنب خطر العسر المالي وبعد الحصول على الميزانية المالية، يتم استخراج المجاميع الكبرى منها، كالتالي:

في جانب الأصول أعلى الميزانية نجد الأصول الثابتة أما أسفل الميزانية فنجد الأصول المتداولة وهي بدورها تحتوي من الأعلى إلى الأسفل بالترتيب قيم استغلال وقيم محققة و خزينة الأصول، أما في جانب الخصوم أعلى الميزانية فنجد أموال دائمة و التي بدورها تحتوي أموال خاصة وديون طويلة ومتوسطة، أما أسفل الميزانية جانب الخصوم فنجد ديون قصيرة الأجل وهي بدورها تتضمن الديون قصيرة الأجل للاستغلال ثم خزينة الخصوم وانطلاقا من تلك المجاميع الكبرى يتم حساب أهم مؤشرات التوازن المالي والتي يتم بناءا عليها تقييم الوضعية المالية للمؤسسة، ومن بين مؤشرات التوازن المالي نجد رأس المال العامل الدائم FRN، رأس المال العامل الخاص، رأس المال العامل الأجنبي، رأس المال العامل الإجمالي، احتياج رأس المال العامل BFR، الخزينة الصافية TRN، التمويل الذاتي والتدفق النقدي.

-التحليل المالي الوظيفي AFF:

يتمثل في تحليل الميزانية الوظيفية، فهاته الأخيرة تهتم بالدورات الطويلة والقصيرة الأجل لاستعمالها داخليا في تسيير المؤسسة، ويتم من خلالها تجزئة النشاط إلى ثلاثة وظائف أساسية (الاستثمار، الاستغلال، و التمويل)، ومنها نستخرج المؤشرات المالية التي تقيس درجة تحقيق التوازن المالي، ومن أهم تلك المؤشرات نجد رأس المال العامل الوظيفي والاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال والاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال والخزينة الصافية.

1. التحليل المالي الأفقي (الديناميكي، المتحرك، التاريخي):

ويرتكز على دراسة وحساب وتحديد طبيعة التغيرات التي تطرأ على عناصر القوائم المالية عبر الزمن، ويتم ذلك بمقارنة عناصر الميزانية في فترة معينة بعناصر لذات الميزانية في فترة أخرى. فالتحليل المالي الديناميكي يعتمد على طريقة التدفقات في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة من خلال دراسة التدفقات النقدية

المتعلقة بعناصر الميزانية بدورة معينة وبجدول حسابات النتائج، ويندرج ضمن هذا النوع من التحليل أنواع أخرى من التحليل وهي:

-تحليل جدول التمويل TER:

هو جدول يظهر الآثار المترتبة عن قيام المؤسسة بنشاطاتها، وعملياتها في ميزانياتها عن طريق الزيادة أو الانخفاض في العناصر المختلفة للأصول والخصوم بما فيها الأموال الخاصة ويمكن ملاحظة هذه التغيرات من خلال مقارنة الميزانيات مع بعضها لعدة سنوات، ويستفيد المحلل المالي من استخدام جدول التمويل للحصول على المعلومات التي تمكنه من متابعة تنفيذ الخطة المالية الماضية للمؤسسة، ويعتبر الجدول أداة تحليلية تقدم معلومات لها أهميتها خاصة فيما يتعلق بإبراز التغيرات المالية، إظهار صافي التمويل الذاتي، المساعدة في اتخاذ القرارات التي تخص المؤسسة، وفي اختيار الاستثمارات واللجوء إلى المصادر المناسبة للتمويل.

-تحليل جدول تدفقات الخزينة TFT:

هو تلك الأداة المستخدمة في الحكم على فعالية تسيير الموارد المالية واستخداماتها، وذلك اعتمادا على عنصر الخزينة الذي يعد المعيار الأكثر موضوعية في الحكم على نجاعة التسيير. وهو يتضمن مجموعة من التدفقات المالية المشكلة للخزينة وهي: تدفق خزينة الاستغلال، تدفق خزينة الاستثمار، تدفق خزينة التمويل، وأخيرا الخزينة الصافية.

-تحليل التدفقات المالية المتعددة السنوات TPFF:

ويستعمل لدراسة تطور التدفقات المالية، ويرتكز على دراسة ثلاثة أنشطة: النشاط التجاري والصناعي، النشاط المالي، والنشاط الاستثنائي، من خلال أربعة أرصدة:

-الفائض الاستغلال الإجمالي، الرصيد الاقتصادي أو الجاهز بعد تمويل التنمية، الرصيد المالي، والرصيد الاستثنائي، ومن أهم المؤشرات المالية التي يمكننا استخلاصها من هذا الجدول نجد:

-فائض خزينة الاستغلال، الرصيد المالي، الرصيد الجاري، والمتاحات بعد التمويل الداخلي للنمو DAFIC.

2. التحليل المالي باستخدام النسب الماليةRF:

وهو يهتم بقياس العلاقات بين بعض القيم في القوائم المالية، سواء كانت تلك القيم في نفس الميزانية أم في أكثر من قائمة مالية مثل الميزانية وحساب النتائج، ومن أهم النسب المالية نجد:

-تحليل السيولة:

ونسب السيولة تقيس قدرة المؤسسة على دفع التزاماتها قصيرة الأجل عند استحقاقها ومن أهمها نجد: نسبة التداول، نسبة التداول السريعة، نسبة السيولة النقدية، سيولة الذمم.

-نسب المردودية (تحليل الربحية):

-وتقيس قدرة المؤسسة على توليد الأرباح من الأموال المستثمرة، ومن أهم تلك النسب نجد:

-نسبة الربحية (المردودية) الأموال الخاصة، نسبة مرد ودية النشاط، معدل العائد على الاستثمار، المردودية الاقتصادية، المردودية المالية، نسبة المردودية المختصرة لرأس المال الخاص.

-نسب الكفاءة (تحليل النشاط):

تقيس قدرة إدارة الأصول لتوليد الإيراد، من أهمها:

معدل دوران المخزون، نسبة دوران العملاء، نسبة دورة الموردين.

-نسب المديونية (تحليل الهيكل التمويلي):

وتقيس القدرة على تسديد الأموال المقترضة ومن أهمها:

نسبة التمويل الدائم، نسبة التمويل الخاص، نسبة الاستقلالية، نسبة التمويل الذاتي.

-نسب التغطية:

وتعبر عن القدرة في توليد ناتج يغطي الالتزامات الثابتة، ومن أهمها:

معدل تغطية الفوائد، معدل تغطية الأعباء الثابتة.

-نسب مالية أخرى:

مثل نسب السوق، ومن أهمها:

نسبة الربح لكل سهم عادي، السعر السوقي للسهم، نسبة القيمة السوقية للسهم إلى قيمته الدفترية.

ثانيا: الجهات المستفيدة من التحليل المالي

عملية التحليل المالي تعتمد في مضمونها ومنهجها على هدف ومهارة ووجهة نظر القائم بالتحليل ومدى الحاجة إلى التعمق فيه، ونضيف أيضا أن تلك العملية ومضمونها والغرض منها تختلف وفقا لتفاوت من

يقوم بالتحليل المالي لمنشأة الأعمال، فهناك ما يعرف بالمحلل الداخلي وهناك المحلل الخارجي حيث يختلف الغرض الذي يقوم به كل منهما والجهات التي يخدمها.(الزبيدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، 2011، الصفحات 39- 53).

والمخطط التالي يبين لنا الجهات المستفيدة من نتائج التحليل المالي كما يلي:

شكل رقم (1-1): وضع المحلل المالي بالنسبة للتنظيم والأطراف التي يخدمها

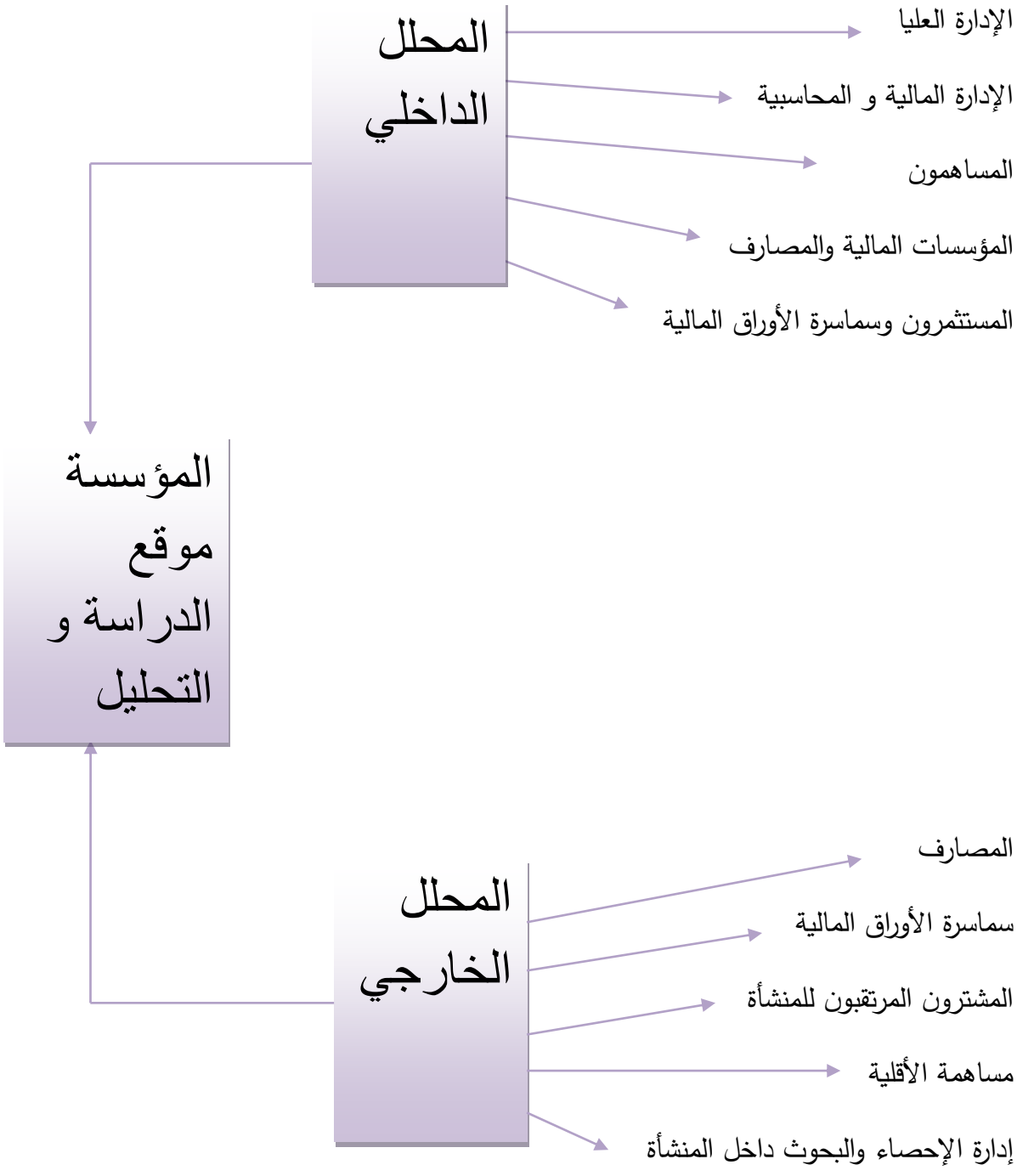

المصدر: دكتور حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الداء و التنبؤ بالفشل، الطبعة الثانية، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، عمان، 2010_2011، ص 39-53 .

1-المحلل الداخلي:

هو أحد أفراد التنظيم لمنشأة الأعمال ينحصر نشاطه بتحليل الحسابات الختامية للمؤسسة ليحصل على نتائج من خلالها يستطيع أن يقيم شكل الأداء السائد والذي هو انعكاس لمجموع السياسات والتصرفات والقرارات الإدارية المختلفة، ولا بد الإشارة إلى أن المحلل المالي الداخلي ولكونه أحد أفراد التنظيم في المؤسسة فإنه قادر على أن يحصل على البيانات المالية والمحاسبية بدقة أكبر ولربما بتفاصيل أدق، ولا يوجد إشكال لدى المهتمين بالسياسات الإدارية والمالية والتشغيلية في تقديم المساعدة للمحلل الداخلي التي تمكنه من إنجاز مهمته بشمولية نظرا لما يمكن أن يتوفر من معلومات مالية داخلية.

2-المحلل الخارجي:

شخص من خارج التنظيم لمؤسسة الأعمال، يتسم بمنهج حيادي في التحليل المالي ولذلك فإن ما يقدمه من نتائج مستخرجة من تحليل الحسابات الختامية لمؤسسة الأعمال، تتصف بالدقة سواء بحساب النتائج أو بتحليلها لتقييم الأداء، ولكونه من غير أعضاء التنظيم داخل المنشأة فإن إمكانية حصوله على بيانات ومعلومات دقيقة خصوصا تلك المتعلقة بالسياسات التشغيلية للمؤسسة وتطلعاتها المستقبلية قد تكون محدودة.

وبشكل عام فإن كل من المحلل الداخلي والخارجي إنما يخدم أطرافا مهمة ولذلك فإن طريقة عرض وتحليل النتائج التي يتم التوصل إليها سوف تختلف تبعا لذلك، وحتى نوسع الأفق العام لأهمية التحليل المالي للمؤسسة لا بد من تحديد الجهات التي تستفد منه وتهتم باجراه داخلها، وعادة ما تختلف طريقة عرض المعلومات والبيانات وفقا للجهة المقدمة لها، ونتعرف على هذه الجهات فيما يلي:

1-المساهم:

يهتم المساهم بصفة أساسية بالعائد أو ما يسمى الربح على المال المستثمر، ودرجة المخاطر التي يتعرض لها، أي التي تتعرض لها استثماراته لذلك فهو يبحث عما إذا كان من الأفضل الاحتفاظ بالأسهم التي يمتلكها أو يتخلى عنها، لذلك يفيد التحليل المالي المساهم في تقييم هذه الجوانب، وقد يختلف هذا الوضع بالنسبة للمستثمر المرتقب أو ما يسمى بالمتوقع الذي يحاول معرفة هل من الأفضل بالنسبة له شراء أسهم المؤسسة أم البحث عن فرص استثمارية أخرى، ولذلك فإن كلا من المستثمر الحالي والمرتقب يهتمون بماضي المنشأة والمواقف الحرجة التي واجهتها والأسلوب الذي اتبع في معالجتها، ودرجة النمو المتوقع لنشاطها في الأمد القصير والطويل. لذلك يجب أن تكون حدود التحليل المالي واهتماماته قادرة على عكسهذه الجوانب.

2-الدائن:

يقصد بالدائنين الأشخاص الذين اكتتبوا بسندات إقراض المؤسسة أو الأشخاص المحتمل شرائهم للسندات المصدرة، أو الاكتتاب في القرض الجديد أو بصدد إقراض الأموال للمؤسسة، وقد يكون الدائن مصرفا أو مؤسسة مالية أو أفراد طبيعيين، لذلك فإن هؤلاء الدائنون يهتمون عادة بالتعرف على سيولة المنشأة أي على قدرتها في تسديد القروض بمواعيد استحقاقها وكذلك الفوائد، لذلك فإن شكل التحليل المالي يجب أن يساعد هؤلاء الأشخاص في بناء قراراتهم الاستثمارية.

3-المورد:

ما يهم المورد هو التأكد من سلامة المركز المالي للمتعاملين معه، واستقرار أوضاعهم المالية، ويعني هذا دراسة وتحليل مديونية المتعاملين في دفاتر المورد وتطور هذه المديونية، وعلى ضوء النتائج التحليلية لحسابات المتعاملين يقرر المورد ما إذا كان يستمر في التعامل مع أي من هؤلاء المتعاملين أو يخفض هذا التعامل أو يلغيه، وبذلك يستفيد المورد من المعلومات والبيانات التي يقدمها وينشرها المتعاملين بصفة دورية.

4-المتعاملين:

ومن جانب آخر فإن شكل البيانات والمعلومات التحليلية التي ينشرها المورد وكذلك منافسيه في السوق تفيد مجموعة المتعاملين معه، إذ من خلالها يستطيعون أن يعرفوا الشروط التي يحصلون عليها وحدود الاختلاف في هذه الشروط فيما بين كافة المتعاملين، ومن مصلحة المؤسسة المتعاملة أن تتابع مركز مورديها خاصة المورد الرئيسي للتأكد من ضمان استمرار وانتظام التوريد للمواد الأولية ومدى إمكانية تخفيض كلفتها.

5-التحليل المالي الموجه لإدارة المؤسسة:

تهتم إدارة المؤسسة بكل جوانب المركز المالي،خاصة أنها تعمل لتحقيق مصلحة المساهمين أو ما يسمى بالملاك والتي تتمثل في تعظيم قيمة حق الملكية وأيضا الدائنون من حيث التأكد على سداد مستحقاتهم عندما يحين أجل الاستحقاق، وعليه يمكن للإدارة أن تستفد من التحليل المالي ونتائجه في توجيه الأداء فترة لأخرى مع دراسة أي تغيرات غير متوقعة للحد من آثارها.

6-العاملين:

يمكن القول بصفة عامة أن أهم الجهات ذات المصلحة المشتركة في المنشأة هما: المالكون والعاملون، ومن المعروف أن أحد أهم أهداف الإدارة هو إرضاء العاملين فيها، ويتم ذلك من خلال اطلاعهم على حقيقة الوضع المالي للمنشأة ووضعها النقدي ومستوى ربحيتها وكفاءة نشاطها وفاعلية سياساتها وقراراتها، وغيرها

من جوانب القوة والتي تعد سندا قويا لاستمرارية المنشأة والنمو، مما يعزز من ارتباط العاملين فيها ويقلل من معدل دوران العمل.

المطلب الثالث: تحليل القوائم المالية أهدافه

تعتبر القوائم المالية والتي تتمثل في مخرجات النظام المحاسبي ذات فائدة كبيرة لإدارة المؤسسة لأنها توضح مدى نجاحها أو فشلها في استغلال كمية الموارد الاقتصادية الموضوعة تحت تصرفها، كما تمثل أحد أهم مصادر المعلومات التي تقوم بتوفير المعلومات المحاسبية اللازمة لاتخاذ القرار التمويلي وفيما يلي سنتطرق للتعرف على تحليل القوائم المالية وأهميته.

أولا: تعريف تحليل القوائم المالية

هناك عدة تعارف لتحليل القوائم لمالية قبل التطرق إليها يجب التعرف على القوائم المالية، وهي عبارة عن ملخص تلك البيانات والمعلومات المالية التي يتم التوصل إليها عن طريق الأحداث الاقتصادية للمؤسسات وكذلك هي تلك الكشوف المالية التي يجب أن تعرض بصفة وفية الوضعية المالية للكيان.

ونجاعته وكل تغيير يطرأ على حالته المالية،كما تضبط تحت مسؤولية المسيرين وتعد في أجل أقصاه أربعة أشهر من تاريخ إقفال السنة المالية المحاسبية، وتوفر معلومات تسمح بإجراء مقارنات مع السنة المالية السابقة، فمختلف مستعملي القوائم المالية يحتاجون إلى معرفة كاملة عن المؤسسة: (دراجي عيسى، 2020، صفحة 174)

1-لقد عرفت لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC القوائم المالية بأنها عرض هيكلي للمركز المالي للمؤسسة وأدائها خلال فترة زمنية معينة وتهدف إلى توفير معلومات حول نتيجة أداء المؤسسة ومركزها المالي وتدفقاتها النقدية، بحيث تكون ملائمة لمختلف فئات مستخدمي تلك القوائم لاتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة، ومن خلال هذا سنتطرق إلى مجموعة من التعارف لتحليل القوائم المحاسبية حسب المعايير المحاسبية الدولية كما يلي:(مفيدة، 2020، صفحة 67_ 68)

2-عبارة عن الوسيلة الأساسية للإبلاغ المالي داخل المؤسسة والتي يمكن من خلالها التعرف على التغيرات في المركز المالي وحقوق الملكية بحيث أنها نتاج النشاط في المؤسسة خلال فترة زمنية معينة.(مفيدة، 2020، صفحة 264).

3-تعرف القوائم المالية على أنها المنتج النهائي للنظام المحاسبي فهي تلخص جميع العمليات المالية التي حدثت في المؤسسة خلال الفترة المالية، وتعطي صورة لمستخدمي القوائم المالية عن المركز الحالي

للمؤسسة، وقوتها الإرادية، وقدرتها على تحقيق تدفقات نقدية خلال الفترة أو الفترات المالية السابقة.(وردة، 2019، صفحة 50).

4-يعرف التحليل المالي للقوائم المالية بأنه عملية إجرائية لنظام المعلومات المحاسبي تهدف إلى تقديم معلومات من واقع القوائم المالية المنشورة ومعلومات أخرى مالية وغير مالية، بهدف مساعدة المستفيدين من اتخاذ قراراتهم الاقتصادية (سامي، 2012، الصفحات 70 -71).

ويتضح من خلال التعارف السابقة بأن التحليل المالي للقوائم المالية هو: دراسة القوائم المالية بعد تبويبها التبويب الملائم، واستخدام الأساليب الرياضية والإحصائية والنسب والمتوسطات والاتجاهات والمعايير بقصد التعرف على القيمة المالية للمؤسسة في تاريخ معين، بالإضافة إلى إمكانية الحكم على الأداء والربحية والقدرة على الاستمرار في المستقبل (سامي، 2012، صفحة 71).

ثانيا: أهداف تحليل للقوائم المالية

يهدف التحليل المالي للقوائم المالية بشكل عام إلى تقييم أداء المشروع من زوايا متعددة، وبكيفية تخدم أهداف مستخدمي المعلومات ممن لهم مصالح مالية في المشروع وذلك بقصد تحديد جوانب القوة ومواطن الضعف، ومن ثم الاستفادة من المعلومات التي يوفرها التحليل المالي لهم في ترشيد قراراتهم المالية ذات العلاقة بالمشروع. ويمكن حصر أهداف التحليل المالي للقوائم المالية فيما يلي:(سامي، 2012، صفحة 74)

1-اختبار مدى كفاءة عمليات المؤسسة محل التحليل وتقييم ربحيتها.

2-تقييم الوضع المالي للمؤسسة وتحديد مركزها الائتماني.

3-تقييم أداء الإدارات المختلفة بالمؤسسة.

4-تقييم أداء المؤسسة بالمقارنة مع المؤسسات المماثلة في نفس القطاع (وضعها التنافسي) أو مع أداء المؤسسة في السنوات السابقة.

5-توفير البيانات والمؤشرات الكمية التي تساعد في التخطيط والتنبؤ بالمستقبل لمختلف الأغراض.

6-توفير وسيلة من وسائل الرقابة على نشاط المشروع.

المطلب الرابع: مستويات تحليل القوائم المالية

يقوم المحلل المالي بإجراء تحليله في ظل مستويات ثلاث رئيسية، يمكننا أن نوجزها فيما يلي:(المطارنة، 2009، الصفحات 75- 76)

أولا: على مستوى المشروع

حيث يقوم المحلل بجمع كل المعلومات اللازمة المتعلقة بالمشروع نفسه فقط ، فيدرس ربحيته وسيولته وهيكل التمويل فيه بالإضافة إلى كفاءته ونشاطه، ويتم إنجاز ذلك بأشكال مختلفة فإما أن يقوم بإجراء التحليل المقارن بين سنوات عدة أو أن تستخرج مجموعة من النسب المالية والمؤشرات التي تفي بغرض التحليل.

ويعتبر هذا التحليل فاصلة لأنه يفصل المشروع عن محيطه والعوامل المؤثرة فيه وبالتالي تختفي ايجابيات إجراء المقارنات والتعرف على نقاط القوة والضعف في المشروع.

ثانيا: على مستوى القطاع

وهو التحليل الذي يقوم المحلل بإجرائه على المشروع آخذا بالاعتبار القطاع الذي ينتمي إليه، ويتم تحليل القوائم المالية للمشروع ومقارنتها بقوائم مالية لمشاريع أخرى في نفس القطاع تماثلها في الحجم وفي النشاط أو أن يتم مقارنة نتائج تحليل القوائم المالية للمشروع بالمعيار الصناعي الخاص بالقطاع وبالتالي الحكم على أداء المشروع والتعرف على نقاط ضعفه وقوته. وقد ظهرت أهمية هذا النوع من التحليل بظهور العديد من الشركات المتنافسة وحاجة المستثمرين للمفاضلة بينها لاستثمار أموالهم في أسهمها.

ثالثا: على المستوى العام

وهو التحليل الأشمل والذي يقوم بدراسة المشروع وظروفه الاقتصادية بل وظروف القطاع الذي ينتمي إليه كالظروف الاقتصادية العامة في البلد الذي يعمل فيه المشروع وظهرت أهمية هذا النوع من التحليل بعد دخول الشركات المتعددة الجنسيات للعمل في مختلف الدول وتجرد حركة التجارة العالمية وما ينتج عن ذلك من تأثر الدول العامة بالمنافسة الخارجية وبعض السياسات الدولية .... الخ.

المبحث الثاني: مدخل إلى البنوك التجارية

تحتل البنوك التجارية مكانة بارزة في الاقتصاديات الوطنية والدولية، وتزداد أهميتها من يوم لآخر بفعل التطورات والتحولات العميقة التي يشهدها المحيط الاقتصادي والدولي والبنوك التجارية هي مؤسسات أعمال يتركز استثمارها الأساسي في أصول مالية مثل القروض والأوراق المالية، بدلا من الأصول الحقيقة كالمباني والمعدات والمواد الخام، لذا فالبنوك التجارية تمارس العديد من الوظائف منها ما هو تقليدي كقبول الودائع ومنح الائتمان وغيرها، ومنها ما هو حديث كالاستثمار في الأوراق المالية بالتدخل في سوق رأس المال بيعا وشراء للأوراق المالية المتداولة في هذا السوق.

ولأجل دراسة بعض الجوانب النظرية المتعلقة بكل من البنوك التجارية والأوراق المالية المتداولة في سوق المال قسمنا هذا المبحث إلى أربعة مطالب نتناول فيها ما يلي:

المطلب الأول: ماهية البنوك التجارية

سنتطرق في هذا المطلب إلى التطور والنشأة للبنوك التجارية فيما يلي:

أولا: نشأة و تطور البنوك التجارية

نشأت البنوك التجارية كمحصلة لظروف ومتطلبات اقتضتها التطورات الاقتصادية على مر السنين، فمنذ وقت بعيد كان الصيارفة والصياغة يحتفظون بالأموال التي يودعها التجار ورجال الأعمال، وكل من يرغب في الحفاظ على أمواله من الضياع أو السرقة، فيقوم الصياغة والصيارفة بوضع هذه الأموال في خزائنهم مع تسليم المودع إيصالا لمقدار وديعته، وهكذا نشأت الوظيفة التقليدية الأولى للبنوك، وهي إيداع الأموال، وكان المودع إذ أراد وديعته يعطي الصائغ أو الصيرفي الإيصال ويأخذ الوديعة، ومع مرور الزمن أصبح الناس يقبلون الإيصال فيما بينهم كوسيلة للتبادل، ويبقى المال أو الذهب مكدسا في خزائن الصياغة، وقد تنبه إلى هذا الحقيقة، فصار يقرض ما لديه من أموال مقابل فائدة، وهكذا نشأت الوظيفة التقليدية الثانية للبنوك وهي الإقراض، وعلى الرغم من ذلك فإن الأمر لم يتوقف عن ذلك الحد بل حدثت خطوة أخرى مفادها أن أولائك الصياغة والصيارفة بعد أن اتسعت أعمالهم، وبدئوا يتخصصون في عمليات تلقي الودائع، ومنح القروض. قاموا بخطوة جريئة، اعتبرت ثورة في المسألة النقدية والمصرفية، وهي منح قروض ليس لها وجود فعلي لديها، وهذا يعني أنهم بدؤوا بالفعل يخلقون الودائع ويصنعون السيولة النقدية(سحنون، 2007، صفحة 2).

ثانيا: تعريف البنوك التجارية

هناك عدة تعارف متعددة للبنوك التجارية، نتناول أهمها فيما يلي:

1-البنوك التجارية مؤسسات ائتمانية غير متخصصة، تقوم بتلقي ودائع الأفراد القابلة للسحب لدى الطلب بعد أجل قصير والتعامل بصفة أساسية في الائتمان القصير الأجل(سحنون، 2007، الصفحات 2- 3).

2-وكذلك تعرف البنوك التجارية على أنها مؤسسات ائتمانية غير متخصصة تقوم بتلقي ودائع الأفراد القابلة للسحب لدى الطلب أو بعد أجل قصي، والتعامل بصفة أساسية في الائتمان قصير الأجل(شريط صلاح الدين، الصفحات 335- 336).

3-يقصد بالبنك التجاري بأنه ذلك البنك الذي يقوم بصفة معتادة بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو لأجل محددة ويزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي وخدمات بما يحقق أهداف خطة التنمية و سياسة الدولة ودعم الاقتصاد القومي ويباشر عمليات تنمية الادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج بما في ذلك ويساهم في إنشاء المشروعات وما يتطلبه من عمليات مصرفية وتجارية ومالية وذلك وفقا للأوضاع التي يقررها البنك المركزي(المغربي، 2016، صفحة 76).

4-عبارة عن مؤسسات مالية تقوم بجمع المدخرات وإنشاء الائتمان وقبول كافة الودائع وتمويل المشاريع أو إنشائها والبحث عن الودائع(الله، 2013، صفحة 168).

من خلال التعارف السابقة، يقصد بالبنوك التجارية التي تقوم بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو لآجال محددة، وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي، وخدمته بما يحقق أهداف خطة التنمية، ودعم الاقتصاد القوي، وتباشر عمليات التمويل الداخلي والخارجي، وخدمته بما يحقق أهداف خطة التنمية، ودعم الاقتصاد القوي، وتباشر عمليات تنمية الادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج، بما في ذلك المساهمة في إنشاء المشروعات، وما يستلزمه من عمليات مصرفية وتجارية ومالية، وفقا للأوضاع التي يقررها البنك المركزي(سحنون، 2007، الصفحات 2- 3).

المطلب الثاني: أهمية البنوك التجارية

تعتبر البنوك التجارية أهم أنواع المصارف، وأكثرها نشاطا ، حيث أن معظم الودائع تتركز لديها، وأن معظم القروض تمنح من خلالها وتؤدى معظم الخدمات عن طريقها، وبالذات في الدول النامية، وبذلك فإن المصارف التجارية تعتبر من أهم المصارف التي تؤدي وظائفها الأساسية في الاقتصاديات المعاصرة، وهي الوريث للجهات السابقة وبخاصة منها مقرضي النقود والتجار والصياغة، إلا أنها طورت وظائفها، وأحدثت تغيرات هامة في أساليب قيامها بهذه الوظائف وطريقة أدائها لها ووسعت نطاقها و زادته تنوعا بما يتماشى مع متطلبات التطور في النشاطات الاقتصادية وحاجتها للتوسع في منح الائتمان المصرفي، وتقديم المزيد من الخدمات المصرفية ونتيجة لما سبق فإنها تعتبر المؤسسات المالية الأكثر أهمية في الاقتصاد، وأكثرها أهمية بمؤشر (مقياس) الموجودات المالية، وأنها تقوم بمعظم الوظائف التي تؤديها المصارف بشكل عام،

إلا أن المصارف التجارية تتسم بسمات متعددة تميزها عن الأنواع الأخرى من المصارف، والتي من أهمها ما يلي:(خلق، 2006، صفحة 322)

1-قبول الودائع الجارية تحت الطلب.

2-قدرة البنوك على إيجاد ودائع جديدة عن طريق منحها للائتمان.

3-تركز معظم قروض المصارف التجارية في القروض القصيرة الأجل.

المطلب الثالث: وظائف البنوك التجارية

تقسم الوظائف للمصارف التجارية إلى قسمين وظائف تقليدية قديمة ووظائف حديثة للمصرف التجاري وسنورد بإيجاز كل من الوظائف القديمة والحديثة للمصارف التجارية:(صافي، 2010، الصفحات 112-114)

أولا: وظائف المصرف التجاري التقليدية (القديمة)

نذكر منها ما يلي:

1-قبول الودائع بمختلف أنواعها وتتألف الودائع من الأنواع التالي:

-**ودائع لأجل:** وديعة تودع لدى مصرف تجاري ولا يجوز لصاحبها سحبها أو سحب جزء منها إلا انقضاء المدة المتفق عليها.

-**ودائع تحت الطلب (الحساب الجاري):** تودع لدى المصرف دون قيد أو شرط ويستطيع صاحبها أن يسحب منها في أي وقت شاء، أثناء الدوام الرسمي للمصرف ولا يدفع البنك فائدة على هذا النوع من الودائع.

-**الودائع تحت إشعار:** الوديعة التي لا يمكن لصاحبها السحب منها إلا بعد إخطار الصرف في فترة زمنية متفق عليها.

مثل: توظيف موارد المصرف التجاري على شكل قروض ممنوحة للعملاء أو استثمارات متعددة.

ثانيا: وظائف المصرف التجاري الحديثة

ونذكر منها ما يلي:

1-المساهمة والدعم في تمويل المشاريع السنوية.

2-المساهمة والدعم في تمويل مشاريع سكنية.

3-تحصيل الأوراق التجارية لصالح العملاء.

4-شراء وبيع الأوراق المالية وحفظها لحساب العملاء.

5-إصدار خطاب الضمان.

6-تحويل العملة للخارج.

7-إصدار الشيكات السياحية.

8-فتح الاعتمادات المستندية.

9-خدمات بطاقة ائتمانية (CREDIT CARD).

10-خدمات الكمبيوتر الحديثة.

11-شراء وبيع عملات أجنبية وعربية.

12-شراء وبيع شيكات سياحية.

13-إدارة أعمال ممتلكات العملاء.

14-البنك الآلي.

15-تقديم خدمات استشارية للعملاء بما يتعلق بأعمالهم ومشاريعهم التنموية.

المطلب الرابع: أداء البنوك التجارية

تكتسب عملية تقييم الأداء في البنوك التجارية أهمية بالغة في تحديد مدى كفاءتها في استخدام مواردها المتاحة ومدى تحقيق أهدافها المخططة، خاصة وأنها أصبحت تعمل في بيئة متغيرة تتميز بالمنافسة الشديدة ومليئة بالمخاطر تفرض على البنك ضرورة إثبات وجوده وضمان بقائه والاستمرار ولا يتم إلا من خلال تحسين أدائه وزيادة عوائده وتجنب الوقوع في المخاطر أو التقليل منها قدر المستطاع. ولإعطاء صورة واضحة عن عملية تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية نتناول ما يلي:

أولا: تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية

نتناول تعريف الأداء بصفة عامة، ثم تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية.

1-تعريف الأداء المالي: الأداء هو القدرة على تحقيق أهداف العمل بأقل تكلفة ونسبة فعالية التكلفة هي القيمة التي تعبر عن النسبة بين النتيجة التي حصل عليها المؤسسة والوسائل المستخدمة لتحقيق هذه النتيجة.

-يرى بعض الباحثين أن الأداء هو العلاقة بين الموارد المخصصة والنتائج التي تم الحصول عليها، وهذا التعريف يحاول الربط بين نتائج المؤسسة وبين الموارد المستخدمة لتحقيق الهدف.

2-تعريف تقييم الأداء المالي: تعرف عملية تقييم الأداء على أنها تقييم نشاط الوحدة الاقتصادية على ضوء ما توصلت إليه من نتائج في نهاية فترة مالية معينة، حيث تهتم بتحقيق الهداف المخططة والمحددة مسبقا، بالإضافة إلى قياس الوحدة في استخدام الموارد المتاحة سواء كانت موارد بشرية أو رأسمالية (أماني، 2017، صفحة 84).

3-تقييم الأداء المالي المصرفي: قياس الأداء المالي المصرفي الوسائل اللازمة وأوجه النشاط المختلفة والجهود المبذولة لقيام المصارف بدورها، وتنفيذ وظائفها في ظل البيئة المحيطة لتقديم الخدمات المصرفية التي تحقق الأهداف(المرسومي الدعمي، 2016، الصفحات 84- 85).

4-كذلك هو عملية اشتقاق مجموعة من المؤشرات تهتم في تحديد أهمية الأنشطة التشغيلية والمالية وذلك من خلال القوائم المالية وذلك لاستخدامها في تقييم الأداء المالي المصرفي للمصارف، وعليه يتضح أن الأداء المالي المصرفي هو النتيجة النهائية لنشاط المصرف المقيمة بمقاييس يمكن من خلالها معرفة ما تم تحقيقه من أهدافه الفعلية ومقارنتها بالأهداف المخططة(المرسومي الدعمي، 2016، الصفحات 84- 85).

من خلال ما سبق يمكن القول أن عملية تقييم الأداء المالي للبنوك تعكس الوضعية المالية لهذه الأخيرة ومدى قدرتها على تحقيق أهدافها، أي تحقيق أكبر عائد ممكن دون الوقوع في مخاطر السيولة أو مخاطر الإفلاس أو فقدان العلاقة بين المودعين. حيث تبين لنا عملية تقييم الأداء المالي مستوى أداء أو عمل هذه البنوك، ويتم التقييم عن طريق مجموعة من المؤشرات التي تقيس مدى نجاح البنوك وتطورها، بحيث تصبح هذه المؤشرات بمثابة معايير يمكن بواسطتها تقدير مدى قيامها بتحقيق أهدافها(أماني، 2017، صفحة 84).

ثانيا: مؤشرات تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية

توجد مجموعة من المؤشرات التي تستخدم في تقييم الأداء المالي للبنوك نذكر منها:(أماني، 2017، الصفحات 85- 89)

1-النسب المالية

تعتبر النسب المالية من أهم أدوات التحليل المالي والأكثر انتشارا في أوساط المحللين الماليين، وهي من أقدم هذه الأدوات ومما ساعد على انتشارها سهولة استخراجها وفهمها وإمكانية الاعتماد عليها في تقييم الأداء أو للأنشطة المختلفة حيث أصبحت النسب المالية من أهم الوسائل المستخدمة في الرقابة وتقويم الأداء في المشاريع الاقتصادية.

تعد النسب المالية محاولة لإيجاد علاقات كمية بين عناصر قائمة المركز المالي أو قائمة الدخل، فهي تزود الأطراف المعنية بالتحليل بفهم أفضل لظروف الوحدة الاقتصادية حيث لا يتطلب تحليل النسب المالية مهارات وقدرات عالية من المحلل المالي، وتعرف النسب المالية على أنها عبارة عن علاقة بين رقمين من أرقام القوائم المالية أحدهما في البسط والآخر في المقام وتشكل العلاقة بينهما مدلولا معينا.

من خلال المؤشرات السابقة نرى أن النسب المالية هي الأفضل لتقييم الأداء المالي لمجموعة البنوك محل الدراسة، كونها تهتم بعدة جوانب ولا تقتصر فقط على جانب العائد أو على القيمة السوقية فقط للوحدة الاقتصادية، كما يسهل فهم وتحليل النتائج المتحصل عليها من حساب النسب المالية، وعند تقييم الأداء المالي باستخدام النسب المالية لأي وحدة اقتصادية يتم استخدام مجموعة من النسب، و التي يمكن تقسيمها إلى مجموعات، كل مجموعة من هذه النسب تقيس ظاهرة معينة وتدرسها، ومن هذه النسب نذكر نسب السيولة و نسب الربحية ونسب رأس المال ونسب النشاط ونسب السوق ....الخ.

وسنتطرق التعريف النسب المستخدمة في الدراسة، والتي تم اختيارها حسب ما يتوفر من بيانات مالية وأيضا وما يتوافق مع الدراسة كون هذه النسب يمكنها قياس الأداء المالي للبنوك التجارية، ومنها ما يلي:

1-1-نسب السيولة:

وتقسم إلى:

1-نسبة السيولة العامة.

2-نسبة السيولة السريعة.

3-نسبة السيولة المختصرة.

4-نسبة الرصيد النقدي.

5-نسبة الاحتياطي القانوني.

1-2-نسب الربحية:

وتقسم إلى:

1-نسبة العائد على حقوق الملكية.

2-نسبة العائد على الأصول.

-بالإضافة إلى ما سبق توجد مجموعة من النسب تتعلق بجودة الأصول منها:

1-3-كفاية رأس المال:

تعد هذه النسبة واحدة من التدابير التي تكفل السلامة المالية للبنوك في استيعاب كمية معقول من الخسارة ويعد معيار كفاية رأس المال معيارا عالميا يمثل الحد الأدنى من متطلبات السلامة والمن المالي، والغرض من معايير كفاية رأس المال المصرفي هو التأكد من أن البنك يحتفظ بحد أدنى 8% من أمواله الذاتية لمواجهة تلك المخاطر واستيعاب أية خسائر قد تصاحب نشاطاته مع إعطاء أصحاب البنوك والمدراء حافزا لإدارة البنك على نحو سليم، وفي هذه الدراسة تم أخذ هذه النسبة محسوبة مباشرة من طرف البنك.

1-4-نسبة قدرة البنك على رد الودائع من حقوق الملكية:

تقيس هذه النسبة قدرة البنك على رد الودائع من رأس المال، وتفيد في معرفة الأهمية النسبية لكل من حقوق الملكية والودائع كمصدر للتمويل، وإبعاد المخاطر التي قد يتعرض لها كل من المساهمين والمودعين، وتعد كهامش أمان للمودعين، ويجب على كل بنك الاحتفاظ بنسبة معينة من الأموال لمواجهة هذه المخاطر، والمعدل المقبول عالميا والمستخدم كثيرا هو 10% ويتم حساب هذه النسبة كالآتي: نسبة قدرة البنك على رد الودائع من حق الملكية = حق الملكية / إجمالي الودائع.

1-5-نسبة الرافعة المالية:

نسبة الرافعة المالية هي نسبة تقيس مدى اعتماد البنك على أمواله الخاصة في تمويل أصوله وبالتالي مدى المخاطرة بأموال الغير في استثماراته وتسمى أيضا بنسبة مضاعف حقوق الملكية، وتحسب بالعلاقة التالية:

الرافعة المالية = إجمالي الأصول / حقوق الملكية.

المبحث الثالث: دور التحليل المالي للقوائم المالية في تحسين أداء البنوك التجارية

التحليل المالي مهم جدا بالنسبة للبنوك التجارية أو للجهات التي لها مصلحة بها كالمساهمين والمستثمرين وعملية التحليل المالي تثير مجموعة من التساؤلات، فالمحلل يستطيع الحصول على البيانات والمعلومات من القوائم المالية للبنوك التجارية والتقارير الأخرى كالتي تصدرها أسواق المال وهيئات البورصة، بالإضافة إلى البيانات والمعلومات التي يمكن أن يحصل عليها من الصحف والمجلات المتخصصة والمكاتب الاستشارية ويعتبر من المفيد عند تحليل المعلومات المالية لبنك معين استخدام المؤشرات المالية لمعرفة أداء البنوك

التجارية بصفة عامة وفي هذا المبحث سنتطرق إلى معرفة العلاقة بين التحليل المالي للقوائم المالية ودورها في تحسين أداء البنوك التجارية.

المطلب الأول: التحليل المالي للميزانية

أهم قائمة في التحليل المالي لدى البنوك التجارية وأول قائمة هي الميزانية من خلالها يتم التعرف على موجودات ومطلوبات المؤسسة ككل ولهذا سنقوم بالتعرف عليها وتصنفيها والتعرف على النسب المستعملة في تحليلها.

أولا: تعريف الميزانية

الميزانية العمومية (المركز المالي) تعتبر قائمة المركز المالي أهم القوائم على الإطلاق حيث تعكس وضع المنشأة المالي في لحظة معينة فهي تتكون من جانبين أحدهما يظهر موجودات المنشأة، ويسمى جانب الأصول والآخر يظهر جميع التزامات المؤسسة اتجاه مالكيها وتسمى حقوق الملكية ويطلق على هذا الجانب الخصوم وحقوق الملكية (مهند، 2020، صفحة 58).

ثانيا: تصنيف الميزانية

تصنف الميزانية بصفة منفصلة عناصر الأصول وعناصر الخصوم، وتبرز بصورة مفصلة فيما يلي:(معتوق، 2017، صفحة 79)

-جانب الأصول:

الأصول وتعرف أيضا بالموجودات، وهي الممتلكات المادية و المعنوية للمؤسسة مثل (المباني والمعدات والبضاعة والنقديات والمحل التجاري ....)، والأصول تظهر كيفية استخدام المؤسسة للأموال التي حصلت عليها من الشركاء أو المساهمين (رأس المال) أو من الغير أي القروض بمختلف أنواعها، لذا فإن الأصول

تعرف أيضا بالاستعمالات لأنها تبين كيف استعملت المؤسسة الأموال التي حصلت عليها، وميزانية البنك التجاري تختلف على الميزانية العامة حيث تترتب الأصول من الأكثر سيولة إلى الأقل سيولة.

-جانب الخصوم:

حسب المادة 22 و23 من المرسوم التنفيذي 156/08 الصادر بتاريخ 28 ماي 2008 فإن عناصر الخصوم مرتبة حسب مصدرها ودرجة استحقاقها، من الخصوم الأقل استحقاقا إلى الأكثر استحقاقا.

تتكون الخصوم من الالتزامات الراهنة للكيان الناتجة عن أحداث ماضية والتي يتمثل انقضاؤها بالنسبة للكيان في خروج موارد ممثلة لمنافع اقتصادية، تصنف الخصوم خصوما جارية عندما يتوقع أن تتم تسويتها خلال دورة الاستغلال العادية، أو يجب تسديدها خلال الإثني عشرة شهرا الموالية لتاريخ الإقفال، أما الخصوم غير الجارية فهي خصوم ذات المدى الطويل والتي تنتج عنها فوائد واستحقاقها الأصلي أكثر من اثني عشرة شهرا، تترتب من القصيرة الأجل إلى الطويلة الأجل.

ثالثا: الميزانية

ويضم جدول الميزانية ما يلي:(لطيفة، 2018، صفحة 21)

-الأصول:

الجدول رقم(1-1): جدول الميزانية – جانب الأصول-

الأصول	الاهتلاكات	المبالغ
الأصول المتداولة:		
القيم الجاهزة		
البنك المركزي		
الخزينة العمومية		
مركز الصكوك البريدية		
الصندوق		
مجموع القيم الجاهزة		
القيم غير الجاهزة:		
أصول مالية مملوكة لغرض التعامل		
أصول مالية جاهزة للبيع		
سلفيات وحقوق على الهيئات المالية		
سلفيات وحقوق على الزبائن		
أصول مالية مملوكة إلى غاية الاستحقاق		
الضرائب الجارية –أصول-		
الضرائب المؤجلة –أصول-		
أصول أخرى		
حسابات التسوية		
مجموع القيم غير الجاهزة		
المجموع العام للأصول		

-الخصوم:

الجدول رقم (1-2): جدول الميزانية – جانب الخصوم -

الخصوم	المبالغ
الخصوم المتداولة:	
ديون قصيرة الأجل	
البنك المركزي	
ديون اتجاه الهيئات المالية	
ديون اتجاه الزبائن	
ديون ممثلة بورقة مالية	
الضرائب الجارية –خصوم –	
الضرائب المؤجلة– خصوم –	
خصوم أخرى	
حسابات التسوية	
مجموع الخصوم المتداولة	
الأموال الدائمة:	
مؤونات لتغطية المخاطر والأعباء	
إعانات التجهيز –إعانات أخرى للاستثمارات–	
أموال لتغطية المخاطر البنكية العامة	
ديون تابعة	
رأس المال	
علاوات مرتبطة برأس المال	
احتياطات	
مجموع الأموال الدائمة	
المجموع العام للخصوم	

المصدر: بكوش لطيفة، مطبوعة في تقييم الأداء البنكي لطلبة ثانية ماستر علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي،2018، ص 21.

رابعا: التحليل المالي للميزانية باستخدام النسب المختلفة

1-مؤشرات التوازن المالي:

تسمح مؤشرات التوازن المالي بتقييم أداء المؤسسة، حيث نجد أنه هناك العديد من المؤشرات التي يستند إليها المحلل المالي تساعده في معرفة مدى التوازن المالي للشركة من أهمها نذكر:(أمينة، 2022، الصفحات 94- 96)

رأس المال العامل FRNG:

يعرف رأس المال العامل بأنه عبارة عن هامش سيولة تسمح للمؤسسة بمتابعة نشاطها بصورة طبيعية دون صعوبات أو ضغوطات مالية على مستوى الخزينة، فتحقق رأس مال عامل موجب داخل المؤسسة يؤكد امتلاكها لهامش أمان يساعدها على مواجهة الصعوبات، وضمان استمرار توازن هيكلها المالي ويتم حسابه كالآتي:

طريقة الحساب من أعلى الميزانية:

رأس المال العامل الصافي الدائم = الموارد الدائمة – الأصول الثابتة.

طريقة الحساب من أسفل الميزانية:

رأس المال العامل الصافي الدائم = الأصول المتداولة – الديون قصيرة الأجل.

الطرق الأخرى لحساب رأس المال العامل:

رأس المال العامل الصافي = الأموال الخاصة – الأصول الثابتة.

رأس المال العامل الأجنبي = إجمالي الديون الأجنبية.

رأس المال العامل الإجمالي = مجموع الأصول المتداولة.

الحالات الممكنة لرأس المال العامل الصافي:

بصفة عامة هناك ثلاث حالات مختلفة لرأس المال العامل، سنتناولها في الآتي:

رأس المال العامل الصافي موجب (أكبر من الصفر): يشير هذا إلى أن المؤسسة متوازنة ماليا على المدى الطويل، وحسب هذا المؤشر فإن المؤسسة غطت كل احتياجاتها الطويلة الأجل باستخدام مواردها الطويلة الأجل، وحققت فائض مالي يمكن استخدامه في تمويل الاحتياجات المالية المتبقي.

رأس المال العامل الصافي معدوم (يساوي الصفر): في هذه الحالة تغطي الأموال الدائمة الأموال الثابتة فقط أي أن الأصول الثابتة تساوي الموارد الدائمة، وهو ما يسمى بالتوازن الأمثل.

رأس المال العامل الصافي سالب (أقل من الصفر): ومعناه أن المؤسسة عجزت عن تمويل أو تغطية باقي الاحتياجات المالية باستخدام مواردها المالية الدائمة.

الاحتياج في رأس المال العامل BFR:

حيث يمكن تعريفه بأنه رأس المال العامل الأمثل، أي جزء من الأموال الدائمة الممولة لجزء من الأصول المتداولة الذي يضمن للمؤسسة توازنها المالي، وهو مؤشر مكمل لرأس المال العامل، حيث أن الارتفاع في رأس المال العامل من سنة لأخرى لا يؤدي بالضرورة إلى انخفاض في الاحتياج في رأس المال العامل، ويمكن حسابه كما يلي:

الاحتياج في رأس المال العامل = (الأصول المتداولة – النقديات) – (الديون قصيرة الأجل – السلفيات المصرفية) .

ونميز بين ثلاث حالات للاحتياج من رأس المال العامل:(قلادي، 2021، صفحة 43)

الاحتياج في رأس المال العامل موجب (أكبر من الصفر): تفسر هذه الحالة أن دورة الاستغلال تحتاج إلى تمويل أكبر مما هو متوفر لديها، بمعنى آخر أن المؤسسة تحتاج لوجود فائض في الموارد الدائمة بعد تغطيتها للأصول الثابتة ويكون بمقدار رأس المال العامل الموجب.

الاحتياج في رأس المال العامل معدوم (يساوي الصفر): تساوي الاحتياجات مع الموارد يجعل دورة الاستغلال كافية لحجم تمويلاتها، و هي وضعية مثلى (استغلال الموارد فيها أمثل)،وتسعى المؤسسة دوما للوصول إليها غير أنها تعتبر وضعية نظرية.

الاحتياج في رأس المال العامل سالب (أقل من الصفر): الاحتياجات أقل من الموارد وهي وضعية جيدة ماليا، وهي أفضل حالة ينبغي للمؤسسة تحقيقها لكن دون المبالغة في ذلك.

الخزينة الصافية TN:

يمكن تعريفها على أنها خزينة المؤسسة وهي مجموع الأموال التي تكون تحت تصرفها خلال دورة الاستغلال وتشمل:

الخزينة الصافية = رأس المال العامل – احتياجات رأس المال العامل.

الخزينة الصافية = القيم الجاهزة – السلفيات المصرفية.

هناك ثلاث حالات ممكنة للخزينة الصافية نذكرها:

الخزينة الصفرية: تعتبر الحالة المثلى التي تحقق التوازن المالي للمؤسسة، وتكون بتساوي كل من رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل.

الخزينة الموجبة: ومعناه أن الموارد الدائمة أكبر من الأصول الثابتة، وبالتالي هناك فائض في رأس المال العامل مقارنة بالاحتياج في رأس المال العامل.

الخزينة السالبة: وهنا رأس المال العامل أقل من الاحتياج في رأس المال العامل فتكون المؤسسة بحاجة لتغطية هذه الاحتياجات من أجل استمرار نشاطها.

2- مؤشرات الأداء المالي:

هناك العديد من المؤشرات التي تستخدم في قياس الأداء المالي، وهي على النحو التالي:

نسب الربحية

يعد مؤشر الربحية أكثر مؤشر شيوعا واستخداما وذا أهمية للمحلل المالي، إذ أنه يقيس مدى كفاءة الإدارة في الحصول على الأرباح، وفي حالة عدم كفاية النسب وعدم اقتناع المحلل المالي لذا يعد مؤشر الربحية مؤشرا خطيرا يدل على توقعه بعدم إيفاء المصرف بالتزاماته تجاه الغير على المدى الطويل.

سنقوم بالإيجاز في عرض نسب الربحية الأكثر شيوعا والمستخدمة فيما يلي:

العائد على حقوق الملكية ROE: تعد من أكثر النسب استعمالا وشيوعا في تقييم الأداء المالي المصرفي ويبين معدل العائد على حق الملكية معدل العائد المتحقق عن استثمار أموال المالكين، ويفصح عن أداء الإدارة(poides, 2022, p. 565)

رياضيا:

العائد على حقوق الملكية ROE = (صافي الدخل / حق الملكية)* 100

يشير هذا المؤشر إلى النتيجة التي حصل عليها البنك من استثمار وحدة واحدة من حقوق الملكية، ارتفاع هذه النسبة هو دليل على أن الإدارة كفؤ في عملها المصرفي، والنسبة المطلوبة هي ما بين 15-20"%(poides, 2022, p. 565).

1-2-العائد على الأصولROA: تقيس الأرباح المكتسبة لكل دولار من الموجودات وفي الوقت نفسه تعكس هذه النسبة كيف يمكن لإدارة المصرف أن تستخدم مواردها الاستثمارية الحقيقية بشكل جيد وتوليد الأرباح بكفاءة(المولى أ.، 2021، الصفحات 171-179).

رياضيا:

العائد على الأصول ROA = (صافي الدخل / إجمالي الموجودات)* 100

يقيس المعدل الإجمالي للعائد على الأصول المصرفية أي النتيجة التي تم الحصول عليها من استثمار الأصول، ارتفاع قيمة هذه النسبة يدل على ارتفاع العائد المتحقق وبالتالي ارتفاع كفاءة الموجودات مما يؤدي تحسين الأداء المالي للمصرف، والغرض منها بيان مدى كفاءة إدارة المصرف في تحقيق الأرباح الصافية، وانخفاضها يشير إلى انخفاض استعمال كفاءة الموجودات بالمصرف (senouci kouider, 2022, p. 565)

ارتفاع معدل العائد على الأصول دلالة على جملة من المؤشرات كالآتي: (المولى، 2021، الصفحات 171- 179)

*استعمال المزيد من الموجودات في استثمارات وقروض عالية الدخل.

*إعادة بناء محفظة الاستثمارات بموجودات أكثر ربحية.

*زيادة معدلات الفائدة على الاستثمارات والقروض.

*زيادة العمولات ورسوم الخدمة على موجودات أخرى.

2-نسب السيولة:

هي النسب التي تقيس مدى قدرة الشركة على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل عند استحقاقها باستخدام أصولها السائلة والشبه سائلة (الأصول المتداولة)، دون تحقيق خسائر، أي السهولة والسرعة في التحويل إلى نقد جاهز دون خسائر(الخطيب، 2009، الصفحات 59- 65).

هناك مقاييس متعددة ومختلفة لقياس نسب السيولة، حيث من أشهر النسب المستخدمة في السيولة ما يلي:

2-1-نسبة التداول (نسبة السيولة العامة): تهدف إلى قياس قدرة المنشأة على مواجهة التزاماتها التي تستحق في موعدها.

رياضيا:

نسبة التداول = الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة .

يمكن التمييز بين الحالات الثلاثة التالية للسيولة العامة:(حليمة، 2021، صفحة 19)

-**نسبة السيولة العامة = 1**، يعني أن المؤسسة لديها رأسمالها معدوم.

-**نسبة السيولة العامة > 1**، يعني أن رأسمالها موجب وضعية المؤسسة جيدة.

-**نسبة السيولة العامة < 1**، يعني وضعية سيئة وخطيرة للمؤسسة، وتؤدي إلى تراجع هيكلها المالي، وذلك بزيادة الديون طويلة الأجل ورفع رأسمالها الخاص أو تخفيض ديونها القصيرة الأجل وزيادة أموالها المتداولة.

2-2-نسبة السيولة المختصرة: تبين لنا مدى قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل دون الاعتماد على المخزون.

رياضيا:(كراجه، 2011، الصفحات 193- 199)

نسبة السيولة المختصرة = الأصول المتداولة – (المخزون + مدفوعات مقدمة) / الخصوم المتداولة.

بصيغة أخرى:

نسبة السيولة المختصرة= (النقدية + الأوراق المالية + المدينين + أوراق القبض) / الخصوم المتداولة .

حتى تكون هذه النسبة مثلى، فإنه حسب رأي بعض المختصين في التحليل المالي يجب أن تكون محصورة ما بين 30% و50%.

2-3-نسبة السيولة السريعة: يعبر عن مدى هامش الأمان المتاح للديون قصيرة الأجل و على قدرة المشروع على تمويل عملياته الجارية.

رياضيا:

نسبة السيولة السريعة = النقديات / الخصوم المتداولة.

أشار بعض المختصون في التحليل المالي إلى أن هذه النسبة تكون مثلى في حالة ما إذا كانت محصورة ما بين 20% و30%.

2-4-نسبة الرصيد النقدي = (النقد لدى البنك المركزي + النقد في الصندوق + أرصدة سائلة أخرى / الودائع وما في حكمها) * 100

تشير هذه النسبة إلى مقدار النقد لدى البنك المركزي وفي الصندوق فضلا عن الأرصدة الأخرى كالعمولات الأجنبية، ويقصد بالودائع وما في حكمها جميع المطلوبات باستثناء رأس المال الممتلك (حقوق الملكية) إذ تبين المعادلة أنه كلما زادت نسبة الرصيد النقدي زادت قدرة البنك على تأدية التزاماته المالية في مواعيدها إلا أن ذلك ينعكس سلبا على العائد المصرفي وذلك لعدم توظيف هذه الأموال السائلة في استثمارات يمكن أن تضر على البنك بعوائد مالية.(الكروي، صفحة 07)

نسبة الاحتياطي القانوني = (الرصيد النقدي لدى البنك المركزي / الودائع وما في حكمها) * 100

تتراوح هذه النسبة من 20% إلى 35 %حسب تعليمات البنك المركزي في البلدان المختلفة، وهذه النسبة عرضة للتغيير تبعا للظروف الاقتصادية للبلد وإن ارتفاع هذه النسبة يزيد من قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته المالية في أوقات الأزمات (الكروي، صفحة 08).

نسب النشاط:

هي النسب التي تقيس مدى كفاءة المؤسسة في استخدام مواردها، وتستخدم لتقييم مدى نجاح إدارة الشركة في إدارة الموجودات والمطلوبات وقدرتها على الاستخدام الأمثل، وهي مقياس مهم لمدى كفاءة المؤسسة في استخدام المصادر المالية المتاحة (الخطيب، 2009، الصفحات 59- 65).

هذه النسب تهتم ببيان مدى استخدام إدارة المشروع للموارد المتاحة لها والرقابة عليها ومن أهم هذه النسب المستخدمة ما يلي:(حليمة، 2021، صفحة 19)

معدل دوران مجموع الأصول: تقيس هذه النسبة مدى استغلال مجموع الموجودات على اختلاف أنواعها في توليد المبيعات.

رياضيا:

نسبة معدل دوران مجموع الأصول = صافي المبيعات / مجموع الأصول.

معدل دوران البضاعة: تعبر هذه النسبة عن مدى كفاءة المؤسسة في إدارة أصولها من البضاعة وقدرتها على إبقاء البضاعة ضمن الحد المثالي المتناسب وحجم عملياتها.

رياضيا:(كراجه، 2011، الصفحات 193- 199)

معدل دوران البضاعة = تكلفة البضاعة المباعة / معدل رصيد البضاعة.

معدل رصيد البضاعة = متوسط رصيد بضاعة أول مدة + متوسط رصيد بضاعة آخر المدة.

معدل دوران الذمم المدينة: الغرض منها قياس سيولة الذمم، أي قدرة المشروع على تحصيل ذممه من حسابات مدينة وأوراق قبض.

رياضيا:

معدل دوران الذمم المدينة = صافي المبيعات / رصيد المدينين.

نسب المردودية:

تقيس هذه النسبة مستوى أداء أو كفاءة المؤسسة في استغلال الموارد والأصول التي وضعت تحت تصرفها عن طريق ربط النتائج من جهة والإمكانيات والموارد المستخدمة في تحقيقها من جهة أخرى، ومن بين هذه

النسب نجد:

نسب المردودية المالية:

تقيس هذه النسبة مدى كفاءة المؤسسة في استغلال وتوظيف أموالها الخاصة، وبالتالي قياس عوائد أسهم المؤسسة.

رياضيا:(حليمة، 2021، صفحة 19)

نسبة المردودية المالية= النتيجة الصافية ÷ الأموال الخاصة.

تكون هذه النسبة جيدة إذا كانت موجبة ومتزايدة مع مرور الوقت، ما يدل على وجود تحسن في مستوى كفاءة توظيف الأموال الخاصة، وبالتالي ارتفاع قيمة عوائد أسهم المؤسسة، الأمر الذي يؤدي إلى تعزيز ثقة المساهمين بالمؤسسة، والعكس صحيح.

نسبة المردودية الاقتصادية:

تقيس هذه النسبة مدى كفاءة المؤسسة في استغلال وتوظيف مجمل أصولها أو أصولها الاقتصادية عن طريق قياس عائد هذه الأصول.

رياضيا:

نسبة المردودية الاقتصادية=النتيجة الصافية ÷ إجمالي الأصول.

تكون هذه النسبة جيدة إذا كانت موجبة ومتزايدة مع مرور الوقت، ما يدل على أن هناك تحسن في مستوى كفاءة استعمال واستغلال أصول المؤسسة.

نسبة المردودية التجارية:

تقيس هذه النسبة العائد الصافي الذي يبقى بحوزة المؤسسة من المبيعات بعد تغطية جميع التكاليف.

رياضيا:

نسبة المردودية التجارية=النتيجة الصافية ÷ المبيعات.

المطلب الثاني: التحليل المالي لجدول تدفقات الخزينة

يعتبر جدول تدفقات الخزينة قائمة مالية مهمة من القوائم المالية التي ينص عليها المعيار المحاسبي الدولي الأول، ولقد حدد المعيار المحاسبي الدولي السابع محتواه وطريقة عرضه، وهو يوفر المعلومات عن التحصيلات والمدفوعات النقدية المرتبطة بالأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة.

وحسب المعيار المحاسبي الدولي السابع والنظام المحاسبي المالي يوجد طريقتان لعرض جدول تدفقات الخزينة وهما الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة، في هذا المطلب سنقوم بالتعرف عليه وكيفية تحليله.

أولا: تعريف جدول تدفقات الخزينة

يجب على أي شركة أن تعرض بشكل منفصل التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية وكذلك من أنشطة الاستثمار والتمويل، يسمح هذا التفصيل لمستخدم البيانات المالية بفهم مصادر النقد واستخداماته. (maux, 2014, p. 39)

ثانيا: تصنيف جدول تدفقات الخزينة:

توجد طريقتين لإعداد جدول تدفقات الخزينة هما:(فاطمة، 2017، صفحة 73)

1-الطريقة المباشرة:

يتم بموجبها تجاهل صافي الربح، ويتم تحديد صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية عن طريق تنزيل المبالغ النقدية المدفوعة للموردين والمصاريف النقدية التشغيلية من المقبوضات النقدية المحصلة من العملاء ومن أنشطة تشغيلية أخرى غير متكررة مثل عوائد الاستثمار والفوائد الدائنة (الجريدة الرسمية، 2009، صفحة 35).

2-الطريقة غير المباشرة:

يتم بموجبها تحديد التدفق النقدي الصافي من الأنشطة التشغيلية عن طريق إجراء تعديلات على صافي الربح المستخرج من حسابات النتائج لأنه معد على أساس الاستحقاق وليس الأساس النقدي (لطيفة، مطبوعة في تقييم الأداء البنكي، 2018، صفحة 29).

ثالثا: شكل جدول تدفقات الخزينة

سنتطرق إلى شكل جدول تدفقات الخزينة بالطريقتين المباشرة وغير المباشرة كالآتي:

-شكل جدول تدفقات الخزينة بالطريقة المباشرة:

الجدول رقم (1-3): الشكل النموذجي لجدول تدفقات الخزينة – الطريقة المباشرة –

البيان	إحالات	الدورة الجارية	أرصدة الدورة السابقة
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية: التحصيل من الزبائن. المبالغ المسددة إلى الموردين والمستخدمين. فوائد ومصاريف مالية أخرى مدفوعة. ضرائب مدفوعة على النتيجة.			
تدفقات الخزينة قبل العناصر غير العادية			
تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر الاستثنائية			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية (أ)			
تدفقات الخزينة من النشاطات الاستثمارية: المسحوبات الخاصة باقتناء القيم الثابتة التحصيل الخاص بالتنازل عن القيم الثابتة المسحوبات الخاصة باقتناء القيم المالية فوائد محصلة من التوظيفات المالية حصص وأقساط مقبوضة من النتائج			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل: التحصيل الناتج من إصدار الأسهم حصص وتوزيعات أخرى تحصيل القروض تسديد الديون وقروض أخرى مماثلة			

صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)			
تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات			
تغير أموال الخزينة في الفترة (أ+ب+ج)			
أموال الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية			
أموال الخزينة ومعادلاتها عند إقفال السنة المالية			
المقارنة مع النتيجة المحاسبية			

المصدر: الجريدة الرسمية، العدد19، 25 مارس 2009، المتعلقة بجدول تدفقات الخزينة (الطريقة المباشرة).

-شكل جدول تدفقات الخزينة بالطريقة غير المباشرة:

الجدول رقم (1-4): الشكل النموذجي جدول تدفقات الخزينة - الطريقة غير المباشرة-

البيان			
ناتج قبل الضريبة			
+/- مخصصات صافية الاهتلاكات على الأصول الثابتة المادية وغير المادية			
+/- مخصصات صافية لخسائر القيمة على فوارق الحيازة والأصول الثابتة الأخرى			
+/- مخصصات صافية للموؤنات ولخسائر القيمة الأخرى			
+/- خسائر صافية -ربح صافي من أنشطة الاستثمار-			
+/- نواتج -أعباء من أنشطة التمويل			
+/- حركات أخرى			
إجمالي العناصر غير النقدية التي تدرج ضمن الناتج الصافي قبل الضريبة والتصحيحات الأخرى			
+/- التدفقات الصمالية المرتبطة بالعمليات مع الهيئات المالية			
+/- التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات مع الزبائن			
+/- التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات المؤثرة في الأصول والخصوم المالية			
+/- التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات المؤثرة في الأصول والخصوم وغير المالية			
- الضرائب المدفوعة			
- انخفاض / (ارتفاع) صافي الأصول والخصوم المتأتية من الأنشطة العملياتية			
إجمالي التدفقات الصافية للأموال الناجمة عن النشاط العملياتي (أ)			

+/- التدفقات المالية المرتبطة بالأصول المالية بما فيها المساهمات			
+/- التدفقات المالية المرتبطة بالعقارات الموظفة			
+/- التدفقات المالية المرتبطة بالأصول الثابتة المادية وغير المادية			
إجمالي التدفقات الصافية المرتبطة بأنشطة الاستثمار (ب)			
+/- التدفقات المالية المتأتية أو الموجهة للمساهمين			
+/- التدفقات الصافية الأخرى للأموال المتأتية من أنشطة التمويل			
إجمالي التدفقات الصافية للأموال المرتبطة بعمليات التمويل (ج)			
سعر الصرف تأثير التغير في على أموال الخزينة ومعادلاتها(د)			
ارتفاع /(انخفاض) صافي أموال الخزينة ومعادلاتها (أ+ب+ج+د)			
التدفقات الصافية للأموال الناجمة عن النشاط العملياتي (أ)			
التدفقات الصافية للأموال المرتبطة بأنشطة الاستثمار (ب)			
التدفقات الصافية للأموال المرتبطة بعمليات التمويل (ج)			
تأثير التغير في سعر الصرف على أموال الخزينة ومعادلاتها (د)			
أموال الخزينة ومعادلاتها			
أموال الخزينة ومعادلاتها عند الافتتاح			
الصندوق، البنك المركزي، الحساب الجاري البريدي (أصل وخصم)			
الحسابات (أصل وخصم) وقروض / اقتراضات عند الاطلاع لدى المؤسسات المالية			
أموال الخزينة ومعادلاتها عند الإقفال			
الصندوق، البنك المركزي، الحساب الجاري البريدي (أصل وخصم)			
الحسابات (أصل وخصم) واقتراضات / قروض عند الاطلاع لدى المؤسسات المالية			
صافي تغير أموال الخزينة			

المصدر: بكوش لطيفة، مطبوعة في تقييم الأداء البنكي، لطلبة ثانية ماستر علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، 2018.

رابعا: التحليل المالي باستخدام النسب المالية لجدول تدفقات الخزينة

يمكن تصنيف أهم النسب المالية المستخدمة في تحليل جدول تدفقات الخزينة إلى:(بوالشلاغم، 2020)

1-مؤشرات تقييم جودة الأرباح:

من أهم هذه النسب ما يلي:

-**مؤشر النشاط التشغيلي** = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / صافي الربح من الأنشطة التشغيلية قبل الفوائد والضرائب.

إن الارتفاع في مؤشر النشاط التشغيلي من سنة إلى أخرى، يدل على قدرة الأنشطة التشغيلية على تحقيق تدفقات نقدية، إذ أن زيادة القيمة تدل على جودة أرباح المؤسسة.

-**معدل النقدية التشغيلي** = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / صافي الربح.

إن الارتفاع في هذه النسبة بالمقارنة بين سنة وأخرى لاحقة، هذا المؤشر يدل على ارتفاع قدرة الأرباح المحققة في توليد التدفقات النقدية التشغيلية، الذي يعد مؤشر جيد للمؤسسة.
الفرق بين هذه النسبة والنسبة السابقة أن هذه الأخيرة تأخذ بعين الاعتبار الضريبة.

2-مؤشرات تقييم السيولة:

ونجد فيها:

-**نسبة تغطية النقدية** = صافي التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي / إجمالي التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية والتمويلية.

إن الانخفاض في هذه النسبة يدل على نقص كفاية التدفقات النقدية الخارجة الناتجة عن الأنشطة الاستثمارية والتمويلية.

المطلب الثالث: التحليل المالي لجدول حسابات النتائج

جدول حسابات النتائج من أهم القوائم المالية في المؤسسات التجارية، ولهذا سنقوم بالتعرف عليه وكيفية تحليله في هذا المطلب كالآتي:

أولا: تعريف جدول حسابات النتائج

جدول حسابات النتائج هو بيان ملخص للأعباء والإيرادات المحققة من طرف المؤسسة خلال السنة المالية، دون اعتبار لتواريخ دفعها أو تحصيلها، ويسمح بإبراز نتيجة الدورة سواء كانت ربحا أو خسارة (الجريدة الرسمية، 2009، صفحة 30).

ثانيا: تصنيف جدول حسابات النتائج

يصنف حسابات النتائج حسب الطبيعة إلى أعباء وإيرادات حسب طبيعتها مما يسمح بحساب مجاميع التسيير الرئيسية، وهي بمثابة أرصدة وسطية تسمح في النهاية بحساب النتيجة الصافية للسنة المالية حيث تصنف عملياته إلى عمليات كالآتي:(الصالح، 2012، الصفحات 225- 226)

*القيمة المضافة للاستغلال

*الفائض الخام للاستغلال

*النتيجة العملية

*النتيجة المالية

*النتيجة العادية قبل الضرائب

*النتيجة الصافية للأنشطة العادية

*النتيجة غير العادية

*النتيجة الصافية للسنة المالية

ثالثا: شكل جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة

ويكون جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة كالآتي: (محمد، 2019، الصفحات 41- 42)

الجدول رقم (1-5): الشكل النموذجي لجدول حسابات النتائج حسب الطبيعة

البيان	السنة المالية
+ فوائد ونواتج مماثلة	
- فوائد وأعباء مماثلة	
+ عمولات (نواتج)	
- عمولات (أعباء)	
+/- أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المملوكة لغرض المعاملة	
+/- أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المتاحة للبيع	
+ نواتج النشاطات الأخرى	
- أعباء النشاطات الأخرى	
الناتج البنكي الصافي	
- أعباء استغلال عامة	
- مخصصات الاهتلاكات وخسائر القيمة عن الأصول الثابتة المادية وغير المادية	
الناتج الإجمالي للاستغلال	
- مخصصات المؤونات وخسائر القيمة والمستحقات غير القابلة للاسترداد	
+ استرجاعات المؤونات خسائر القيمة واسترداد على الحسابات الدائنة المهتلكة	
ناتج الاستغلال	
+/- أرباح أو خسائر صافية على أصول مالية أخرى	
+ العناصر غير العادية (نواتج)	
- العناصر غير العادية (أعباء)	
ناتج قبل الضريبة	
- ضرائب على النتائج وما يماثلها	
الناتج الصافي للسنة المالية	

المصدر:بنية محمد، مطبوعة محاضرات في التحليل المالي، لطلبة السنة الأولى ماستر، تخصص تسويق الخدمات وتسويق فندقي وسياحي، 2019.

رابعا: التحليل المالي لحسابات النتائج باستخدام النسب المختلفة

انطلاقا من المعلومات التي ينتجها حساب النتائج حسب الطبيعة وفقا للنظام المحاسبي المالي يمكن استخراج النسب التالية التي تعتبر كمؤشرات مالية لقياس الأداء، أي اعتمادها كمعيار كمي لتقييم الكفاءة والفعالية:(الصالح، 2012، الصفحات 226- 229)

1-درجة التكامل العمودي:

حيث كلما ارتفعت هذه النسبة واقتربت من الواحد، دل على أن المؤسسة تعتمد إستراتيجية التكامل العمودي عن طريق زيادة الأنشطة التي تقوم بها بغرض تخفيض تكلفة الاستهلاكيات الوسطية، بينما انخفاض هذه النسبة دليل على أن المؤسسة تعتمد على التركيب بشكل كبير.

ويحسب بالطريقة التالية:

القيمة المضافة للاستغلال / رقم الأعمال.

القيمة المضافة / إنتاج الدورة.

2-المردودية التجارية:

كلما كانت هذه النسبة منخفضة فمعناه أن المؤسسة لا تتحكم جيدا في التكاليف، وبالتالي فإن المؤسسة ضعيفة الكفاءة.

وتحسب بالعلاقة التالية:

النتيجة العادية / رقم الأعمال خارج الرسم.

3-المردودية المالية:

تأخذ بعين الاعتبار مدى مساهمة مصدر التمويل الداخلي في تحقيق الثروة القابلة للتوزيع، ارتفاع هذه النسبة دليل على فعالية استخدام الأموال الخاصة، ويتم حسابها كالآتي:

النتيجة الصافية / الأموال الخاصة.

المطلب الرابع: التحليل المالي لنسبة الرافعة المالية

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى الرافعة المالية وتحليلها والذي يرتبط بشكل وثيق بقرارات الإدارة المالية.

أولا: تعريف الرافعة المالية

الرافعة المالية هي الاستخدام للتمويل المقترض في الهيكل المالي مما يؤدي إلى تعظيم العائد على حق الملكية ويتضمن التمويل المقترض على التمويل المقترض طويل الأجل والتمويل المقترض قصير الأجل الذي يشمل بدوره على القروض قصيرة الأجل والحسابات الدائنة (العامري، 2010، صفحة 176).

ثانيا: التحليل المالي للرافعة المالية

من خلال التعريف السابق نستخلص أن الرفع المالي مؤشر للدلالة عن مدى استخدام أموال الغير ذات التكاليف الثابتة في التمويل من أجل زيادة الأرباح التشغيلية قبل الفوائد والضرائب، وهذا بتبني آلية مرجعية مبنية على الهيكل التمويلي، الذي من خلاله تسعى المؤسسة إلى تحقيق عائد ينجم عنه زيادة عوائد الملاك والمساهمين، والتكاليف الناتجة عن استخدام الرفع المالي تأخذ صورتين في شكل فوائد مدفوعة ناجمة عن الديون المقترضة من المصارف أو المؤسسات المالية، أو في شكل أرباح للأسهم الممتازة كون السهم الممتاز يتمتع بأرباح مضمونة وثابتة، سيتم التعرف على بعض نسب الرفع المالي.

فيما يلي:(نعيمة، 2022، صفحة 128)

1-نسبة مجموع القروض إلى الأموال الخاصة:

نسبة الرفع المالي = مجموع القروض / الأموال الخاصة.

تعطي دلالة لمدى مساهمة الملاك مقارنة مع التمويل المقترض.

2-نسبة إجمالي الديون طويلة الأجل إلى إجمالي الأصول:

نسبة الرفع المالي = إجمالي الديون طويلة الأجل / إجمالي الأصول.

تستخدم لتحديد حجم الأصول والتي تم تمويلها عن طريق الديون.

خلاصة الفصل الأول:

يعتبر التحليل المالي من المواضيع الهامة في المالية وضرورته القصوى في التخطيط الجيد في المنشآت عامة وفي البنوك التجارية خاصة باعتبارها مؤسسات مالية متخصصة، يتم على أساسه تحليل الوضعية المالية للمؤسسة لفترة زمنية معينة باستخدام أدوات.

من خلال هذا الفصل قمنا باستعراض وتحليل ما يتعلق بالتحليل المالي وأهميته في تحسين أداء البنوك التجارية، وقد توصلنا إلى أن التحليل المالي أداة جد مهمة في أي مؤسسة مصرفية لتحديد أهم نقاط قوتها و الاعتماد عليها وتطويرها للوصول إلى أهداف المؤسسة، وكذلك نقاط الضعف لمعالجتها، بالإضافة إلى توضيح وشرح كافي للأدوات المستخدمة في تقييم الأداء المصرفي بصورة عامة المتمثلة في النسب المالية والمؤشرات المستخرجة من القوائم المالية ومن الأدوات الأكثر استخداما في التحليل المالي، كونها تعطي قراءة صحيحة للقوائم المالية من أجل توضيح المركز المالي للمؤسسة موضوع التحليل وتمكننا من تقييم أداء البنوك التجارية وتحسينه عبر الأزمنة.

الفصل الثاني:

الجانب التطبيقي للتحليل المالي للقوائم المالية ودورها في تحسين أداء البنوك

تمهيد:

تلعب البنوك دورا هاما في تمويل التنمية وخاصة البنوك التجارية التي تؤدي دورا حيويا في تجميع الودائع وتوظيفها وهيا من أقدم البنوك نشأة لذلك فهي الركيزة الأساسية للنظام المصرفي وسأقوم في هذا الفصل بتقديم عموميات عن بنك تجاري يعتبر من البنوك المهمة في الاقتصاد الجزائري، وهو القرض الشعبي الجزائري الذي هو أحد البنوك التجارية والتي تسمى ببنوك الودائع ويتخصص في توفير الائتمان قصير الأجل والحصول على ودائع القطاع العام والخاص فلا يتوقف عمله على تلقي الودائع فقط إنما يتسع ليشمل جميع الخدمات المصرفية الأخرى ويخضع لرقابة دولية من أجل حماية أموال المودعين وذلك من خلال احتفاظ البنك برصيده النقدي لدى البنك المركزي بدون فائدة، وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كالتالي:

المبحث الأول: الإطار التنظيمي لبنك القرض الشعبي الجزائري – وكالة ميلة–.

المبحث الثاني: دراسة ملف زبون في بنك القرض الشعبي الجزائري – وكالة ميلة –.

المبحث الثالث: التقييم باستخدام التحليل المالي لجدول الميزانية وجدول حسابات النتائج.

المبحث الأول: الإطار التنظيمي لبنك القرض الشعبي الجزائري –وكالة ميلة–

يعتبر القرض الشعبي الجزائري مؤسسة مصرفية عمومية يقوم بكافة العمليات المصرفية مع كل الأشخاص الطبيعيين والمعنويين وبالتالي فهو بنك الودائع ويمكنه تلقي الودائع لتقديم القروض بكل أشكالها، المشاركة في رؤوس الأموال لكل الشركات المسخرة لحساب المتعاملين وكل قرض يكون موافق عليه من طرف الهياكل الأخرى، وقد تحدثنا في هذا المبحث عن القرض الشعبي الجزائري بصفة عامة وبصفة خاصة القرض الشعبي الجزائري – وكالة ميلة – من حيث النشأة والتعريف الشامل والمفصل ومهامه.

المطلب الأول: نشأة بنك القرض الشعبي الجزائري وتطوره

يعتبر القرض الشعبي الجزائري أحد المؤسسات المالية الكبيرة في الجزائر، فقد ورث فعاليات البنوك الشعبية، التي كانت موجودة في الجزائر، وهران، قسنطينة وعنابة وكذلك الصندوق المركزي الجزائري للقرض الشعبي، وقد اندمجت فيما بعد بنوك أجنبية بعد تأميمها وهي:

1- البنك الجهوي التجاري الصناعي الجزائري (BRCIAL).
2- البنك الجهوي التجاري الصناعي عنابة (BRCIA).
3- البنك الشعبي التجاري الصناعي قسنطينة (BPCIC).
4- البنك الشعبي التجاري الصناعي وهران (BPCIO).
5- البنك الشعبي التجاري الصناعي الجزائري (BPCIQL).
6- الشركة المارسيلية للقرض.
7- الشركة الفرنسية للإقراض والبنوك.
8- البنك الجزائري المصري.

تختلف مؤسسة القرض الشعبي الجزائري عن ما هي عليها سابقا، واقتضى الأمر توحيد طرف العمل المصرفي تبعا لمخطط تنظيمي بإدماج جميع المؤسسات البنكية السابقة المكونة له كنتيجة لهذا التأميم، وارتفعت موارد القرض المادية المختلفة للحصول على مكاتب ومعدات ومستلزمات العمل المصرفي إضافة إلى الموارد البشرية بزيادة عدد الموظفين 1989 قام البنك بإدخال نظام النقدية MONNAITIQUE إلى الجزائر الذي يضمن توفير بطاقات C P ACACH على الموزعات الأوتوماتيكية للعملية بالإضافة إلى البطاقات VISA INT وبطاقة MOSTER CARTE وهذا من أجل تطوير مستوى الخدمات المقدمة وبهذا احتل البنك مكانة لا بأس بها بين مختلف البنوك الأخرى الموجودة عبر القطر الجزائري.

المطلب الثاني: التعريف ببنك القرض الشعبي الجزائر– وكالة ميلة– ومهامه

سنعرض في هذا المطلب التعريف ببنك القرض الشعبي الجزائري عامة وبنك القرض الشعبي الجزائري – وكالة ميلة– خاصة كالآتي:

أولا: التعريف ببنك القرض الشعبي الجزائري

لقد تأسس القرض الشعبي الجزائري بالمرسوم 66/366 الصادر في 26_12_1966 وقد ورث فعاليات البنوك الشعبية التي كانت موجودة آنذاك، وهو شركة ذات أسهم تتعامل مع جميع شرائح المجتمع من أشخاص طبيعيين أو معنويين تتكون شبكته من 17 مجموعة للاستغلال، تؤطر في 117 وكالة مقسمة على مختلف أنحاء التراب الوطني.

يعد القرض الشعبي الجزائري من البنوك التجارية (بنك الودائع)، حيث يتخصص في توفير الائتمان والحصول على ودائع منها:

1- ودائع الأفراد.
2- ودائع المؤسسات العمومية والخاصة.
3- ودائع التعاونيات.

ويتوقف عمل القرض الشعبي الجزائري على تلقي ومنح القروض ولكن يتسع ليشمل جميع الخدمات المصرفية الأخرى، كالتعامل في الأوراق المالية وتحصيل تلك الأوراق المالية وشراء وبيع العملات الأجنبية والتعامل مع البنوك الخارجية في إطار التجارة الخارجية التي تساهم بدورها في رفع اقتصاد البلاد.

ويخضع القرض الشعبي الجزائري لرقابة الدولة وذلك لحماية أموال المودعين وتتمثل مظاهر تلك المراقبة في إلزامية احتفاظ البنك برصيد نقدي لدى البنك المركزي بدون فائدة، كما يجب على القرض الشعبي أن يقدم للبنك المركزي بيانات سنوية ويجب أن تعادل أموال البنك في قيمتها مقدار التزاماته المستحقة الأداء من قبل دائنيه.

ثانيا: التعريف ببنك القرض الشعبي الجزائري – وكالة ميلة–

تأسست وكالة القرض الشعبي الجزائري رقم 333 في سنة 1984 كواحدة من بين الوكالات التابعة للمديرية الجهوية بقسنطينة، حيث تقع لخصر بن قربة، بولاية ميلة، بلغ عدد المستخدمين فيها 26 فردا.

ثالثا: مهام القرض الشعبي الجزائري –وكالة ميلة–

للمؤسسة مهام ومطالب تلجأ إليها سنتطرق إليها فيما يلي:

1–القيام بجميع العمليات المصرفية التي تقوم بها البنوك التجارية.

2–إقراض الحرفيين، الفنادق، القطاعات السياحية، الصيد، التعاونيات (غير الزراعية) في ميدان الإنتاج والتوزيع والمتاجرة، وعموميات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة PME أيا كان نوعها، وكذلك إقراض المهن الحرة وقطاع المياه والري.

3–تمويل القروض المتوسطة وطويلة الأجل خاصة تمويل السكن، البناء والتشييد.

4–تمويل القطاع السياحي والأشغال العمومي، البناء، الري والصيد البحري.

بالإضافة إلى الوظائف المذكورة فقد تطور دور القرض الشعبي الجزائري –وكالة ميلة – في تمويل القطاع الخاص وكذا العام، وأصبح له حرية التعامل مع كافة النشاطات الاقتصادية مالية كانت أو تجارية.

المطلب الثالث: أهداف القرض الشعبي الجزائري– وكالة ميلة–وواقع تطبيق النسب المالية داخلها.

لبنك القرض الشعبي الجزائري –وكالة ميلة– أهداف متعددة سيتم تناولها فيما يلي والتعرف كذلك على مدى تأثير تطبيق النسب المالية في عملها.

أولا: أهداف القرض الشعبي الجزائري – وكالة ميلة–

نذكر منها ما يلي:

1–تحقيق لا مركزية القرار لإعطاء نوع من المرونة لكسب الوقت والزبائن.

2–تحسين وجعل التسيير أكثر فعالية من أجل ضمان التحويلات اللازمة.

3–التوسع ونشر الشبكة واقترابه من الزبائن.

4–تحسين وتطوير شبكة المعلومات وكذا الوسائل النقدية الحديثة.

5–التسيير الديناميكي لخزينة البنك.

6–تقوية الرقابة على مستوى مختلف مراكز المسؤولية.

ثانيا: واقع تطبيق النسب المالية داخل مؤسسة القرض الشعبي الجزائري –وكالة ميلة –

من خلال اطلاعنا على مؤسسة القرض الشعبي الجزائري توصلنا إلى أن المؤسسة تطبق أربعة أنواع من النسب المالية والتي تساعدها في تحليل ميزانيتها وهي كالتالي:

1–نسب الهيكلة المالية.

2–نسب التسيير.

3–نسب السيولة.

4–نسب المردودية.

–نسب الهيكلة المالية:

هي النسب التي تعطي مؤشرات دقيقة حول الوضع المالي لمؤسسة القرض الشعبي الجزائري –وكالة ميلة على المدى الطويل، وتبين كذلك قدرتها على تسديد ديونها والتزاماتها طويلة المدى.

–نسب التسيير:

تستخدم لتقييم مدى نجاح مؤسسة القرض الشعبي الجزائري –وكالة ميلة – في إدارة أصولها وتقيس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة لها في اقتناء الأصول وتحقيق أكبر حجم من الأرباح.

–نسب السيولة:

تستخدم كأداة لتقييم المركز الائتماني لمؤسسة القرض الشعبي الجزائري – وكالة ميلة – وتعبر عن مدى قدرتها على تسديد التزاماتها قصيرة الأجل.

–نسب المردودية:

تقيس هذه النسبة مستوى أداء وكفاءة مؤسسة القرض الشعبي الجزائري – وكالة ميلة– في استخدام الموارد والأصول التي وضعت تحت تصرفها عن طريق ربط النتائج من جهة والإمكانيات والموارد المستخدمة في تحقيقها من جهة أخرى.

وكذلك تطبق مؤسسة القرض الشعبي الجزائري – وكالة ميلة– المؤشرات المالية الثلاث وهي:

1–رأس المال العامل.

2–احتياج رأس المال العامل.

3-الخزينة الصافية.

كمعيار لتقييم الأداء المالي كونهم هدف مالي يسعى لاستمرار الوظيفة المالية إلى بلوغها من أجل تحقيق الأمان للمؤسسة لأن العجز المالي يؤثر في اللجوء إلى الاقتراض من جهة وسحب ذوي الحقوق ثقتهم من المؤسسة لعدم وفائها بالتزاماتها من جهة أخرى.

وكذلك تطبق المؤسسة النسب الخاصة بالرافعة المالية وهي كالتالي:

1-القروض.

2-الأسهم الممتازة.

حيث أن كلاهما له تكلفة ثابتة ويجب على المؤسسة الالتزام بدفعها، وأن الرفع المالي مرتبط بهيكل تمويل المؤسسة فكلما ازداد اعتماد المؤسسة على المصادر الخارجية للتمويل تزداد درجة الرفع المالي.

المطلب الرابع: الهيكل التنظيمي لمؤسسة القرض الشعبي الجزائري – وكالة ميلة–

الشكل رقم (2–1): الهيكل التنظيمي لمؤسسة القرض الشعبي الجزائري – وكالة ميلة–

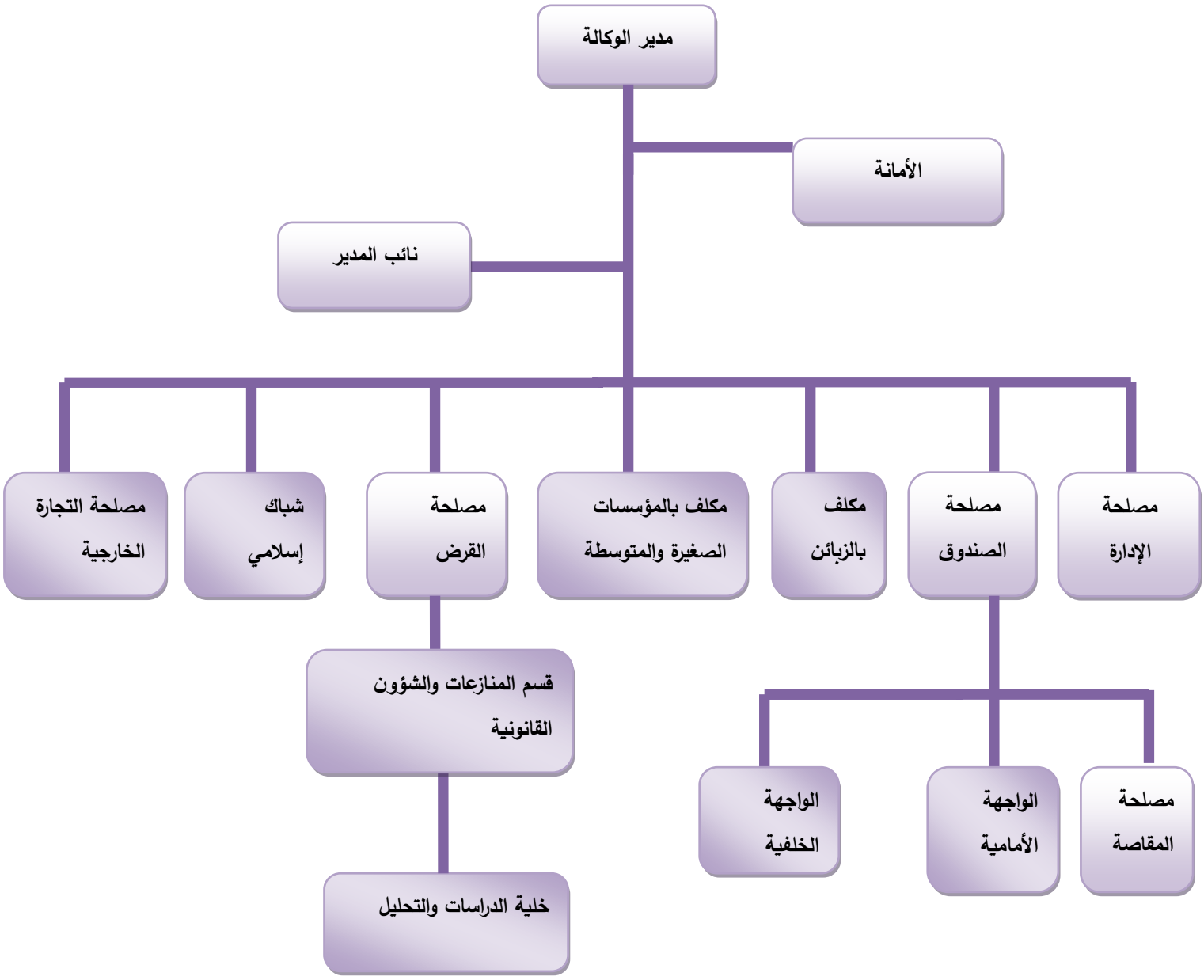

الشكل (2-2) : هيكل المديرية لمؤسسة القرض الشعبي الجزائري – وكالة ميلة –

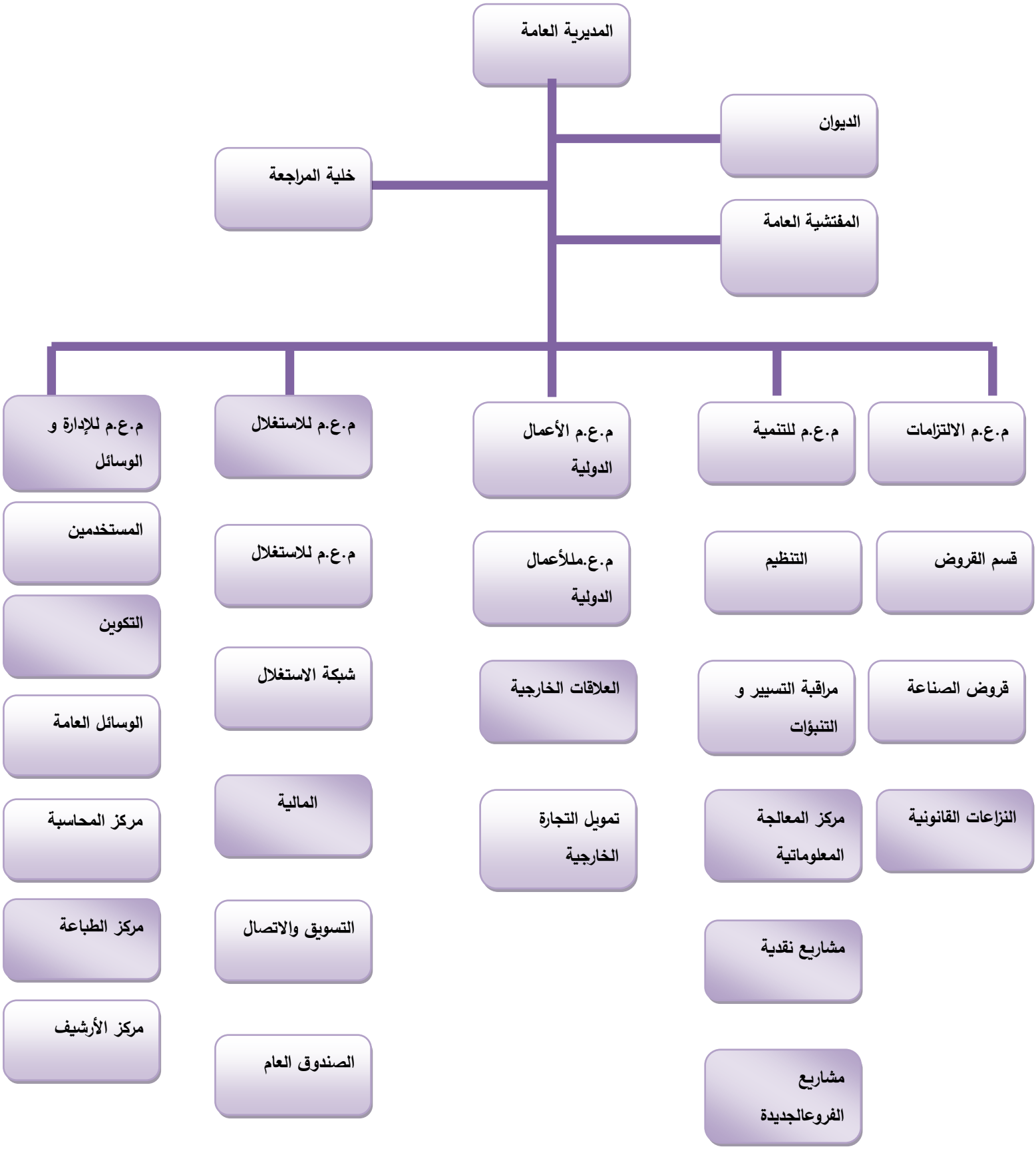

المبحث الثاني: دراسة ملف زبون في بنك القرض الشعبي الجزائري – وكالة ميلة–

قصد التوصل إلى قرار رشيد فيما يخص منح القرض لمن يطلبه، يقوم بنك القرض الشعبي الجزائري– وكالة ميلة– بمجموعة من الإجراءات العملية ملخصة في دراسة الملف الذي يتقدم به وتحليل وضعيته المالية واستخلاص النتائج التي على أساسها يتم اتخاذ القرار إما بقبول منحه القرض ومتابعة تسديده أو برفضه نهائيا.

المطلب الأول: إعداد وتقديم ملف طلب القرض للزبون في بنك القرض الشعبي الجزائري – وكالة ميلة–

بهدف طلب قرض استثماري من البنك التجاري للقرض الشعبي الجزائري – وكالة ميلة – تلتزم المؤسسة طالبة القرض بتقديم مجموعة من الوثائق تحت عنوان ملف طلب القرض، يتضمن هذا الأخير ما يلي:

أولا: التعريف بالمؤسسة

تقدمت المؤسسة (X) بتاريخ 2020/02/02 بطلب قرض استثماري من القرض الشعبي الجزائري – وكالة ميلة – لحيازة معدات تمويل أنظر الملحق (07).

ثانيا: القرض المطلوب

الطلب هو عبارة عن قرض استثماري بالسيولة متوسط المدى، تقدر قيمته ب: 1134480,34 دينار جزائري لمدة 05 خمس سنوات، بمعدل فائدة 80%، ومعدل الضريبة 19%، حيث يقدر القسط السنوي لتسديد القرض ب: 216380

ثالثا: الوثائق المقدمة

قدمت المؤسسة (X) مجموعة من الوثائق ملخصة في الدراسة التقنية والاقتصادية للمشروع، تتضمن هذه الدراسة وصف للمشروع الاستثماري ومكوناته، التقديرات لمدة ثلاث سنوات (03) متعلقة بمصادر التمويل، اهتلاك الاستثمار، الموارد والاستخدامات، حسابات النتائج، وكذلك الدراسة التقديرية لمردودية المشروع. أنظر الملاحق في الأسفل.

المطلب الثاني: تحليل ملف طلب القرض الاستثماري من بنك القرض الشعبي الجزائري – وكالة ميلة–

تتم دراسة وتحليل الملف الخاص بالمؤسسة طالبة الائتمان في إطار الاستفادة من قرض استثماري من خلال المعلومات والبيانات المحاسبية التقديرية للسنوات الثلاث (03).

أولا: دراسة التوازن المالي للمؤسسة طالبة القرض

تتمثل مؤشرات التوازن المالي في: رأس المال العامل، الاحتياج لرأس المال العامل، الخزينة الصافية، حيث يتم احتسابها بالشكل التالي:

1–طريقة الحساب:

رأس المال العامل = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة.

الاحتياج لرأس المال العامل = (الأصول المتداولة – القيم الجاهزة) – (الديون قصيرة الأجل – الديون المالية).

الخزينة الصافية = رأس المال العامل – الاحتياج في رأس المال العامل.

جدول رقم (2–1): جدول مؤشرات الأداء المالي للسنتين 2018– 2019

المؤشرات	2018	2019
FRNG	1362553	4883906
BFR	21176242	−786055
TNبالدينار	−19813689	5669961

المصدر:من إعداد الطالبين استنادا على الوثائق المقدمة من مصلحة منح القروض في بنك القرض الشعبي الجزائري – وكالة ميلة –

2–تحليل مؤسسة القرض الشعبي الجزائري – وكالة ميلة لنتائج العميل بالاعتماد على المؤشرات المالية الثلاث:

يمكن التعليق على النتائج السابقة كما يلي:

–**بالنسبة لرأس المال العامل:** تمتلك الشركة رأس مال عامل إيجابي في العامين المدروسين (2018, 2019).

-بالنسبة للاحتياج في رأس المال العامل: كان الاحتياج لرأس المال العامل موجبا للسنة المالية 2018 تمول الشركة أصولها المتداولة عن طريق اعتمادات الموردين (الموارد غير المتعلقة بالنشاط)، وسالبا في سنة 2019، دليل على مواجهة المؤسسة لاحتياجاتها المختلفة خلال هذه السنة وهذا مؤشر جيد يدل على التحسن في أدائها.

-بالنسبة للخزينة الصافية:

كان الخزينة في سنة 2018 سالبة ما يدل على نقص التدفق النقدي أما في سنة 2019 كان التدفق النقدي للشركة إيجابيا على مدار السنة ولكنه يرجع أساسا إلى ائتمانات الموردين.

ثانيا: تحليل الوضعية المالية للسنوات التقديرية للمؤسسة باستخدام النسب المالية

بالاعتماد على القوائم المالية للسنوات الثلاث (03)، قامت الوكالة بتحليل الوضعية المالية للمؤسسة باحتساب مجموعة من النسب المالية على النحو التالي:

1-طريقة الحساب:

تتمثل النسب المالية التي اعتمدنا عليها في حساباتنا النظرية فيما يلي:

-نسبة السيولة الفورية = السيولة الجاهزة / الديون الجارية.

-نسبة القدرة على تسديد الديون = (الديون الصافية / تدفق الخزينة على الأنشطة العملياتية) * 100.

-مدة التحصيل من الزبائن = (الزبائن + أوراق القبض / المبيعات) * 100.

جدول رقم (2-2): جدول النسب المالية للسنتين 2018- 2019

المؤشرات	2018	2019
القدرة على تسديد الديون%	65,12	85,27

المصدر: من إعداد الطالبين بالاستناد إلى الوثائق المقدمة من مصلحة منح القروض لبنك القرض الشعبي الجزائري – وكالة ميلة –

2-تحليل مؤسسة القرض الشعبي الجزائري – وكالة ميلة لنتائج العميل بالاعتماد على النسب المالية التي استخدمتها المؤسسة:

-**بالنسبة للسيولة الفورية:** سيول الشركة منخفضة، والنقدية تغطي فقط 4% من الديون قصير الآجل، وبالتالي فإن الأصول المتداولة تمثل 150% من الديون قصيرة الآجل.

-**بالنسبة للقدرة على تسديد الديون:** ل الشركة قادرة على الوفاء في عام السنتين الماليتين، وهذا دليل على هامش الأمان بالنسبة للبنك المقرض.

ثالثا: تحليل ملف القرض للعميل ومعرفة كيف يحسن منح الوكالة للقروض من أدائها

تشير الدراسة التحليلية للمعلومات المحاسبية التقديرية المقدمة للوكالة أن المؤسسة طالبة القرض تمتاز بوضعية مالية مقبولة، ويوفر للمؤسسة القدرة على تسديد ما عليها من ديون.

كما أن حيازة هذا الاستثمار المتمثل في معدات تمويل، يحقق توازنا ماليا للوضعية المالية للمؤسسة، وهذا ما تبينه النتائج المستخلصة من دراسة مؤشرات التوازن المالي الملحق (07) كالآتي:

رأس المال العامل موجب، وفي تحسن مستمر سنة بعد سنة، وهذا ما هو إلا دليل على فائض الأموال المتبقية بعد تمويل الأصول الدائمة عن طريق الأموال الدائمة، وبما أنه موجب فإن الملائمة بين سيولة الأصول واستحقاقية الخصوم محقق، أما بالنسبة للاحتياج في رأس المال العامل فهو موجب في سنة 2018 وسالب سنة 2019، في سنة 2018 المؤسسة بحاجة إلى ما يزيد عن 21176242 دج، في المتوسط لتحسين نشاط دورة الاستغلال، أما في سنة 2019 لا تحتاج أي تحسين لنشاطها.

بالنسبة للخزينة الصافية في سنة 2018 سالبة فهي تعبر عن عدم التوازن في المؤسسة خلال هذه السنة، أما في سنة 2019 خزينة موجبة فهي في تحسن مستمر عموما، إضافة إلى أن كل من رأس المال العامل والاحتياج لرأس المال مقبولين، ما هي إلا تعبير على أن المؤسسة تحقق توازن مالي ويبقى جزء من الأموال السائلة كضمان لتغطية الاحتياجات المستقبلية، بالنسبة للسيولة الفورية سيولة المؤسسة منخفضة نوعا ما، والنقديات تغطي نسبة ضئيلة من الديون قصيرة الأجل، ما يدل على قدرة الشركة على سداد التزاماتها من خلال ما تملكه من نقد وما يعادله، والاحتفاظ كذلك ببعض السيولة النقدية.

بالنسبة لمدة دوران المورد تستخدم اعتمادات الموردين، ومواعيد المورد في الوقت المحدد وأخذ مقياس وهو مدة دوران الزبائن حيث يشمل شروط الدفع للعميل على مدى السنوات نقدا وفوريا، وفي إطار عملية المقارنة بين مدة التحصيل من الزبائن ومدة التسديد للموردين، يتوجب على المؤسسة الحرص على أن تكون مدة التحصيل أقل من مدة التسديد إلى أقصى حد ممكن، لأنه وفي هذه الحالة، يعتبر الفرق في المدة كموارد بدون تكلفة متاحة للمؤسسة تستخدمها لتنشيط دورة الاستغلال وتفعيل سياسة الائتمان.

اعتمادا على نتائج الدراسة التحليلية والتشخيص المالي للمؤسسة طالبة القرض، ومع الأخذ بعين الاعتبار الضمانات المقدمة، وأن المؤسسة تعتبر من ضمن عملاء الوكالة الذين يمتازون بالسمعة الجيدة والخبرة في هذا المجال، وكذلك نظرا للإيجابيات التي يتصف بها تمويل هذا القطاع خاصة فيما يتعلق ببيع الموارد.

بعد منح القرض للمؤسسة، تقوم الوكالة بمتابعة تسديد القرض من حيث الدفعات والفائدة السنوية وعلى هذا الأساس يكون تسديد القرض.

المبحث الثالث: التقييم باستخدام التحليل المالي لجدول الميزانية وجدول حسابات النتائج

المطلب الأول: التقييم باستخدام مؤشرات التوازن المالي

أولا: رأس المال العامل FRNG

رأس المال العامل = الموارد الدائمة – الأصول الثابتة.

الجدول رقم(2-3): جدول رأس المال العامل للسنوات من 2018-2020

السنوات	2018	2019	2020
الأموال الدائمة	259865643	284169824	324710
الأصول الثابتة	29297531	29400322	31995
FRNGبالدينار	230568112	254769502	292715

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات جدول الميزانية لبنك القرض الشعبي الجزائري – وكالة ميلة –

التعليق:

من خلال حسابنا لرأس المال العامل لمؤسسة القرض الشعبي الجزائري –وكالة ملية– في السنوات الثلاث (2018، 2019، 2020)، يظهر أن المؤسسة متوازنة ماليا أي على المدى الطويل، وحسب هذا المؤشر فإن المؤسسة غطت كل احتياجاتها طويلة الأجل باستخدام مواردها طويلة الأجل، وحققت فائض مالي يمكن استخدامه في تمويل الاحتياجات المالية المتبقية وهذا المقياس يعبر عن عمل المؤسسة على تحسين أدائها المالي، من خلال مواردها الدائمة المختلفة.

ثانيا: الاحتياج في رأس المال العامل BFR

الاحتياج في رأس المال العامل = (الأصول المتداولة – النقديات) – (الديون القصيرة الأجل – السلفيات المصرفية).

الجدول رقم (2-4): جدول الاحتياج لرأس المال العامل للسنوات من 2018-2020

السنوات	2018	2019	2020
الأصول المتداولة	2229246168	2485024130	2657142
النقديات	319731286	252914669	320975
الإجمالي	1909514882	2232109461	2336167
الديون القصيرة الأجل	1998678056	2230254630	2364423
السلفيات	37739911	37107445	40475
الإجمالي	196938145	2193147185	2323948
BFRبالدينار	-51423263	38962276	12219

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الميزانية لبنك القرض الشعبي الجزائري – وكالة ميلة-

التعليق:

من خلال حساب الاحتياج في رأس المال العامل لمؤسسة القرض الشعبي الجزائري-وكالة ميلة- لثلاث سنوات (2018، 2019، 2020)، وجدنا أن في سنة (2018) الاحتياجات أقل من الموارد وهي وضعية جيدة ماليا، وهي أفضل حالة ينبغي للمؤسسة تحقيقها لكن دون المبالغة في ذلك. أما في السنتين (2019 ،2020)، نفسر في هذه الحالة أن دورة الاستغلال تحتاج إلى تمويل أكبر مما هو متوفر لديها، بمعنى آخر أن المؤسسة تحتاج لوجود فائض في الموارد الدائمة بعد تغطيتها للأصول الثابتة ويكون بمقدار الاحتياج في رأس المال العامل ويجب على المؤسسة التأمين على مواردها قصيرة الأجل الكافية لتغطية مختلف احتياجات دورة الاستغلال.

ثالثا: الخزينة الصافية TN

الخزينة الصافية = رأس المال العامل-الاحتياج في رأس المال العامل.

جدول رقم (2-5): الخزينة الصافية من 2018- 2020

السنوات	2018	2019	2020
FRNG	230568112	254769502	292715
BFR	-51423263	38962276	12219
TNبالدينار	281991375	215807224	280496

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على ميزانية بنك القرض الشعبي الجزائري -وكالة ميلة -

التعليق:

بالنسبة للخزينة الصافية لمؤسسة القرض الشعبي الجزائري–وكالة ميلة–في السنوات (2018، 2019،2020) خزينة موجبة معناه رأس المال العامل يفوق احتياجات دورة الاستغلال، وهنا مؤسسة القرض الشعبي الجزائري –وكالة ميلة– في السنوات الثلاث متوازنة ماليا وتعمل على تحسين أدائها من خلال تنظيم مؤشراتها وقوائمها المالية والمعاملات الداخلية والخارجية لها، لهذا وجب عليها معالجة الوضعية عن طريق شراء مواد أولية أو تقديم تسهيلات للزبائن.

ولكن إذا صادفت المؤسسة حالة عدم التوازن المالي (رأس المال العامل أقل من الاحتياج في رأس المال العامل) هنا مؤسسة القرض الشعبي الجزائري – وكالة ميلة – تحتاج لتغطية هذه الاحتياجات من أجل استمرار نشاطها وهذا من خلال الرفع من رأس مالها والزيادة في نسبة الضرائب، يجب على المؤسسة في هذه الحالة إما أن تطالب بحقوقها لذا الغير أو تقترض من البنوك، أو تتنازل عن بعض استثماراتها دون التأثير على طاقتها الإنتاجية وبعض الحالات الاستثنائية اللجوء إلى بيع بعض المواد الأولية.

المطلب الثاني: التقييم باستخدام مؤشرات الأداء المالي

أولا: نسب الربحية

نسبة العائد على حقوق الملكية

نسبة العائد على حقوق الملكية = (صافي الدخل / حقوق الملكية) * 100

جدول رقم (2–6): جدول نسبة العائد على حقوق الملكية للسنوات من 2018– 2020

السنوات	2018	2019	2020
صافي الدخل	40981379	21974446	20603
حقوق الملكية	362313128	222066837	232865
النسبة	0,1131	0,0989	0,0884
ROE	%11,31	%9,89	%8,84

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على ميزانية بنك القرض الشعبي الجزائري– وكالة ميلة –

التعليق:

تقيس هذه النسبة الذي تحققه الإدارة من الأموال الموظفة في رأس المال، ويلاحظ بالنسبة لبنك القرض الشعبي الجزائري – وكالة ميلة –انخفاضا تدريجيا لهذه النسبة خلال سنوات الدراسة الثلاث (2018، 2019 ،2020) حيث بلغ أعلى مستوى لها في السنة الأولى بمقدار 11,31% ثم بدأ التسلسل في الانخفاض حيث بلغن أدناها في السنة الأخيرة بمقدار 8,84% ومن خلال تحليلنا لاحظنا أن مؤشر العائد على حقوق الملكية يبين لنا قلة كفاءة قرارات الاستثمار في أموال البنك في تحقيق العائد المطلوب الذي تطمح له إدارة البنك، ومن أجل تحسين هذه النسبة نقترح على المؤسسة اللجوء إلى التمويل المتحفظ من القروض.

نسبة العائد على الأصول = (صافي الدخل / إجمالي الأصول)* 100

جدول رقم (2-7): جدول نسبة العائد على الأصول للفترة من 2018-2020

السنوات	2018	2019	2020
صافي الدخل	40981379	21974446	20603
إجمالي الأصول	2258543699	2514424453	2689134
النسبة	0,0181	0,0087	0,0076
% ROA	1,81	0,87	0,76

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على ميزانية مؤسسة القرض الشعبي الجزائري – وكالة ميلة

التعليق:

تستعمل هذه النسبة لتحديد الاستخدام الأكفأ للأصول الثابتة والمتداولة للمصرف لغرض تحقيق الأرباح، حيث تبين هذه النسبة في بنك القرض الشعبي الجزائري – وكالة ميلة – خلال السنوات الثلاث (2018، 2019، 2020) أن صافي الربح التشغيلي الذي يوفره كل موجود مستثمر. بالشكل الذي يبين قدرة إدارة البنك على استثمار موجوداته لتحقيق أرباح صافية. كما تشير هذه النسبة إلى القدرة العالية والأداء العالي للإدارة وقدرتها على تحويل الأصول إلى أرباح وهدا دليل على حسن الأداء لبنك القرض الشعبي الجزائري.

ثانيا: نسب السيولة

السيولة العامة:

نسبة السيولة العامة (نسبة التداول)= الأصول المتداولة/ الخصوم المتداولة.

الجدول رقم (2-8): جدول السيولة العامة للفترة من 2018- 2020

السنوات	2018	2019	2020
الأصول المتداولة	2229246168	2485024130	2657142
الخصوم المتداولة	1998678056	2230254630	2364423
نسبة السيولة العامة%	1.115	1.114	1.123

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على ميزانية بنك القرض الشعبي الجزائري – وكالة ميلة –.

التعليق:

من خلال حساب نسب السيولة في السنوات الثلاث (2018، 2019، 2020) لبنك القرض الشعبي الجزائري–وكالة ميلة– ، لاحظنا أن المؤسسة تتمتع برأس مال عامل موجب، وهذا يعني قدرة البنك على تحصيل القروض والسلفيات لدى العملاء، وفقا لتاريخ استحقاقها بدون خسارة في القيمة، والتلاؤم بين تحصيل هذه القروض ومنح قروض وسلفيات جديدة، لذلك يتعين على البنك دراسة وتحليل موقف العملاء، واستبعاد عدم القدرة على سداد القروض من نسبة السيولة العامة، ويتم ذلك خلال دراسة التعاملات السابقة والعملاء ومراقبة عمليات السحب والإيداع على أسلوب استخدام القرض، وإمكانية السداد. كما تستخرج هذه النسبة للدلالة على مدى الكفاءة التي تتمتع بها الاحتياطات السائلة عند البنك أي احتياطات الدرجة الأولى في تغطية الالتزامات العامة للبنك اتجاه عملائه.

نسبة الرصيد النقدي:

نسبة الرصيد النقدي = النقد لدى البنك المركزي + النقد في الصندوق + أرصدة سائلة / الودائع وما في حكمها أو نسبة الرصيد النقدي = (النقديات / إجمالي الودائع) * 100

الجدول رقم (2-9): جدول الرصيد النقدي للفترة من 2018- 2020

السنوات	2018	2019	2020
النقديات	319731286	252914669	320975
إجمالي الودائع	4411672699	2466424454	2641133
الإجمالي	0,7766	0,1025	0,1215
نسبة الرصيد النقدي%	77,66	10,25	12,15

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على ميزانية بنك القرض الشعبي الجزائري – وكالة ميلة–

التعليق:

تشير هذه النسبة إلى مقدار النقد لدى البنك المركزي وفي الصندوق فضلا عن الأرصدة الأخرى كالعمولات الأجنبية، من خلال حسابنا لهذه النسبة في بنك القرض الشعبي الجزائري – وكالة ميلة– في السنوات الثلاث (2018، 2019، 2020)،لاحظنا أن هناك تذبذب في نسبة الرصيد النقدي في هذه السنوات وبالتالي كلما زادت نسبة الرصيد النقدي زادت قدرة البنك على تأدية التزاماته المالية في مواعيدها إلا أن ذلك ينعكس سلبا على العائد المصرفي وذلك لعدم توظيف هذه الأموال السائلة في استثمارات يمكن أن تضر على البنك بعوائد مالية وبالتالي نقترح على المؤسسة تحسين تأدية التزاماتها المالية في مواعيدها.

ثالثا: نسب المردودية

المردودية المالية:

نسبة المردودية المالية= النتيجة الصافية/ الأموال الخاصة.

الجدول رقم (2–10): جدول المردودية المالية للسنوات من 2018– 2020

السنوات	2018	2019	2020
النتيجة الصافية	2258543699	2514424453	2689134
الأموال الخاصة	48000000	48000000	48000
نسبة المردودية المالية%	47,05	52,38	56,02

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على ميزانية مؤسسة القرض الشعبي الجزائري – وكالة ميلة –

التعليق:

تعكس المردودية المالية العلاقة الموجودة بين نتيجة المشروع وأمواله الخاصة، وهنا النسبة تقيس مدى قدرة بنك القرض الشعبي الجزائري – وكالة ميلة – على مكافأة أصحاب رؤوس الأموال المستثمرة، أي العائد الذي يتحصل عليه المساهمون لقاء وضعهم لأموالهم تحت تصرف المؤسسة وتعتبر هذه النسبة ذات استعمال وتداول واسع في أوساط المحللين الماليين حيث تبين لنا مدى تحسن أداء البنوك التجارية عبر مختلف السنوات.

المطلب الثالث: التقييم باستخدام درجة التكامل العمودي والمردودية التجارية

أولا: درجة التكامل العمودي

درجة التكامل العمودي= القيمة المضافة للاستغلال / رقم الأعمال.

الجدول رقم (2-11): جدول درجة التكامل العمودي للسنوات من 2018 -2020

السنوات	2018	2019	2020
القيمة المضافة للاستغلال	54408120	28666175	26771
رقم الأعمال	76995809	81059058	83648
درجة التكامل العمودي%	0,7066	0,3536	0,3200

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على جدول حسابات النتائج لمؤسسة القرض الشعبي الجزائري – وكالة ميلة –

التعليق:

كلما ارتفعت هذه النسبة واقتربت من الواحد، دل على أن مؤسسة القرض الشعبي الجزائري – وكالة ميلة – تعتمد إستراتيجية التكامل العمودي عن طريق زيادة الأنشطة التي تقوم بها بغرض تخفيض تكلفة الاستهلاكيات الوسطية، بينما انخفاض هذه النسبة دليل على أن المؤسسة تعتمد على التركيب بشكل كبير، ولتحسين أداء المؤسسة نقترح عليها إعتماد إستراتيجية التكامل العمودي وذلك بزيادة أنشطتها للتخفيض من تكاليف الاستهلاكيات الوسطية.

ثانيا: المردودية التجارية

المردودية التجارية = النتيجة العادية / رقم الأعمال خارج الرسم.

جدول رقم (2-12): المردودية التجارية للسنوات من 2018 -2020

السنوات	2018	2019	2020
النتيجة العادية	54412126	28668289	26792
رقم الأعمال	76995809	81059058	83648
النسبة	%19		
رقم الأعمال خارج الرسم	14629203,7	15401221	15893,12
المردودية التجارية%	3,71941817	1,86142962	1,68576088

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على جدول حسابات النتائج لمؤسسة القرض الشعبي الجزائري –وكالة ميلة–

التعليق:

كلما كانت هذه النسبة منخفضة فمعناه أن بنك القرض الشعبي الجزائري – وكالة ميلة – لا تتحكم جيدا في التكاليف وبالتالي فإن المؤسسة ضعيفة الكفاءة، ولتحسين أدائها نقترح على المؤسسة الزيادة في الفوائد والأنشطة المختلفة للمؤسسة.

المطلب الرابع: التقييم باستخدام نسب الرافعة المالية

أولا: نسبة مجموع القروض إلى الأموال الخاصة

نسبة الرفع المالي = مجموع القروض / الأموال الخاصة.

الجدول رقم (2-13): جدول نسب مجموع القروض إلى الأموال الخاصة للفترة من 2018- 2020

السنوات	2018	2019	2020
مجموع القروض	1998678056	2230254630	2364423
الأموال الخاصة	48000000	48000000	48000
نسبة الرفع المالي%	41,6391	46,4636	49,2588

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على ميزانية بنك القرض الشعبي الجزائري – وكالة ميلة–

التعليق:

من خلال حسابنا لنسبة مجموع القروض إلى الأموال الخاصة خلال السنوات الثلاث (2018، 2019، 2020)، لمؤسسة القرض الشعبي الجزائري – وكالة ميلة– توصلنا إلى أن مدى مساهمة الملاك مع التمويل المقترض في تزايد كل سنة، مما يدل على أن المؤسسة في تحسن خلال السنوات.

ثانيا: نسبة إجمالي الديون طويلة الأجل إلى إجمالي الأصول

نسبة الرفع المالي = إجمالي الديون طويلة الأجل / إجمالي الأصول.

الجدول رقم (2– 14): جدول نسب إجمالي الديون طويلة الأجل إلى إجمالي الأصول للفترة من 2018–2020

السنوات	2018	2019	2020
إجمالي الديون طويلة الأجل	369012179	644726042	743997
إجمالي الأصول	2258543699	2514424453	2689134
نسبة الرفع المالي%	0,1633	0,2564	0,2766

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على ميزانية مؤسسة القرض الشعبي الجزائري – وكالة ميلة–

التعليق:

من خلال حسابنا لنسبة إجمالي الديون طويلة الأجل إلى إجمالي الأصول، نلاحظ أن بنك القرض الشعبي الجزائري–وكالة ميلة– توصلنا إلى أن حجم الأصول التي تم تمويلها عن طريق الديون ارتفعت خلال السنوات الثلاث (2018، 2019، 2020) وهذا مؤشر جيد بالنسبة للمؤسسة حيث أنها تستطيع مواجهة التزاماتها عن طريق الديون اتجاه الهيئات المالية.

خلاصة الفصل الثاني:

أثبتت الدراسة الميدانية في بنك القرض الشعبي الجزائري – وكالة ميلة – أن هذه الأخيرة تقوم بنشاطات مختلفة ومعاملات مع العملاء، كذلك تتخذ إجراءات متعلقة بإعادة التمويل وتوظيف أموالها، وتسهر على أن تحسن من أدائها من خلال تحقيق أقصى حد من العوائد بأدنى درجة من الخطورة والتكاليف.

ولعل أهم قرار تتخذه الوكالة محل الدراسة هو قرار منح الائتمان باعتبارها نقطة بيع، وتهتم بتعاملاتها مع العملاء وتوليهم كامل الاعتبار حيث تقوم بدراسة معمقة لملفات طلب القروض من الناحية التقنية، ومن الناحية الاقتصادية والمالية كذلك بالاعتماد على القوائم المالية والمعلومات المحاسبية المقدمة في الملف.

رغم أن الوكالة تعاني من بعض النقائص المتمثلة في تفوق المتعاملين الاقتصاديين من اتخاذ قرارات استثمارية، إلا أنها تؤدي مهامها على أحسن وجه وفقا للإمكانيات المتاحة، خاصة وأنها تعتمد التقنيات الحديثة في مجال الإعلام الآلي، مما يسهل التنسيق والتكامل بين البنوك وزيادة فعالية الأداء خاصة فيما يتعلق بدراسة وتحليل ملفات القروض.

يلاحظ على العاملين في الوكالة أن هناك بذل لجهود معتبرة لخدمة عملائها حتى تكون في مستوى ثقتهم وتحسن من أدائهم، وحتى تحقق الأهداف التي أنشئت من أجلها.

خاتمة

الخاتمة:

الحديث عن موضوع تحسين الأداء يقودنا إلى عنصر هام في هذا المنوال والمتمثل في التحليل المالي للقوائم المالية الذي يعتبر الصورة التي تعكس الأداء المالي بمختلف الأساليب والذي يكتسب أهمية كبيرة في المؤسسة. ذلك لأنه يعد من بين المواضيع ذات التنظير والبحث المستمر، والبنوك التجارية كغيرها من المؤسسات هي الأخرى تسعى إلى تحسين أدائها باستمرار بشكل أمثل يمكنها من تسيير أصولها بأعلى درجة من الكفاءة ومجابهة الالتزامات والتمتع بالأمان المالي، ولمعرفة كيف يتم تحسين أداء بنك القرض الشعبي تطرقنا تطرقنا إلى طرح إشكال كيف يساهم تحليل القوائم المالية في تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية، حيث قمنا بمعالجة هذه الإشكالية عن طريق التطرق إلى مجموعة من المؤشرات المالية لمعرفة نقاط قوة وضعف المؤسسة وكيف تستخدمها مواردها للتحكم في استخداماتها.

ومن خلال التطرق إلى موضوع التحليل المالي ودوره في تحسين أداء البنوك التجارية بشكل أمثل، وبعد دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري – وكالة ميلة – يمكن استخلاص ما يلي:

نتائج الدراسة

من خلال دراسة الموضوع ، وإجراء الدراسة الميدانية في بنك القرض الشعبي الجزائري – وكالة ميلة – وبعد الإطلاع على قوائمه المالية وتحليلها و حساب مجموعة من المؤشرات المالية، توصلنا إلى النتائج التالية:

*يتخذ بنك القرض الشعبي الجزائري قراراته على مستوى الإدارة المركزية بالجزائر العاصمة.

*بنك القرض الشعبي الجزائري – وكالة ميلة – مستقل ماليا وغير مستقل من حيث الرقابة، حيث يقوم البنك المركزي بالرقابة عليه.

*يتم تحليل القوائم المالية لبنك القرض الشعبي الجزائري على مستوى الإدارة المركزية بالجزائر العاصمة.

*تقتصر مهام القرض الشعبي الجزائري – وكالة ميلة – على تنفيذ القرارات التي تتخذها الإدارة المركزية.

*تتبع الوكالة توجيهات وأوامر البنك المركزي بصفته الوصي الأول على البنوك.

*للبنك محل الدراسة مردودية اقتصادية ضعيفة جدا، وكذلك كانت المردودة المالية.

*يعتمد البنك محل الدراسة على المؤشرات المالية في قياس أدائه، من خلال بحثنا هذا توصلنا إلى أهم النتائج الخاصة بالمؤشرات المالية وهيا:

-رأس المال العامل خلال السنوات المدروسة يبين لنا وضعية الخزينة بصفة عامة والاحتياج للمؤسسة، حيث كان البنك في السنتين الأولى للدراسة يتمتع برأس مال عامل جيد أما في السنة الثالثة للدراسة كان ضعيف جدا وهذا راجع إلى الأوضاع الاقتصادية التي واجهت البلاد.

-الرصيد النقدي للمؤسسة كانت له نسبة مرتفعة نوعا ما،حيث تشير هذه النسبة إلى مقدار النقد لدى البنك المركزي وفي الصندوق فضلا عن الأرصدة الأخرى كالعمولات الأجنبية، في السنوات الثلاث (2018، 2019، 2020) التي تناولناها في دراستنا،إذ إنه لاحظنا أن هناك تذبذب في نسبة الرصيد النقدي في هذه السنوات وبالتالي كلما زادت نسبة الرصيد النقدي زادت قدرة البنك على تأدية التزاماته المالية في مواعيدها إلا أن ذلك ينعكس سلبا على العائد المصرفي وذلك لعدم توظيف هذه الأموال السائلة في استثمارات يمكن أن تضر على البنك بعوائد مالية وبالتالي نقترح على المؤسسة تحسين تأدية التزاماتها المالية في مواعيدها.

اختبار الفرضيات:

بناء على النتائج السابقة الذكر يمكن اختبار صحة الفرضيات على النحو التالي:

الفرضية الأولى: يتم الاستعانة بنسب الربحية، السيولة، نسب المردودية في تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية.

نؤكد صحة هذه الفرضية، فنسب الربحية تقوم ببيان نسبة العائد على الأصول وحق الملكية للمؤسسة، ونسب السيولة، أما نسب السيولة تقوم بتقديم صورة واضحة عن تقييم الأداء المالي للمؤسسة ومدى قدرتها على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل والتي تندرج ضمن مصادر التمويل قصير الأجل، أما نسب المردودية فتقيس أداء المؤسسة وكفاءتها عن طريق ربط النتائج المتحصل عليها بمصادر التمويل المستخدمة، ووفق هذه النتائج يتم تقييم الأداء المالي للمؤسسة مع إمكانياتها.

الفرضية الثانية: يستند بنك القرض الشعبي الجزائري – وكالة ميلة– على التحليل المالي في تقييم أدائه وذلك من خلال تحليل النسب المالية بالاعتماد على المعلومات الخاصة بهذه القوائم.

يستخدم بنك القرض الشعبي الجزائري – وكالة ميلة– على التحليل المالي في تقييم أدائه حيث يساهم التحليل المالي للقوائم المالية الخاصة ببنك القرض الشعبي الجزائري عامة في معرفة نقاط القوة التي تحسن من أدائه المالي وأكبر مثال على ذلك هو المثال الذي تناولناه في الجانب التطبيقي لهذا البحث، وبالتالي هذه الفرضية صحيحة.

الفرضية الثالثة: يساهم تحليل القوائم المالية في تقييم الوضعية المالية لبنك CPA من خلال التطرق إلى حساب المؤشرات المالية والنسب المالية لمعرفة موارد واستخدامات البنك لاستخراج نقاط القوة التي تحسن من أدائه والتخلص من نقاط الضعف.

نؤكد صحة هذه الفرضية، فنتائج التحليل المالي تقدم لنا صورة واضحة عن الوجه المالي للمؤسسة، فكلما كانت نتائج التحليل المالي إيجابية بالقدر الكافي، ومركزها المالي جيد، زاد ذلك من قدرتها على الإقراض والاقتراض، وزيادة استثماراتها. أما إذا كانت مخرجات التحليل سلبية، فهذا يدل على سوء استخدام الموارد ويعطي النظرة السيئة عن المؤسسة ومركزها المالي، وهو ما يصعب عليها الحصول على التمويل الخارجي.

آفاق الدراسة:

تناولت هاته الدراسة إشكالية التحليل المالي للقوائم المالية ودوره في تحسين أداء البنوك التجارية، وقد كشفت الدراسة عن الدور الفعال للتحليل المالي للقوائم المالية في تحسين أداء البنوك التجارية.

يعتبر بحثنا هذا كبداية انطلاق لبحوث ودراسات أخرى جديدة تتمثل فيما يلي:

- **دور التحليل المالي للقوائم المالية في ترشيد القرارات في الأسواق المالية؛**
- **دور التحليل المالي للقوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية؛**
- **دور النسب المالية في تقييم أداء البنوك التجارية؛**
- **التحليل المالي ودوره في قياس كفاءة وفعالية البنوك التجارية؛**
- **أثر مخاطر السيولة البنكية على أداء البنوك التجارية.**

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

الكتب:

1-أنيس البكري ووليد صافي، (2010)، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

2-خبابة عبد الله، (2013)، الاقتصاد المصرفي، الطبعة الأولى، دار الجامعة الجديدة، المسيلة، الجزائر.

3-عبد الحليم كراجه وزملائه، الإدارة والتحليل المالي، (2011)، الطبعة الثالثة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

4-فليح حسن خلق، النقود والبنوك، (2006)، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

5-محمد الفاتح محمود بشير المغربي، (2016)، نقود وبنوك، الطبعة الأولى، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

6-محمد علي إبراهيم العامري، (2010)، الإدارة المالية المتقدمة، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع.

7-محمد محمود الخطيب، (2009)، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

8-مؤيد راضي خنفر وفلاح غسان المطارنة، (2009)، تحليل القوائم المالية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، الأردن.

9-حمزة محمود الزبيدي، (2011)، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، الطبعة الثانية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

10-خالد توفيق الشعري، (2010)، التحليل المالي والاقتصادي في دراسات وتقييم جدوى المشاريع، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

11-محمد المبروك أبو زيد، (2009)، التحليل المالي لشركات وأسواق مالية، الطبعة الثانية، دار المريخ للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.

12-وليد ناجي الحيالي، (2009)،الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

الرسائل الجامعية:

1-بالعيد وردة، (2019)، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على القياس و الإفصاح بالقوائم المالية في ظل معايير المحاسبة الدولية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص علوم تجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر.

2-لزعر محمد سامي، (2012)، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة متنوري، قسنطينة.

3-نعمان محصول ومحمود سحنون، (2007)، تسيير محفظة الأوراق المالية في البنوك التجارية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، علوم التسيير، كلية علوم التسيير، الجزائر، جيجل، 2007.

4-فريد زعرات، (2009)، معالجة القوائم المالية من آثار التضخم وفقا للمعايير المحاسبية الدولية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة.

المطبوعات:

1-بكوش لطيفة، (2018)، مطبوعة في تقييم الأداء البنكي، لطلبة الثانية ماستر علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي.

2-بنية محمد، (2019)، مطبوعة محاضرات في التحليل المالي، لطلبة السنة الأولى ماستر، تخصص تسويق الخدمات وتسويق فندقي وسياجي.

3-بوسيكي حليمة، (2021)، عموميات حول التحليل المالي، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس، تخصص إدارة مالية،غير منشورة.

4-ساجي فاطمة، مطبوعة في مقياس التحليل المالي، موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس، تخصص إدارة مالية ومالية التأمينات والبنوك، 2017.

5-نظيرة قلادي، (2021)، مطبوعة في مقياس التحليل المالي وإدارة المشاريع موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر إدارة أعمال، جامعة العربي بن المهيدي، أم البواقي، كلية علوم التسيير، 2021.

المجلات:

1-أحمد علي حسين وإبراهيم فضل المولى، (2021)، تقييم الربحية وأثرها على الإنتاجية في المصارف التجارية، مجلة كلية مدينة العلم، المجلد13، العدد01.

2-بلال نوري، سعيد الكروي، (2021)، تقييم ربحية المصارف باستخدام مؤشرات السيولة، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، العدد24.

3-بلقاسمي الزايدي، شلابي نعيمة،(2022)، الرفع المالي وأثره على القيمة السوقية للشركات المدرجة في البورصة، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد09، العدد01.

4-تانيا قادر عبد الرحمان، مشتاق محمود السبعاوي،(2011)، تقييم أداء المصارف الإسلامية باستخدام التحليل المالي المركب، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد01، العدد02.

5-جمال معتوق، (2017)، تحليل القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي الماليSCF، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد02، المجلد03.

6-حسين حميد العبيدي، نور عبد الرزاق،(2015)، التحليل المالي للقوائم المالية باستخدام الحاسوب لعينة من الوحدات الاقتصادية، مجلة كلية التراث الجامعة، المجلد1، العدد19.

7-زويتة محمد الصالح،(2012)، دور حساب النتائج حسب الطبيعة في قياس أداء المؤسسة، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد07.

8-زوينة مخلل، يحياوي مفيدة،(2020)، دور القوائم المالية في اتخاذ القرار التمويلي لشركات المساهمة الجزائرية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد14، العدد03.

9-شهبوب أمينة،(2022)، تقييم الأداء المالي للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء في ظل جائحة كوفيد19، مجلة دفاتر البحوث العلمية، المجلد10، العدد02.

10-عباس كاظم الدعمي، مروج طاهر هدال المرسومي، تأثير إدارة مخاطر السيولة المصرفية في الأداء المالي المصرفي، مجلة إدارة الاقتصاد، المجلد05، العدد20.

11-عزوزة أماني،(2017)، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية خلال الفترة(2008-2013)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة02، العدد04، المجلد01.

12-لعروسي قرين زهرة، شريط صلاح الدين،(2014)، أثر تطبيق حوكمة الشركات في أداء البنوك التجارية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 08، العدد02.

13-محمد البشير، مركان وآخرون،(2020)، التحليل المالي للقوائم المالية للمؤسسات، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد04، العدد03.

14-منصف شرفي، عميروش بوشلاغم،(2020)، دور تحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسات، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد31، العدد01.

15-مهند حبيب، (2020)، أساليب التحليل المالي ودورها في رفع كفاءة الأداء المالي للمؤسسات العامة السودانية، مجلة البديل الاقتصادي، المجلد07، العدد02.

الجريدة الرسمية:

-الجريدة الرسمية، العدد19، 25مارس 2009، المتعلقة بحساب النتائج (حسب الطبيعة).

المراجع الأجنبية:

1- Julien le naux, analyse financiére, edétion de frédériquegrambin, 2014.

2- Senoucikouider et autre, evaluation de la performance financière des banques commerciales-cas de la banque national bank of algeria, revue les cahiers de POIDEX, volume 11, N(01), 2022.

الملاحق

الملحق رقم01:

PASSIF 31 Décembre 2018

U = Milliers de DA

Banque Centrale	-
Dettes envers les institutions financières	369 012 179
Dettes envers la clientèle	1 558 266 474
Dettes représentées par un titre	38 250 826
Impôts courants- Passif	9 046 077
Impôts différés – Passif	37 528
Autres passifs	16 532 589
Comptes de régularisation	7 532 383
Provisions pour risques et charges	3 112 604
Subventions d'équipement-Autres subventions	-
Fonds pour risques bancaires généraux	37 739 911
Dettes subordonnées	-
Capital	48 000 000
Primes liées au capital	-
Réserves	114 500 764
Ecart d'évaluation	-389 749
Ecart de réévaluation	15 920 734
Report à nouveau	-
Résultat de l'exercice	40 961 379
TOTAL DU PASSIF	**2 258 543 699**

HORS BILAN	31 Décembre 2018
ENGAGEMENTS RECUS	**611 605 376**
ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT RECUS DES INSTITUTIONS FINANCIERES	-
ENGAGEMENTS DE GARANTIE RECUS DES INSTITUTIONS FINANCIERES	611 595 732
AUTRES ENGAGEMENTS RECUS	9 644

www.cpa-bank.dz

DIRECTION GÉNÉRALE
Adresse : 02,Bd Colonel Amirouche, Alger
Tél.: 023.50.32.62/63/65/67/68/69/79/78/25
023.50.32.64

DIVISION EXPLOITATION
Adresse : 02 Boulevard Colonel Amirouche Alger
Tél.: 023.50.32.62/023.50.32.63/023.50.32.65
Fax : 023.50.32.88

DIVISION DES ENGAGEMENTS
Adresse : 02 Boulevard Colonel Amirouche Alger
Tél.: 023.50.32.63/65/67
Fax : 023.50.35.74

DIVISION DE LA MONÉTIQUE ET DES MOYENS DE PAIEMENT
Adresse : 50, Rue des trois Frères
Bouadou Cité Financière Ravin
de la Femme Sauvage, Bir Mourad Rais
Tél.: 023.56.94.18/14/07
Fax : 023.56.93.99

DIVISION DES AFFAIRES INTERNATIONALES
Adresse : Cité du 5 Juillet route de l'Hôtel Mercure
Bab Ezzouar- Alger
Tél.: 023.88.47.50
Fax : 023.88.47.39

DIVISION FINANCIÈRE
Adresse : 50, Rue des trois Frères Bouadou
Cité Financière Ravin de la Femme Sauvage
Bir Mourad Rais
Tél.: 023.56.94.32/33/50
Fax : 023.56.94.50

www.cpa-bank.dz

القرض الشعبي الجزائري
CREDIT POPULAIRE D'ALGERIE

ETATS FINANCIERS
2018

CPA Bank 021 64 15 15

ACTIF 31 Décembre 2018

U = Milliers de DA

Caisse, Banque Centrale, Trésor Public, CCP	319 731 286
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	5 410 495
Actifs financiers disponibles à la vente	133 920 879
Prêts et créances sur les institutions financières	383 406 022
Prêts et créances sur la clientèle	1 370 000 532
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	1 086 617
Impôts courants – Actif	2 554 663
Impôts différés – Actif	2 142 803
Autres actifs	10 953 501
Comptes de régularisation	39 370
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	12 711 146
Immeubles de placement	-
Immobilisations corporelles	16 304 975
Immobilisations incorporelles	281 410
Ecart d'acquisition	-
TOTAL DE L'ACTIF	**2 258 543 699**

HORS BILAN	31 Décembre 2018
ENGAGEMENTS DONNES	**889 046 781**
ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT EN FAVEUR DES INSTITUTIONS FINANCIERES	-
ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT EN FAVEUR DE LA CLIENTELE	329 372 958
ENGAGEMENTS DE GARANTIE D'ORDRE DES INSTITUTIONS FINANCIERES	286 270 598
ENGAGEMENTS DE GARANTIE D'ORDRE DE LA CLIENTELE	273 403 226
AUTRES ENGAGEMENTS DONNES	-

الملحق رقم 02

COMPTE DE RÉSULTATS 31/12/2018

	U = Milliers de DA
(+) Intérêts et produits assimilés	85 073 689
(-) Intérêts et charges assimilées	-19 303 253
(+) Commissions (Produits)	8 677 796
(-) Commissions (Charges)	-686 864
(+/-) Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	774 232
(+/-) Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	295 276
(+) Produits des autres activités	2 186 371
(-) Charges des autres activités	-21 437
PRODUIT NET BANCAIRE	**76 995 809**
(-) Charges générales d'exploitation	-15 512 932
(-) Dotations aux amortissements et pertes de valeur sur immobilisations corporelles et incorporelles	-1 137 237
RÉSULTAT BRUT D'EXPLOITATION	**60 345 640**
(-) Dotations aux provisions, pertes de valeur et créances irrécouvrables	-8 969 192
(+) Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	3 031 672
RÉSULTAT D'EXPLOITATION	**54 408 120**
(+/-) Gains ou pertes nets sur autres actifs	4 007
(+) Eléments extraordinaires (Produits)	-
(-) Eléments extraordinaires (Charges)	-
RÉSULTAT AVANT IMPÔTS	**54 412 126**
(-) Impôts sur les résultats et assimilés	-13 430 747
RÉSULTAT NET DE L'EXERCICE	**40 981 379**

TABLEAU DES FLUX DE TRÉSORERIE

RUBRIQUES	U = Milliers de DA
Résultat avant impôts	**54 412 126**
(+/-) Dotations nettes aux amortissements des immobilisations corporelles et incorporelles	1 137 237
(+/-) Dotations nettes pour pertes de valeur des écarts d'acquisition et des autres immobilisations	-
(+/-) Dotations nettes aux provisions et aux pertes de valeur	5 937 520
(+/-) Pertes nettes / gains nets des activités d'investissement	-7 534 039
(+/-) Charges / produits des activités de financement	-
(+/-) Autres mouvements	-2 016 867
=Total des éléments non monétaires inclus dans le résultat net avant impôts et des autres ajustements (total des éléments 2 a 7)	**-2 476 148**
(+/-) Flux liés aux opérations avec les institutions financières	-61 533 927
(+/-) Flux liés aux opérations avec la clientèle	62 516 333
(+/-) Flux liés aux opérations affectant des actifs ou passifs financiers	-357 391
(+/-) Flux liés aux opérations affectant des actifs ou passifs non financiers	-2 557 993
(-) Impôts versés	-11 957 114
= Diminution / (augmentation) nette des actifs et passifs provenant des activités opérationnelles (total des éléments 9 a 13)	**-13 890 091**
Total flux net de trésorerie généré par l'activité opérationnelle (a)	**38 045 887**
(+/-) Flux liés aux actifs financiers, y compris les participations	85 640 610
(+/-) Flux liés aux immeubles de placement	-
(+/-) Flux liés aux immobilisations corporelles et incorporelles	-2 126 021
Total flux net de trésorerie lié aux opérations d'investissement (b)	**83 514 589**
(+/-) Flux de trésorerie provenant ou à destination des actionnaires	-15 000 000
(+/-)Autres flux nets de trésorerie provenant des activités de financement	-
Total flux net de trésorerie lié aux opérations de financement (c)	**-15 000 000**
Effets de la variation des taux de change sur la trésorerie et équivalents de trésorerie (d)	2 016 867
Augmentation / (diminution) nette de la trésorerie et des équivalents de trésorerie (a+b+c+d)	**108 577 343**
TRÉSORERIE ET ÉQUIVALENTS DE TRÉSORERIE	
Trésorerie et équivalents de trésorerie a l'ouverture (total des éléments 26 et 27)	**328 343 835**
Caisse, banque centrale, ccp, trésor public (actif & passif)	337 675 855
Comptes (actif & passif) et prêts/emprunts a vue auprès des institutions financières	-9 332 021
Trésorerie et équivalents de trésorerie a la clôture (total des éléments 29 et 30)	**436 921 177**
Caisse, banque centrale, ccp, trésor public (actif & passif)	319 731 286
Comptes (actif & passif) et prêts/emprunts a vue auprès des institutions financières	117 189 891
Variation de la trésorerie nette (pour confirmation)	**108 577 343**

TABLEAU DE VARIATION DES CAPITAUX PROPRES AU 31 DÉCEMBRE 2018

RUBRIQUES	NOTES	Capital social	Primes d'émission	Ecart de réévaluation	Ecart de d'évaluation	Réserves et Résultats
Solde au 31/12/2016		48 000 000	-	15 920 734	-39 908	129 566 107
Impacts des changements de méthodes comptables		-	-	-	-	-
Impacts des corrections d'erreurs significatives		-	-	-	-	-
Solde au 31/12/2016 corrigé	6	48 000 000	-	15 920 734	-39 908	129 566 107
Variation des écarts de réévaluation des immobilisations		-	-	-	-	-
Variation de juste valeur des actifs disponibles à la vente		-	-	-	-384 099	-
Variation des écarts de conversion		-	-	-	-	-
Affectation du résultat net 2016		-	-	-	-	-
Dividendes payés		-	-	-	-	-8 000 000
Variation du FRBG		-	-	-	-	8 194 350
Opérations en capital		-	-	-	-	-
Résultat net 2017		-	-	-	-	32 937 968
Solde au 31/12/2017	6	48 000 000	-	15 920 734	-424 007	162 698 426
Impacts des changements de méthodes comptables		-	-	-	-	-
Impacts des corrections d'erreurs significatives		-	-	-	-	-
Solde au 31/12/2017 corrigé	6	48 000 000	-	15 920 734	-424 007	162 698 426
Variation des écarts de réévaluation des immobilisations		-	-	-	-	-
Variation de juste valeur des actifs disponibles à la vente		-	-	-	34 258	-
Variation des écarts de conversion		-	-	-	-	-
Affectation du résultat net 2017		-	-	-	-	-
Dividendes payés		-	-	-	-	-15 000 000
Variation du FRBG		-	-	-	-	4 542 249
Opérations en capital		-	-	-	-	-
Résultat net 2018		-	-	-	-	40 981 379
Solde au 31/12/2018	6	48 000 000	-	15 920 734	-389 749	193 222 054

الملحق رقم03:

PASSIF

	U:Milliers DA
Banque Centrale	0
Dettes envers les institutions financières	644 726 042
Dettes envers la clientèle	1 500 128 650
Dettes représentées par un titre	43 695 470
Impôts courants- Passif	7 139 851
Impôts différés - Passif	419 942
Autres passifs	23 539 634
Comptes de régularisation	10 605 041
Provisions pour risques et charges	24 995 542
Subventions d'équipement-Autres subventions	0
Fonds pour risques bancaires généraux	37 107 445
Dettes subordonnées	0
Capital	48 000 000
Primes liées au capital	0
Réserves	135 482 143
Écart d'évaluation	689 514
Écart de réévaluation	15 920 734
Report à nouveau	0
Résultat de l'exercice	21 974 446
Total du passif	**2 514 424 453**

HORS BILAN	31 Décembre 2019
Engagements reçus	**673 664 792**
Engagements de financement reçus des institutions financières	-
Engagements de garantie reçus des institutions financières	668 478 330
Autres engagements reçus	5 186 462

CPA Bank

02, Boulevard Colonel Amirouche, Alger www.cpa-bank.dz facebook.com/cpabank

القرض الشعبي الجزائري
CREDIT POPULAIRE D'ALGERIE

ÉTATS FINANCIERS

2019

ACTIF

	U:Milliers DA
Caisse, Banque Centrale, Trésor Public, Centre des Chèques Postaux	252 914 669
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	698 410
Actifs financiers disponibles à la vente	172 616 091
Prêts et créances sur les institutions financières	536 175 098
Prêts et créances sur la clientèle	1 502 233 171
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	506 607
Impôts courants - Actif	7 645 378
Impôts différés - Actif	2 249 570
Autres actifs	9 936 159
Comptes de régularisation	48 977
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	12 198 487
Immeubles de placement	0
Immobilisations corporelles	16 832 997
Immobilisations incorporelles	368 838
Écart d'acquisition	-
Total de l'actif	**2 514 424 453**

HORS BILAN	31 Décembre 2019
Engagements donnés	**764 170 921**
Engagements de financement en faveur des institutions financières	-
Engagements de financement en faveur de la clientèle	**279 034 791**
Engagements de garantie d'ordre des institutions financières	**289 449 815**
Engagements de garantie d'ordre de la clientèle	**195 686 316**
Autres engagements donnés	-

الملحق رقم04:

COMPTE DE RÉSULTATS

	U=Milliers DA
(+) Intérêts et produits assimilés	93 123 972
(-) Intérêts et charges assimilées	-21 702 489
(+) Commissions (Produits)	8 128 230
(-) Commissions (Charges)	-638 359
(+/-) Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	226 896
(+/-) Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	301 694
(+) Produits des autres activités	1 641 657
(-) Charges des autres activités	-22 542
Produit Net Bancaire	**81 059 058**
(-) Charges générales d'exploitation	-16 938 915
(-) Dotations aux amortissements et pertes de valeur sur immobilisations corporelles et incorporelles	-1 157 337
Résultat brut d'exploitation	**62 962 806**
(-) Dotations aux provisions, pertes de valeur et créances irrécouvrables	-37 007 912
(+) Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	2 711 281
Résultat d'exploitation	**28 666 175**
(+/-) Gains ou pertes nets sur autres actifs	2 114
(+) Éléments extraordinaires (Produits)	-
(-) Éléments extraordinaires (Charges)	-
Résultat avant impôts	**28 668 289**
(-) Impôts sur les résultats et assimilés	-6 693 843
Résultat net de l'exercice	**21 974 446**

TABLEAU DES FLUX DE TRÉSORERIE

Rubriques	U=Milliers DA
1- Résultat avant impôts	28 668 289
2- (+/-) Dotations nettes aux amortissements des immobilisations corporelles et incorporelles	1 157 337
3- (+/-) Dotations nettes pour pertes de valeur des écarts d'acquisition et des autres immobilisations	-
4- (+/-) Dotations nettes aux provisions et aux pertes de valeur	34 296 631
5- (+/-) Pertes nettes / gains nets des activités d'investissement	-6 532 780
6- +/- Charges / produits des activités de financement	-
7- (+/-) Autres mouvements	-1 502 363
8- Total des éléments non monétaires inclus dans le résultat net avant impôts et des autres ajustements (2 à 7)	27 418 825
9- (+/-) Flux liés aux opérations avec les institutions financières	-25 113 533
10- (+/-) Flux liés aux opérations avec la clientèle	-202 438 346
11- (+/-) Flux liés aux opérations affectant des actifs ou passifs financiers	10 156 728
12- (+/-) Flux liés aux opérations affectant des actifs ou passifs non financiers	-3 572 317
13- (-) Impôts versés	-9 991 029
14- Diminution / (augmentation) nette des actifs et passifs provenant des activités opérationnelles (9 à 13)	-230 877 827
15- Total flux net de trésorerie généré par l'activité opérationnelle (a)	**-174 790 713**
16- (+/-) Flux liés aux actifs financiers, y compris les participations	-31 803 914
17- (+/-) Flux liés aux immeubles de placement	-
18- (+/-) Flux liés aux immobilisations corporelles et incorporelles	-1 767 990
19- Total flux net de trésorerie lie aux opérations d'investissement (b)	**-33 571 904**
20- (+/-) Flux de trésorerie provenant ou à destination des actionnaires	-8 000 000
21- (+/-) Autres flux nets de trésorerie provenant des activités de financement	-
22- Total flux net de trésorerie lié aux opérations de financement (c)	**-8 000 000**
23- Effets de la variation des taux de change sur la trésorerie et équivalents de trésorerie (d)	1 502 363
24- Augmentation / (diminution) nette de la trésorerie et des équivalents de trésorerie (a+b+c+d)	**-214 860 254**

Trésorerie et équivalent de trésorerie

25- Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture (total des éléments 26 et 27)	**436 921 177**
26- Caisse, banque centrale, ccp, trésor public (actif & passif)	319 731 286
27- Comptes (actif & passif) et prêts / emprunts à vue auprès des institutions financières	117 189 891
28- Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture (total des éléments 29 et 30)	**222 060 923**
29- Caisse, banque centrale, ccp, trésor public (actif & passif)	252 914 669
30- Comptes (actif & passif) et prêts/emprunts à vue auprès des institutions financières	-30 853 745
31- Variation de la trésorerie nette (pour confirmation)	**-214 860 254**

TABLEAU DE VARIATION DES CAPITAUX PROPRES AU 31 DÉCEMBRE 2019

Rubriques	Notes	Capital Social	Primes d'émission	Écart de réévaluation	Écart de l'évaluation	Réserves de résultats
Solde au 31/12/2017	-	48 000 000	-	15 920 734	-424 007	162 698 426
Impacts des changements de méthodes comptables	-	-	-	-	-	-
Impacts des corrections d'erreurs significatives	-	-	-	-	-	-
Solde au 31/12/2017 corrigé	6	48 000 000	-	15 920 734	-424 007	162 698 426
Variation des écarts de réévaluation des immobilisations	-	-	-	-	-	-
Variation de juste valeur des actifs disponibles à la vente	-	-	-	-	34 258	-
Variation des écarts de conversion	-	-	-	-	-	-
Affectation du résultat net 2017	-	-	-	-	-	-
Dividendes payés	-	-	-	-	-	-15 000 000
Variation du FRBG	-	-	-	-	-	4 542 249
Opérations en capital	-	-	-	-	-	-
Résultat net 2018	-	-	-	-	-	40 981 379
Solde au 31/12/2018	6	48 000 000	-	15 920 734	-389 749	193 222 054
Impacts des changements de méthodes comptables	-	-	-	-	-	-
Impacts des corrections d'erreurs significatives	-	-	-	-	-	-
Solde au 31/12/2018 corrigé	6	48 000 000	-	15 920 734	-389 749	193 222 054
Variation des écarts de réévaluation des immobilisations	-	-	-	-	-	-
Variation de juste valeur des actifs disponibles à la vente	-	-	-	-	1 079 263	-
Variation des écarts de conversion	-	-	-	-	-	-
Affectation du résultat net 2018	-	-	-	-	-	-
Dividendes payés	-	-	-	-	-	-20 000 000
Variation du FRBG	-	-	-	-	-	-632 466
Opérations en capital	-	-	-	-	-	-
Résultat net 2019	-	-	-	-	-	21 974 446
Solde au 31/12/2019	6	48 000 000	-	15 920 734	689 514	194 564 034

الملحق رقم 05:

PASSIF

	U-Millions DA
Banque Centrale	0
Dettes envers les institutions financières	743 997
Dettes envers la clientèle	1 513 359
Dettes représentées par un titre	49 465
Impôts courants - Passif	9 116
Impôts différés - Passif	352
Autres passifs	35 082
Comptes de régularisation	13 052
Provisions pour risques et charges	51 370
Subventions d'équipement-Autres subventions	-
Fonds pour risques bancaires généraux	40 475
Dettes subordonnées	-
Capital	48 000
Primes liées au capital	-
Réserves	147 457
Écart d'évaluation	884
Écart de réévaluation	15 921
Report à nouveau	-
Résultat de l'exercice	20 603
Total du passif	**2 689 134**

HORS BILAN	31 Décembre 2020
Engagements reçus	**674 324**
Engagements de financement reçus des institutions financières	-
Autres engagements reçus	5 845

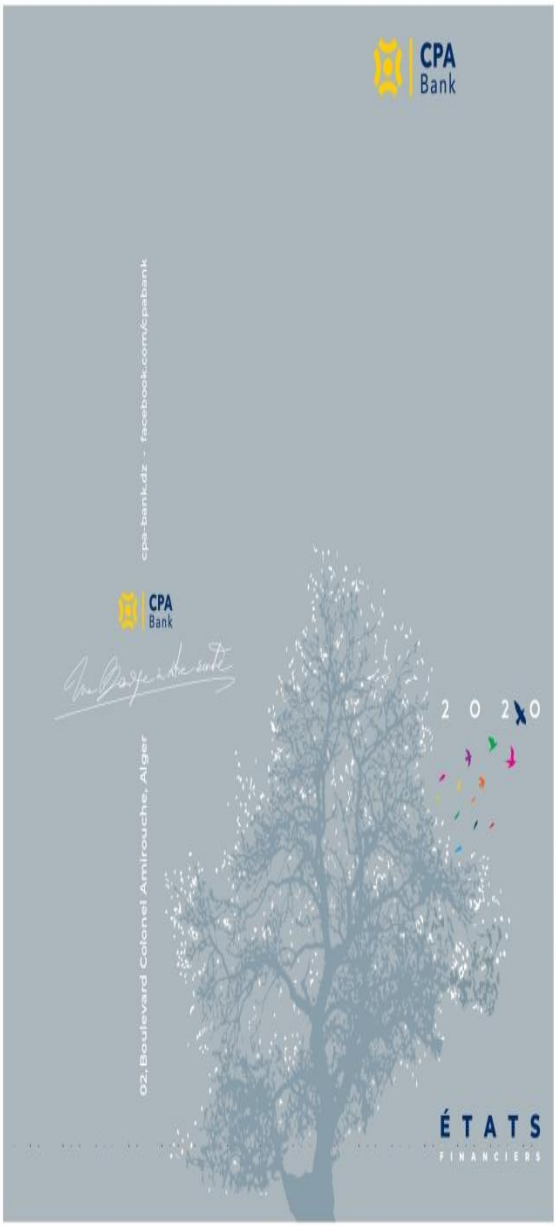

ACTIF

	U-Millions DA
Caisse, Banque Centrale, Trésor Public, Centre des Chèques Postaux	320 975
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	-
Actifs financiers disponibles à la vente	175 770
Prêts et créances sur les institutions financières	555 444
Prêts et créances sur la clientèle	1 583 266
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	507
Impôts courants - Actif	5 456
Impôts différés - Actif	2 804
Autres actifs	13 258
Comptes de régularisation	262
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	14 872
Immeubles de placement	-
Immobilisations corporelles	16 739
Immobilisations incorporelles	384
Écart d'acquisition	-
Total de l'actif	**2 689 134**

HORS BILAN	31 Décembre 2020
Engagements donnés	**727 853**
Engagements de financement en faveur de la clientèle	264 236
Engagements de garantie d'ordre des institutions financières	268 537
Engagements de garantie d'ordre de la clientèle	195 080
Engagements de garantie reçus des institutions financières	668 478
Autres engagements donnés	0,3

الملحق رقم06:

COMPTE DE RÉSULTATS

	U=Millions DA
(+) Intérêts et produits assimilés	101 553
(-) Intérêts et charges assimilées	-25 511
(+) Commissions (Produits)	5 393
(-) Commissions (Charges)	-384
(+/-) Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	1 402
(+/-) Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	154
(+) Produits des autres activités	1 185
(-) Charges des autres activités	-144
Produit Net Bancaire	**83 648**
(-) Charges générales d'exploitation	-16 424
(-) Dotations aux amortissements et pertes de valeur sur immobilisations corporelles et incorporelles	-1 419
Résultat brut d'exploitation	**65 805**
(-) Dotations aux provisions, pertes de valeur et créances irrécouvrables	-45 373
(+) Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	6 339
Résultat d'exploitation	**26 771**
(+/-) Gains ou pertes nets sur autres actifs	21
(+) Éléments extraordinaires (Produits)	-
(-) Éléments extraordinaires (Charges)	-
Résultat avant impôts	**26 792**
(-) Impôts sur les résultats et assimilés	-6 189
Résultat net de l'exercice	**20 603**

TABLEAU DES FLUX DE TRÉSORERIE

Rubriques	U=Millions DA
1- Résultat avant impôts	**26 792**
2- (+/-) Dotations nettes aux amortissements des immobilisations corporelles et incorporelles	1419
3- (+/-) Dotations nettes pour pertes de valeur des écarts d'acquisition et des autres immobilisations	0
4- (+/-) Dotations nettes aux provisions et aux pertes de valeur	39 034
5- (+/-) Pertes nettes / gains nets des activités d'investissement	-6 565
6- +/-) Charges / produits des activités de financement	0
7- (+/-) Autres mouvements	-1 043
8- Total des éléments non monétaires inclus dans le résultat net avant impôts et des autres ajustements (2 à 7)	**32 845**
9- (+/-) Flux liés aux opérations avec les institutions financières	-24 014
10- (+/-) Flux liés aux opérations avec la clientèle	-78 987
11- (+/-) Flux liés aux opérations affectant des actifs ou passifs financiers	6 468
12- (+/-) Flux liés aux opérations affectant des actifs ou passifs non financiers	17 586
13- (-) Impôts versés	4 072
14- Diminution / (augmentation) nette des actifs etpassifs provenant des activités opérationnelles (9 à 13)	**-74 874**
15- Total flux net de trésorerie généré par l'activité opérationnelle (a)	**-15 236**
16- (+/-) Flux liés aux actifs financiers, y compris les participations	2 207
17- (+/-) Flux liés aux immeubles de placement	0
18- (+/-) Flux liés aux immobilisations corporelles et incorporelles	-1 316
19- Total flux net de trésorerie lie aux opérations d'investissement (b)	**891**
20- (+/-) Flux de trésorerie provenant ou à destination des actionnaires	-22 000
21- (+/-) Autres flux nets de trésorerie provenant des activités de financement	0
22- Total flux net de trésorerie lié aux opérations de financement (c)	**-22 000**
23- Effets de la variation des taux de change sur la trésorerie et équivalents de trésorerie (d)	1 043
24- Augmentation / (diminution) nette de la trésorerie et des équivalents de trésorerie (a+b+c+d)	**-35 303**

Trésorerie et équivalent de trésorerie

25- Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture (total des éléments 26 et 27)	**222 061**
26- Caisse, banque centrale, ccp, trésor public (actif & passif)	252 915
27- Comptes (actif & passif) et prêts / emprunts à vue auprès des institutions financières	-30 854
28- Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture (total des éléments 29 et 30)	**186 758**
29- Caisse, banque centrale, ccp, trésor public (actif & passif)	320 975
30- Comptes (actif & passif) et prêts / emprunts à vue auprès des institutions financières	-134 277
31- Variation de la trésorerie nette (pour confirmation)	**-35 303**

TABLEAU DE VARIATION DES CAPITAUX PROPRES AU 31 DÉCEMBRE 2020

U=Millions DA

Rubriques	Notes	Capital Social	Primes d'émission	Écart de réévaluation	Écart de l'évaluation	Réserves et résultats
Solde au 31/12/2018	**6**	**48 000**	**-**	**15 921**	**-390**	**193 222**
Impacts des changements de méthodes comptables	-	-	-	-	-	-
Impacts des corrections d'erreurs significatives	-	-	-	-	-	-
Solde au 31/12/2018 corrigé	**6**	**48 000**	**-**	**15 921**	**-390**	**193 222**
Variation des écarts de réévaluation des immobilisations	-	-	-	-	-	-
Variation de juste valeur des actifs disponibles à la vente	-	-	-	-	1 079	-
Variation des écarts de conversion	-	-	-	-	-	-
Affectation du résultat net 2018	-	-	-	-	-	-
Dividendes payés	-	-	-	-	-	-20 000
Variation du FRBG	-	-	-	-	-	-632
Opérations en capital	-	-	-	-	-	-
Résultat net 2019	-	-	-	-	-	21 974
Solde au 31/12/2019	**6**	**48 000**	**-**	**15 921**	**690**	**194 564**
Impacts des changements de méthodes comptables	-	-	-	-	-	-
Impacts des corrections d'erreurs significatives	-	-	-	-	-	-
Solde au 31/12/2019 corrigé	**6**	**48 000**	**-**	**15 921**	**690**	**194 564**
Variation des écarts de réévaluation des immobilisations	-	-	-	-	-	-
Variation de juste valeur des actifs disponibles à la vente	-	-	-	-	194	-
Variation des écarts de conversion	-	-	-	-	-	-
Affectation du résultat net 2019	-	-	-	-	-	-
Dividendes payés	-	-	-	-	-	-10 000
Variation du FRBG	-	-	-	-	-	3 368
Opérations en capital	-	-	-	-	-	-
Résultat net 2020	-	-	-	-	-	20 603
Solde au 31/12/2020	**6**	**48 000**	**-**	**15 921**	**884**	**208 535**

الملحق رقم 07:

Analyse financière — Crédit Populaire d'Algérie

Agence :	Mila -333-	**Groupe d'Exploitation :**	Constantine -834-
Chargé d'études agence :			
Information client			
Identifiant Client :			
Raison sociale :			
Nom du groupe d'affaires:	/		
Appréciation quantitative et qualitative (Conclusion Agence)			
Liquidité :	La liquidité de l'entreprise est faible, ses disponibilités ne couvrent que 4% des dettes à court terme ; Ainsi, l'actif circulant représente 150% des dettes à court terme.		
Solvabilité :	Pour l'année 2018, l'entreprise est solvable ; L'année 2018, les fonds propres de la SARL représente que 27% du total actif, ce qui mesure la faiblesse des fonds propres par rapport aux capitaux engagés		
Fonds de Roulement :	L'entreprise dispose en l'an 2019 d'un Fonds de roulement positif ;.		
Besoins de fonds de roulement :	Le BFR est positif sur les deux exercices 2018 et 2019 ; l'entreprise finance son actif circulant par les crédits fournisseurs (ressource hors activité),		
Trésorerie :	La trésorerie de l'entreprise est positive sur les deux exercices, mais elle est née principalement des crédits fournisseurs.		
Détail/Délais Fournisseurs :	Notre relation fait appel aux crédits fournisseurs dont les délais sont importants.		
Détail/Délais Clients :	Les délais de paiement nos clients sont nuls sur les deux exercices, l'entreprise se règle au comptant, à la porte de l'activité		
Capacité de remboursement	Notre relation dispose d'une ressource propre moyenne qui lui permet d'avoir une capacité de remboursement de ses dettes, mais avec l'augmentation du capital sociale		
Capacité d'endettement			
Capacité d'autofinancement			
Rapport du Commissaire Aux Comptes			
Date : 02/02/2020		**Signature :**	

Fiche d'analyse financière — 1 | Page

Analyse de l'Activité — Crédit Populaire d'Algérie

Agence :	Mila – 333 –	**Groupe d'Exploitation :**	Constantine – 834 –
Chargé d'études :			
Information client			
Identifiant Client :		**N°CPTE:**	
Raison sociale :			
Nom du groupe d'affaires :	/		
Appréciation quantitative et qualitative			
Programme d'importation et d'approvisionnement	/		
Produits et services :	/		
Clients :	Divers.		
Fournisseurs :	Grossistes.		
Dépendance aux fournisseurs et clients :	La relation est en position de force par rapport à sa clientèle et ses fournisseurs.		
Position par rapport aux concurrents :	Malgré la concurrence existante sur le marché, elle fait une place sur le marché.		
Dépendance au marché (Importation / Exportation / Cyclicité / Etat) :	/		
Evolution de l'activité :	L'activité de l'entreprise s'est évolué de l'année 2018 à l'année 2019, aussi on prévoit une Evolution positive de l'activité de la relation sur les prochains exercices suivant le plan de charges présenté.		
Valeur ajoutée :	La valeur ajoutée est en progression d'un exercice à un autre.		
Résultat :	Le résultat net est en progression, ce qui indique une meilleure rentabilité		
Chiffre d'affaires/ commandes/ plan de charge :	Le chiffre d'affaire de l'affaire connait une croissance, ce qui explique sa capacité à entretenir son fonctionnement.		
Mouvements confiés/ chiffre d'affaires :	Rubrique / 2019 / 2020		
	Chiffre d'affaires / 12 983 367.00 / 30 000 000.00		
	Mvt confié / 2 100 900.59 / 9 555 329.76		
	MVC/CA % / 16.20 / 30 %		
	Commentaire : Les mouvements confiés sont faible, ce qui démontre un nouveau client a nos guichet		
Conclusion :	Notre relation est active dans un secteur d'activité potentiellement rentable. L'évolution de son chiffre d'affaire et le niveau de son activité reflète l'ampleur que prend l'activité de BTPH, malgré la concurrence existante sur le marché.		
Date : 02/02/2020	**Signature :**		

Conditions :

- Nantissement matériels,
- Délégation assurance MRP.

Date : 02/02/2020	Signature:

Décision/Avis du Président du Comité de Crédit Agence

Compte tenu du chiffre d'affaire réalisé par l'entreprise dans la première année d'activité, de la bonne moralité de cette relation et de l'importance des chiffres d'affaires réalisés, nous sommes d'avis favorable pour un MDAP de 2 000 KDA à hauteur de 80% et un crédit d'investissement d'un montant de 10 486 KDA représentant 80% du cout global des équipements à acquérir.

Conditions :

- Nantissement matériels,
- Délégation assurance MRP.

Directeur d'Agence :	Date : 02/02/2020	Signature :

Délégation de crédit	☐ Agence	☐ G.E	☐ DGA Eng	☐ D.G.
Groupe d'Exploitation :				

Hors Bilan

Postes engagements donnés	2 019	2 018	2 017	2019/ 2018	2018/ 2017
Garanties données	0	0	0	#DIV/0!	#DIV/0!
Contrats de crédit bail	0	0	0	#DIV/0!	#DIV/0!
TOTAL ENGAGEMENTS DONNES	0	0	0	#DIV/0!	#DIV/0!

Postes engagements reçus	2 019	2 018	2 017	2019/ 2018	2018/ 2017
Garanties reçues	0	0	0	#DIV/0!	#DIV/0!
Lignes de crédit non utilisées et autorisations de tirage	0	0	0	#DIV/0!	#DIV/0!
TOTAL ENGAGEMENTS REÇUS	0	0	0	#DIV/0!	#DIV/0!

Besoin en fond de roulement hors trésorerie	5 244 965	1 139 052	-2 815 429	360%	-140%

Fond de roulement (passif - actif non courants)	4 883 906	1 362 553	-1 977 220	258%	-69%

TFT méthode directe

	2 019	2 018	2 017	2019/ 2018	2018/ 2017
Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles					
Encaissement reçus des clients	12 980 367	23 899 597	20 163 942	-46%	+19%
Sommes versées aux fournisseurs et au personnel	-7 331 916	-18 521 249	-16 085 544	-58%	-15%
Intérêts et autres frais financiers payés	-30 926	0	-16 193	#DIV/0!	-100%
Impôts sur les résultats payés	-3 049	-743 656	-247 721	-100%	-1%
[illegible]				-5%	-17%
Eléments d'investissements à produire	0	0	0	#DIV/0!	#DIV/0!
[illegible]				-5%	-17%
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement					
Décaissements sur acquisition d'immobilisations corp / incorp	-3 516 360	-1 671 982	-1 266 561	+110%	-32%
Encaissements sur cessions d'immobilisations corp / incorp	0	0	0	#DIV/0!	#DIV/0!
Décaissements sur acquisition d'immobilisations financières	0	0	0	#DIV/0!	#DIV/0!
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières	0	0	0	#DIV/0!	#DIV/0!
Intérêts encaissés sur placements financiers	0	0	0	#DIV/0!	#DIV/0!
Dividendes et quote part de résultats reçus	0	0	0	#DIV/0!	#DIV/0!
[illegible]					#DIV/0!
Flux de trésorerie provenant des activités de financement					#DIV/0!
Augmentation de capital en numéraire	0	2 900 000	100 000	-100%	+2800%
Dividendes versés aux actionnaires	0	0	0	#DIV/0!	#DIV/0!
Emission d'emprunts	0	0	0	#DIV/0!	#DIV/0!
Remboursements d'emprunts	0	0	0	#DIV/0!	#DIV/0!
[illegible]					-100%
Flux de trésorerie (A+B+C)	24 366 250	47 736 495	38 381 981	-49%	+24%
Trésorerie d'ouverture	223 500	838 209	0	-73%	#DIV/0!
Trésorerie de fermeture	-361 049	223 500	838 209	-262%	-73%
Variation de trésorerie	-584 559	-614 709	838 209	-5%	-173%

TFT méthode indirecte

	2 019	2 018	2 017	2019/ 2018	2018/ 2017
Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles					
Résultat net de l'exercice	-3 491 602	3 302 080	1 969 033	-206%	+68%
Amortissements et provisions	1 676 484	1 671 982	1 266 561	+0%	+32%
Variation des impôts différés	0	0	0	#DIV/0!	#DIV/0!
Variation des stocks	0	0		#DIV/0!	#DIV/0!
[illegible]	-5 [illegible]	-1 [illegible]		-187%	#DIV/0!
[illegible]	-4 [illegible]	-3 [illegible]		-67%	#DIV/0!
Plus ou moins values de cession, nettes d'impôts	18 917 255	33 399 127	33 779 786	-44%	-1%
[illegible]				-5%	-17%
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement					
Décaissements sur acquisition d'immobilisations corp / incorp	-3 516 360	-1 671 982	-1 266 561	+110%	+32%
Encaissements sur cessions d'immobilisations corp / incorp	0	0	0	#DIV/0!	#DIV/0!
Décaissements sur acquisition d'immobilisations financières	0	0	0	#DIV/0!	#DIV/0!
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières	0	0	0	#DIV/0!	#DIV/0!
Intérêts encaissés sur placements financiers	0	0	0	#DIV/0!	#DIV/0!
Dividendes et quote part de résultats reçus	0	0	0	#DIV/0!	#DIV/0!
[illegible]				-5%	-17%
Flux de trésorerie provenant des activités de financement					
Dividendes versés aux actionnaires	0	0	0	#DIV/0!	#DIV/0!
Augmentation de capital en numéraire	0	2 900 000	100 000	-100%	+2800%
Emission d'emprunts	0	0	0	#DIV/0!	#DIV/0!
Remboursements d'emprunts	0	0	0	#DIV/0!	#DIV/0!
[illegible]				-100%	-100%
Flux de trésorerie (A+B+C)	24 366 250	47 736 495	38 381 981	-49%	+24%
Trésorerie d'ouverture	223 500	838 209	0	-73%	#DIV/0!
Trésorerie de fermeture	-361 049	223 500	838 209	-262%	-73%
Variation de trésorerie	-584 559	-614 709	838 209	-5%	-173%

الملاحق

Demande de Crédit — Crédit Populaire d'Algérie

Délégation de crédit			
Agence :	Mila – 333-	Groupe d'Exploitation :	Constantine – 834-
Chargé d'études agence:			
Date de la demande :		Nouvelle demande X	Renouvellement de crédit
Date de la demande précédente :	/	Date du prochain renouvellement	
Information Client			
Identifiant Client :			
Date d'ouverture de compte :			
Raison Sociale :			
Nom du groupe d'Affaires :	/		
Nom des actionnaires principaux :			
Description de l'activité/Projet	Entreprise des travaux de bâtiments tous corps d'état		
Type d'entreprise	Grande Entreprise	PME X	Professionnel
Demande de crédit			
Objet de la demande :	Financement de l'achat Matériels et équipements de l'activité. MDAP de 2 000 000.00 DA à hauteur de 80%		
Structure de financement :	• MDAP de 2 000 000.00 DA à hauteur de 80% • CMT investissement dont :		
Garantie(s) proposées :	Nantissement matériels, Délégation assurance MRP.		

	Montant	Rapport	Durée	Différé
capitaux propres	1 310 800.00	10%		
Crédit	11 797 200.0	90%	5ans	12 mois
TOTAL	13 108 000.0			

Motivations du client :

Faire face aux besoins de l'entreprise en matière d'exploitation et de matériels compte tenu de la nature de l'activité.
Et pour assurer le démarrage les projet sur le plans de charge qui couvre largement le crédit sollicité

القرض الشعبي الجزائري
Crédit Populaire d'Algérie

Feuille de dépouillement du bilan

Informations Client et Réseau CPA

Groupe d'exploitation	Constantine - 834 -
Agence	Mila - 333 -
Nom du chargé d'études	

Identifiant Client dans Delta-Bank	
Raison sociale	
Numéro de compte	

Formulaire de dépouillement des données financières

Bilan

Ecart d'acquisition (ou goodwill positif ou négatif)	0	0	0	0	0	#DIV/0!	#DIV/0!
Immobilisations incorporelles	5 900	5 900	0	325	1 625	-100%	-80%
Immobilisations corporelles	11 276 855	5 149 546	6 121 310	7 257 448	5 427 130	-21%	-18%
Terrains	0	0	0	0	0	#DIV/0!	#DIV/0!
Bâtiments	0	0	0	3 999 887	3 997 367	100%	12%
Autres immobilisations corporelles	11 270 855	5 149 546	6 121 310	4 257 561	5 430 763	+44%	-22%
Immobilisations en concession	0	0	0	0	0	#DIV/0!	#DIV/0!
Immobilisations en cours	0	0	0	0	0	#DIV/0!	#DIV/0!
Immobilisations financières	63 543	0	63 543	63 543	206 149	+0%	-69%
Titres mis en équivalence-entreprise associées	0	0	0	0	0	#DIV/0!	#DIV/0!
Autres participations et créances rattachées	0	0	0	0	0	#DIV/0!	#DIV/0!
Autres titres immobilisés	0	0	0	0	0	#DIV/0!	#DIV/0!
Prêts et autres actifs financiers non courants	63 543	0	63 543	63 543	206 149	+0%	-69%
Impôts différés actif	0	0	0	0	0	#DIV/0!	#DIV/0!
TOTAL ACTIF NON COURANT	11 346 298	5 155 446	6 184 853	7 321 316	9 633 904	-21%	-19%
STOCK ET ENCOURS	0	0	0	0	0	#DIV/0!	#DIV/0!
Marchandises	0	0	0	0	0	#DIV/0!	#DIV/0!
Matières et fournitures	0	0	0	0	0	#DIV/0!	#DIV/0!
Produits finis	0	0	0	0	0	#DIV/0!	#DIV/0!
Autres (encours, à l'extérieur ...)	0	0	0	0	0	#DIV/0!	#DIV/0!
CREANCES ET EMPLOIS ASSIMILES	11 954 925	0	11 954 926	20 064 885	14 622 350	-40%	+37%
Clients	10 609 551	0	10 609 551	16 176 649	10 120 547	-34%	+60%
Autres débiteurs	1 098 995	0	1 098 995	677 548	784 113	+25%	-15%
Impôts et assimilés	246 380	0	246 380	3 011 290	3 737 690	-92%	-19%
Autres créances et emplois assimilés	0	0	0	0	0	#DIV/0!	#DIV/0!
DISPONIBILITE ET ASSIMILES	1 791 166	0	1 791 166	223 500	838 209	+701%	-73%
Placements et autres actifs financiers courants	0	0	0	0	0	#DIV/0!	#DIV/0!
Trésorerie Actif	1 791 166	0	1 791 166	223 500	838 209	+701%	-73%
Banque	1 791 166	0	1 791 166	223 500	838 209	+701%	-73%
Caisse	0	0	0	0	0	#DIV/0!	#DIV/0!
Accréditifs	0	0	0	0	0	#DIV/0!	#DIV/0!
TOTAL ACTIF COURANT	13 746 091	0	13 746 092	20 288 385	15 460 559	-32%	+33%
TOTAL ACTIF	25 084 389	5 153 446	19 930 944	28 109 702	25 094 463	-29%	+12%
contrôle: écart actif-passif			0	0	0		

Postes Passif	2010	2016	2017	2016/2010	2016/2017
Capital émis (ou compte de l'exploitant)	3 000 000	3 000 000	100 000	+0%	+2900%
Capital non appelé	0	0	0	#DIV/0!	#DIV/0!
Primes et réserves (Réserves consolidées)	2 942 104	10 000	3 165 330	-21	-1
Ecart de réévaluation	0	0	0	#DIV/0!	#DIV/0!
Ecart d'équivalence	0	0	0	#DIV/0!	#DIV/0!
Résultat net (Résultat part du groupe)	3 481 002	3 002 080	1 969 629	+16%	+52%
Autres capitaux propres-Report à nouveau	1 532 210	1 532 211	307 650	-0%	+398%
Part de la société consolidante	0	0	0	#DIV/0!	#DIV/0!
Part des minoritaires	0	0	0	#DIV/0!	#DIV/0!
FONDS PROPRES	10 155 317	7 544 291	4 542 209	+35%	+66%
Emprunts et dettes financières	913 442	1 639 578	3 116 475	-44%	-47%
Banque	913 442	1 639 578	3 116 475	-44%	-47%
Autres	0	0	0	#DIV/0!	#DIV/0!
Autres dettes non courantes	0	0	0	#DIV/0!	#DIV/0!
Impôts (différés et provisionnés)	0	0	0	#DIV/0!	#DIV/0!
Provisions et produits comptabilisés d'avance	0	0	0	#DIV/0!	#DIV/0!
AUTRES PASSIFS NON COURANTS	913 442	1 639 578	3 116 475	-44%	-47%
TOTAL PASSIF NON COURANT	11 068 759	9 183 869	7 658 684	+21%	+20%
Fournisseurs et comptes rattachés	5 223 042	11 644 843	13 567 031	-54%	+6%
Impôts	917 884	2 819 513	2 399 018	-67%	+18%
Autres dettes	569 034	1 461 677	1 472 720	-61%	-1%
Trésorerie Passif	2 152 225	0	0	#DIV/0!	#DIV/0!
Banque	0	0	0	#DIV/0!	#DIV/0!
Caisse	2 152 225	0	0	#DIV/0!	#DIV/0!
Accréditifs	0	0	0	#DIV/0!	#DIV/0!
TOTAL PASSIF COURANT	8 862 185	18 925 833	17 437 779	-53%	+9%
Dont:					
Dettes à long terme	913 442	1 639 578	3 116 475	-44%	-47%
Dettes à court terme	8 862 185	18 925 833	17 437 779	-53%	+9%
Dettes financières	913 442	1 639 578	3 116 475	-44%	-47%
TOTAL PASSIF	19 930 944	28 109 702	25 096 463	-29%	+12%

FICHE COMITE DE CREDIT AGENCE

Date du : 02/02/2020

Délégation de crédit	☐ Agence	☑ G.E	☐ DGA Eng	☐ D.G.
Agence :	MILA	Code : 333	N° :	

Raison Sociale :	
Activité :	ET TCE.
Identifiant Client :	
N° du compte :	

Membres	Avis	Signature

Avis du comité de crédit

S'agissant d'une affaire intéressante pour le portefeuille crédit agence d'un part, l'expérience acquise par les gérants, le savoir-faire sont des facteurs fiables pour la bonne marche de cette affaire.
La moralité et la disponibilité de notre client inspire une grande confiance.
Sur ce nous sommes FAVORABLE pour le financement des équipements à hauteur de 80% soit un montant de 10 486 KDA, durée de 05 ans et 01 an de différé et un MDAP de 2 000 KDA à hauteur de 80%

Conditions :

- Nantissement matériels,
- Délégation assurance MRP

Avis / Décision du Président du comité de crédit

Compte tenu de la nature du projet et l'expérience des gérants sur le domaine, Nous sommes favorables pour un crédit d'investissement financement des équipements à hauteur de 80% soit un montant de 10 486 KDA, durée de 05 ans et 01 an de différé et un MDAP de 2 000 KDA à hauteur de 80%

Conditions :

- Nantissement matériels,
- Délégation assurance MRP